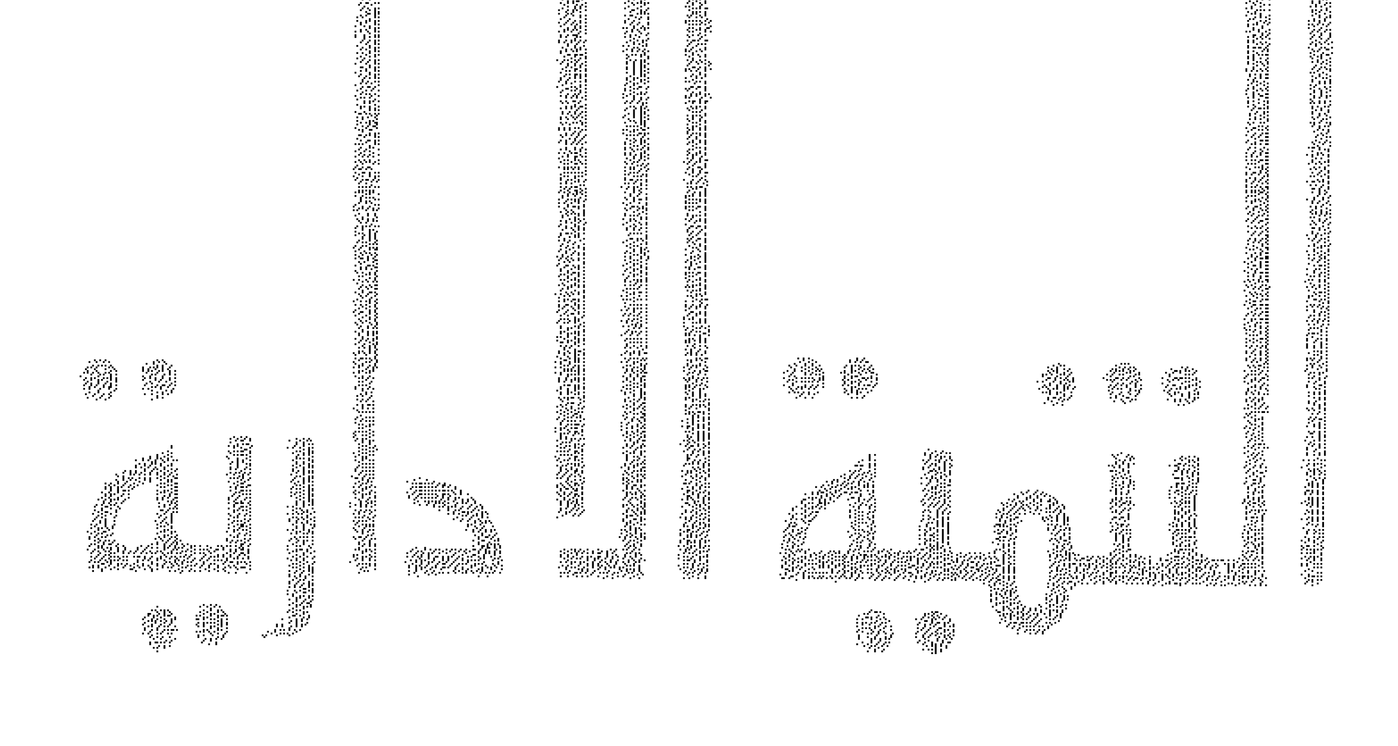


التنمية الادارية
مجلة علميه ربع سنوية - يصدرها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة
أحدث الفتاوى فى مجال الخدمة المدنية
العدد ٩٣ - السنة ٢٣ - أكتوبر ٢٠٠١
وثيقة للتاريخ .. مبارك و الإنجازات
مصر مبارك
إستقرار .. سلام .. تنمية
ديموقراطية .. سماحة .. محبة
قوة .. تواضع .. عدالة
عشرون شمعة أضاءت بها مصر



جمعية مستثمرى سيناء
تهنىء شعب مصر بإنجازات
عشرون عاماً من عصر مبارك
افتتاح
مجمع الصناعات الأسمنتية بوسط سيناء
وفقاً لأحدث التقنيات العالمية الحديثة
١٤ أكتوبر ٢٠٠١
تحت رعاية السيد اللواء / أحمد عبد الحميد محافظ شمال سيناء
• مصنع أسمنت سيناء
١/٤ مليون طن سنوياً
• مصنع سيناء للأسمنت الأبيض
أكبر خط إنتاج فى العالم ٤١٠ ألف طن سنوياً
• مصنع سيناء لأكياس الكرافت
٩٠ مليون كيس سنوياً
• مجمع الصناعات التكميلية
للطوب الأسمنتى والوحدات سابقة الصب
تمثل استثمارات ٣٠٠ مؤسس و٣٦ ألف مساهم
تعدت المليار جنيه ووفرت ٢٧٠٠ فرصة عمل
منذ فجر التاريخ.. لم تشهد هذه المنطقة إلا عجلات الحرب وآلات الدمار ودماء الشهداء.. واليوم تشهد آلات البناء وأدوات التعمير وعرق البنائيين.. حتى تتحول وسط سيناء إلى نقطة قوة.. ويتبدل فراغ الوسط بالآلاف من فرص العمل الواعدة والمجتمعات العمرانية الحديثة.. وتكتمل منظومة تعمير سيناء..
لتصبح بعثاً جديداً للاقتصاد المصرى..
وتساهم بشكل فعال فى إعادة صياغة
العلاقة المختلة بين المكان والسكان
رئيس مجلس الإدارة
دكتور حسن كامل راتب
للتميز
عناصر
FLS
ARESCO
AALBORG
PORTLAND



دكتور محمد زكى أبو عامر

وزير التنمية الإدارية

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

مجلة علمية ربع سنوية يصدرها الجهاز المركزى للتنظيم والادارة

مدير التحرير
حسن السيد عبد السلام

سكرتير التحرير
عبد المعطى أحمد

المستشار الفنى للمجلة
الأستاذ عبد السلام الجبالى
مستشار رئيس الجهاز

التحرير
منى زكريا عبد الخالق

الاخراج الفنى وتصميم الغلاف
يحيى زهران





وزارة التنمية الإدارية

دليل
تيسير وتبسيط إجراءات حصول المواطن على الخدمات الجماهيرية التى يقدمها الجهاز الإدارى للدولة

أخى المواطن ....

يتيح لك هذا الدليل أسلوب الحصول على الخدمات التى يقدمها الجهاز الإدارى من خلال: -

* التليفون
* الفاكس
* الإنترنت

مع تحيات
وزارة التنمية الإدارية

بسم الله الرحمن الرحيم

أخى المواطن ....

تسعى وزارة التنمية الإدارية إلى تحقيق برنامج شامل وطموح للإصلاح الإدارى فى مصر ... وتحديث وتطوير أداء الجهاز الادارى للدوله ... وتهيئة المناخ الإدارى الملائم لإنجاز خطط التنمية الشاملة .

ويعد تيسير وتبسيط إجراءات حصول المواطن على الخدمات الجماهيرية التى يقدمها الجهاز الإدارى للدولة أحد المهام الرئيسية للوزارة وذلك بهدف :-

* توفير بيانات الخدمات الجماهيرية لخدمة المواطنين والمستثمرين على أرض مصر وخارجها .
* رفع معاناة المواطنين عند التعامل مع أجهزة الدولة
* تقليل عدد مرات التردد على الوحدات الحكومية وتيسير الحصول على الخدمة آليا ومن محل إقامة المواطن .
* إعلام المواطن مسبقا بالجوانب المرتبطة بالخدمة ومنها :-
  * الجهة المؤدية لخدمة ومكان تواجدها .
  * للنماذج والمستندات المطلوبة .
  * الرسوم المقرره .
  * التوقيت الزمنى للإنتهاء من أداء الخدمة .
  * الجهة التى يتقدم إليها المواطن بشكواه .

أخى المواطن ....

وفقنا الله لخدمة مصرنا العزيزه تحت قيادة
الرئيس محمد حسنى مبارك

والله ولى التوفيق

دكتور محمد زكى ابو عامر
وزير التنمية الإدارية
ورئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

(١)
خطوات الحصول على الخدمة بالتليفون

* اطلب الرقم ١٣١ فى نطاق القاهرة الكبرى من أى تليفون عادى أو محمول .
* اطلب الرقم ٠٢١٣١ من خارج نطاق القاهرة الكبرى من أى تليفون عادى أو محمول .
* اطلب الرقم ٠٠٢٠٢١٣١ من خارج نطاق الجمهورية .
* أضف أحد الأرقام التالية للوصول للخدمة المطلوبة مباشرة .

الرقم	البيان العام للخدمات
٠١	خدمات وحدات الإدارة المحلية بالمحافظات
٠٢	خدمات وزارة التربية والتعليم
٠٣	خدمات وزارة المالية
٠٤	خدمات وزارة التموين والتجارة الداخلية
٠٥	خدمات وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية
٠٦	خدمات وزارة القوى العاملة
٠٧	خدمات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
٠٨	خدمات وزارة الصحة والسكان
٠٩	خدمات وزارة الرى والموارد المائية
١٠	خدمات وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
١١	خدمات وزارة النقل
١٢	خدمات وزارة البيئة
١٣	خدمات وزارة الأوقاف
١٤	خدمات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
١٥	خدمات وزارة الشباب
١٦	خدمات وزارة الاتصالات والمعلومات
١٧	خدمات وزارة البترول
١٨	خدمات وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية
١٩	خدمات وزارة السياحة
٢٠	خدمات وزارة الكهرباء والطاقة
٢١	خدمات وزارة الثقافة

بعد الوصول للخدمة المطلوبة يمكنك :

* بالضغط على رقم (١) إعادة سماع الخدمة مرة اخرى.
* بالضغط على رقم (صفر) العودة الى القائمة الرئيسة .

بالنسبة لخدمات وزارتى العدل والداخلية فيمكنك الحصول عليها مباشرة من خلال دليل التليفون.

(٢)
خطوات الحصول على الخدمة بالفاكس

أدخلت هذه الخدمة لصالح أبناء مصر المغتربين فضلا عن المستثمرين ، و المواطنين بالداخل .

* اطلب الرقم ١٣١ فى نطاق القاهرة الكبرى من أى تليفون عادى أو محمول .
* اطلب الرقم ٠٢١٣١ من خارج نطاق القاهرة الكبرى من أى تليفون عادى أو محمول .
* اطلب الرقم ٠٠٢٠٢١٣١ من خارج نطاق الجمهورية
* اضغط على الرقم (٢) للدخول فى نظام الفاكس بعد الانتهاء من سماع الخدمة .
* ادخل رقم الفاكس المطلوب استقبال نماذج الخدمة المطلوبه عليه عندما يطلب منك .
* يتم سماع صوت المتحدثة للتأكيد على رقم الفاكس المطلوب .
* اضغط الرقم (١) مرة أخرى وسوف يتم إرسال نماذج الخدمة المطلوبة على الفاكس .

(٣)
خطوات الحصول على الخدمة بالإنترنت

* يتم الدخول على موقع وزارة التنمية الإدارية

www.edara.gov.eg

* من خلال تصفح موقع الوزارة ، يمكنك اختيار نظام الخدمة الحكومية المطلوبه .

* يشتمل النظام على ثلاث وسائل بحث مختلفة :
الأول : عن طريق تحديد الوزارة المطلوب عرض خدماتها .
الثانى : عن طريق تحديد المحافظة المطلوب عرض خدماتها.
الثالث : عن طريق البحث الحر
هذا ويتيح النظام إمكانية طباعة النموذج آليا .

عزيزى المواطن ....
سوف تتحمل وزارة التنمية الإدارية تكاليف استخدام وسائل الحصول على الخدمة نيابة عنك فى المراحل الأولى للتشغيل.

عزيزى المواطن ....
ساهم معنا فى نشر تلك المعلومات عن طريق تصويرها وتوزيعها على أصدقائك ومعارفك وعملائك .

الجهاز الإدارى للدولة
لا يمارس سلطة
على المواطن
وانما يقدم له الخدمة

لمزيد من المعلومات ، أو الاستفسار اتصل بوزارة التنمية الإدارية
مركز المعلومات : ت ٢٦١٤٣٥٦
فاكس ٢٦١٤٣٥٦

تم الطبع بمطبعة الوزارة



إنجاز تحقق •• ومستقبل أفضل

١٩٨١ / ١٩٨٢ حتى يناير ٢٠٠١

إن مصر ليست مدينة لأحد ، وأننا جميعاً مدينون لمصر وهيا نغرس في نفوس شبابنا معني الولاء للوطن.

.. لا حاكم ولا محكوم ، فكلنا مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، لا فضل لأحدنا إلا بالتقوي والعمل الصالح ، لا عصمة لأحد من سيف القانون القاطع الذي لايفرق بين قوي وضعيف ، وبين غني وفقير ، وقريب وبعيد ، ولابد أن يشعر كل مواطن بأنه يستطيع أن يحصل علي حقوقه دون وساطة أوشفاعة ، وأن يؤدي ما عليه من واجبات دون ملاحقة أو مطالبة ، لأن الجهد القومي العام هو محصلة عمل الأفراد والجماعات بكل ما فيه من إيجابيات وسلبيات.

محمد حسني مبارك

هذه الكلمات المعبرة كانت من أول خطاب للرئيس أمام مجلس الشعب بعد أن أقسم اليمين الدستورية في ١٤ أكتوبر ١٩٨١ .

.. عشرون عاماً مضت علي تولي الرئيس مبارك رئاسة مصر .. كان فيها قائداً ماهراً حكيماً .. قائداً لقضايا التنمية والبناء والتعمير .. قائداً للمبادئ والأسس .. للممارسات الديمقراطية .. للقيم في مجال العلاقات العربية والدولية .. فقد تميز الرئيس مبارك بالوفاء بالعهد .. والحكمة .. والتريس .. والتواضع .. والخلق .. فهو رجل المبادئ والعدالة الإجتماعية ، يدرك أن مستقبل أمته لايعتمد علي الغيبيات والتمنيات وانما التخطيط السليم والمتابعة هما أساس النجاح والتطور والتقدم ، ومن خلال حسابات دقيقة وبعيدة عن الاهواء ، وفي ضوء التخطيط والبناء صنع مبارك سياسة مصر الداخلية والخارجية .. ولعل أروع ما فيها ذلك التوازن بين السياستين .. فلم يطلق الحبل لأحدهما علي حساب الأخري .. بفكره وقيادته حافظت مصر علي استقرارها في شتي المجالات.

.. إن الحديث عن الإنجازات التي تحققت في عهد الرئيس مبارك بحاجة الي مجلدات .. فمصر تشهد أزهي عصورها في عهد مبارك .. ولاينكر هذه الانجازات إلا جاحد .. فالأرقام خير شاهد علي ما نقول.

إنخفاض ملموس فى المعدل السنوى للزيادة فى السكان

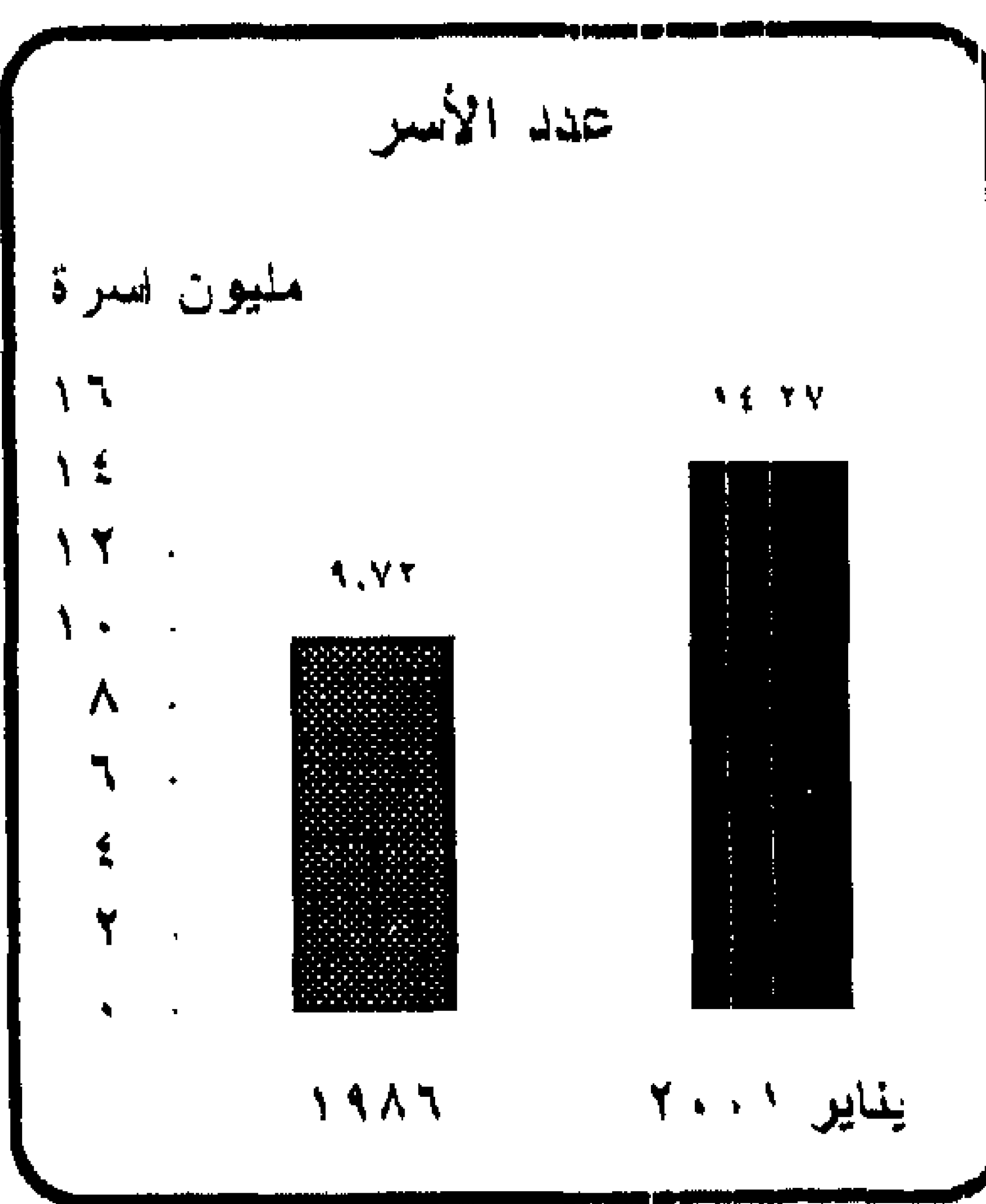
إنخفض معدل النمو السكانى من ٢,٨% عام ١٩٨٦ إلى ٢,١% فى يناير ٢٠٠١.
زيادة فى متوسط عمر المواطن (ذكور) من ٥٨,١ عام ١٩٨١ /١٩٨٢ إلى ٦٧,١ سنة فى يناير ٢٠٠١.
زيادة فى متوسط عمر المواطن (إناث) من ٦٠,٦ عام ١٩٨١ /١٩٨٢ إلى ٧١,٥ سنة فى يناير ٢٠٠١.

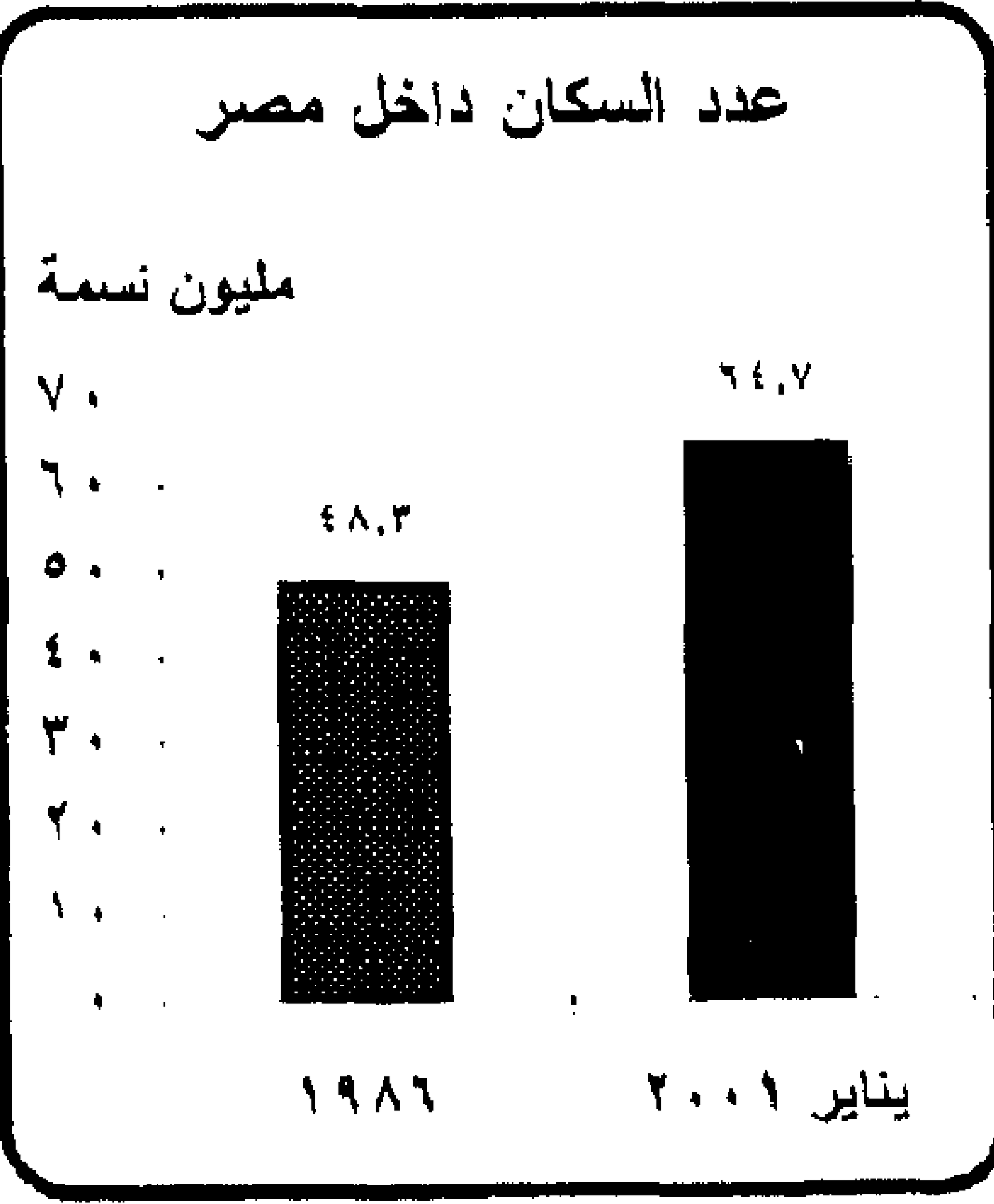
البيان	١٩٨٦	يناير ٢٠٠١
عدد السكان داخل مصر (مليون نسمة)	٤٨,٢٥	٦٤,٦٥ *
معدل النمو السنوى للسكان (%)	٢,٨	٢,١
عدد الأسر (مليون أسرة)	٩,٧٢	١٤,٢٧ **

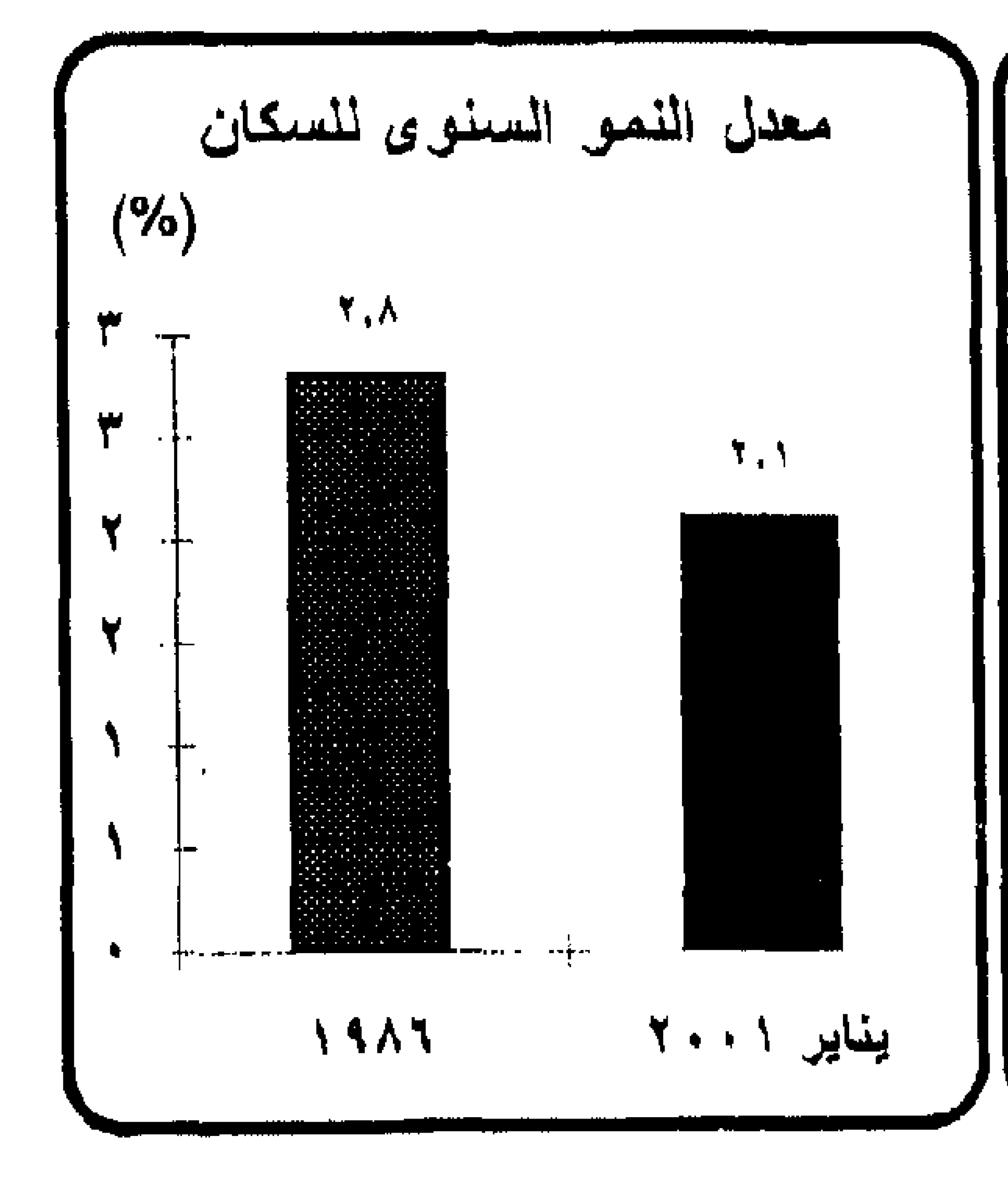
* تقديرى　　** متوسط عدد أفراد الأسرة ٤,٥٣

البيان	٨١/٨٢	يناير ٢٠٠٠ *
متوسط عمر المواطن (سنة)		
ذكور	٥٨,١	٦٧,١
إناث	٦٠,٦	٧١,٥

* تقديرى







المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

تحسن واضح فى مؤشرات الرفاهية للأسرة المصرية

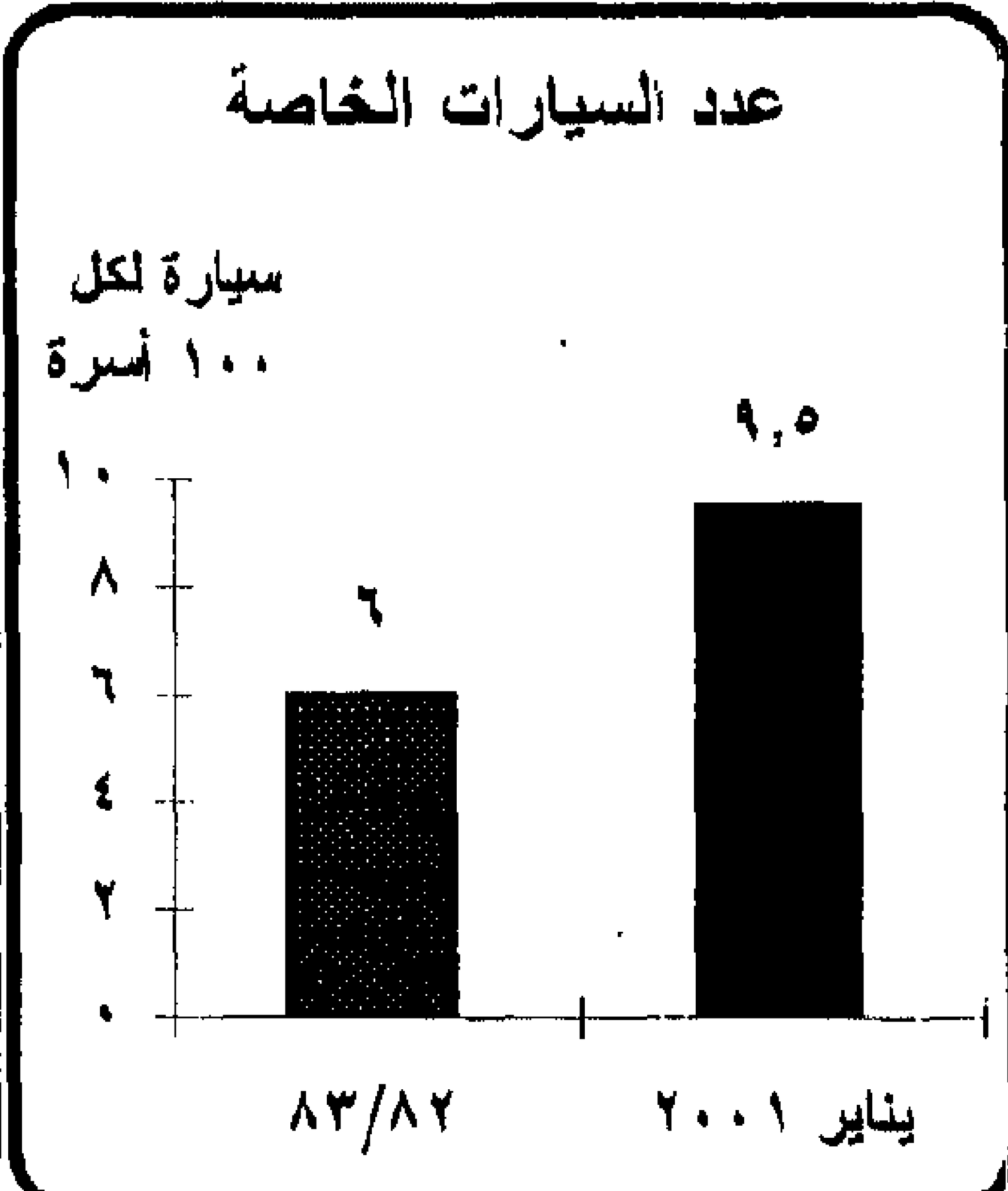
زاد متوسط إستهلاك الفرد من الكهرباء من ٤١٤ كيلووات.ساعة فى عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١٣٠٠ كيلووات. ساعة فى يناير ٢٠٠١.

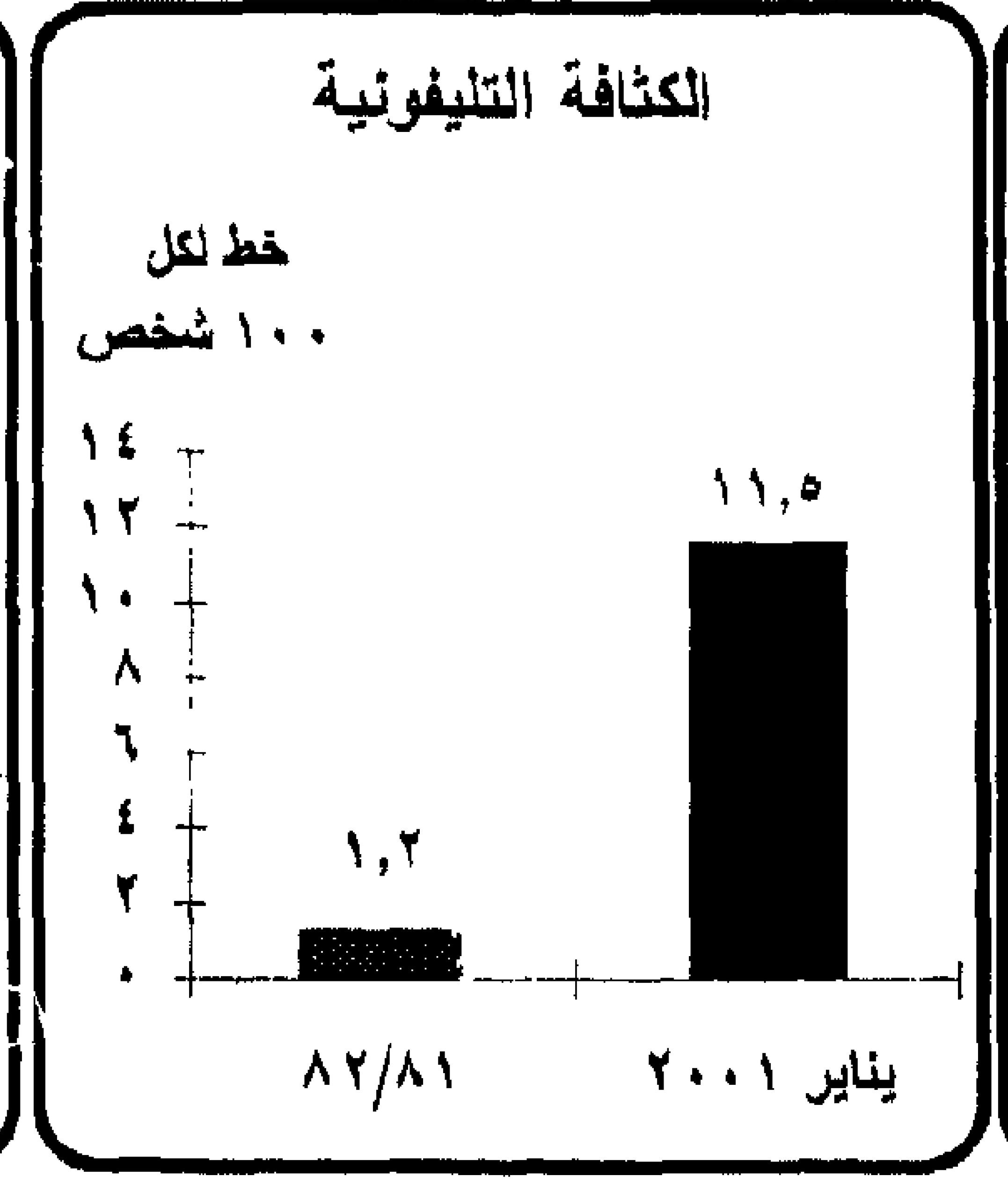
أسرة من كل أسرتين تمتلك الآن تليفون بعد أن كانت أسرة من كل ١٦ أسرة عام ١٩٨٢/٨١.

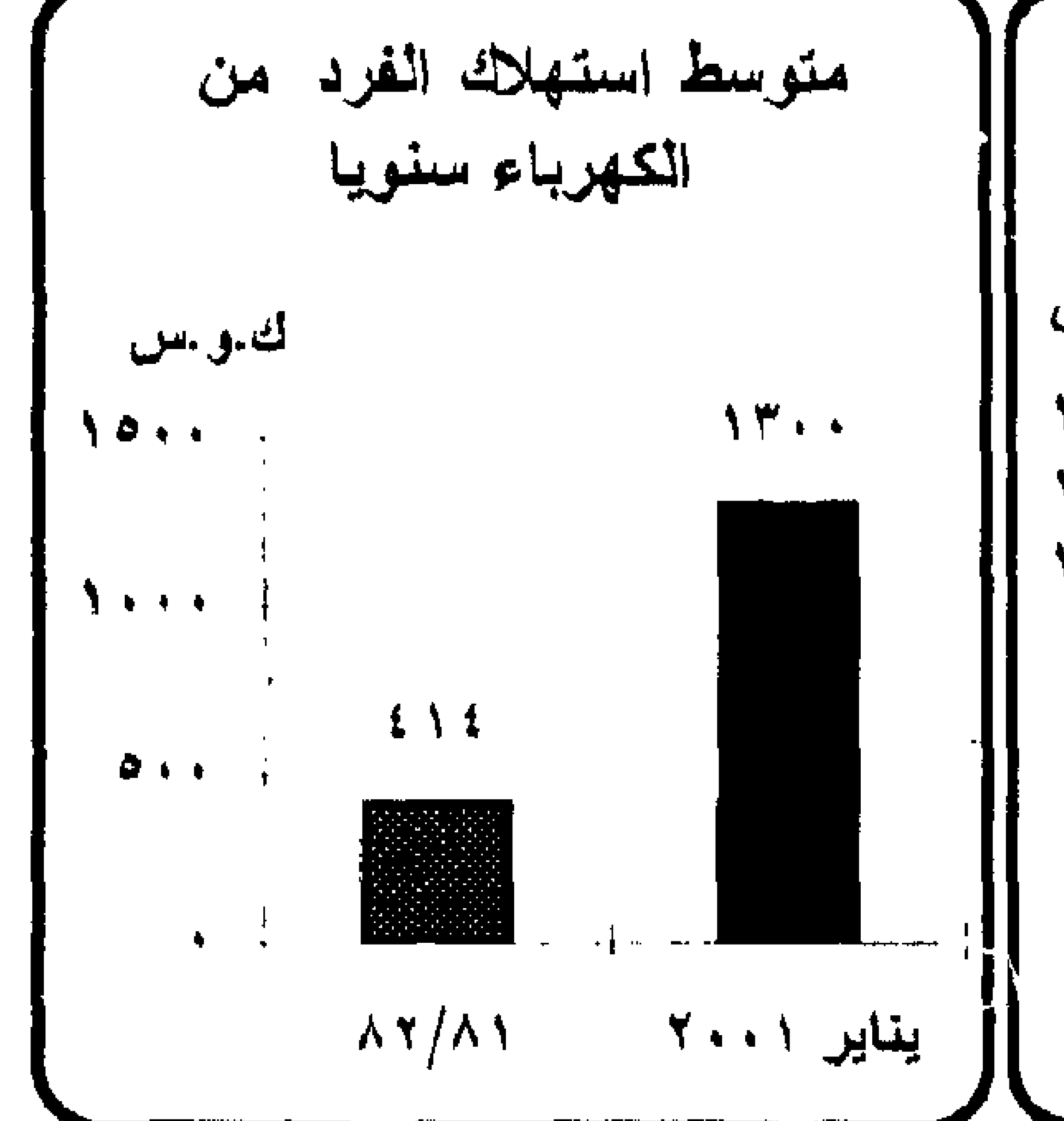
أسرة من كل ١٠,٦ أسرة تمتلك الآن سيارة بعد أن كانت أسرة من كل ١٧ أسرة عام ١٩٨٣/٨٢.

البيان	٨٢/٨١	يناير ٢٠٠١
متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء سنويا (ك.و.س)	٤١٤	١٣٠٠
الكثافة التليفونية خط لكل ١٠٠ شخص	١,٢	١١,٥
عدد السيارات الخاصة لكل ١٠٠ أسرة	٦ *	٩,٥

* بيانات ٨٣/٨٢







المصدر : وزارة الداخلية

وزارة الإتصالات والمعلومات

وزارة الكهرباء والطاقة

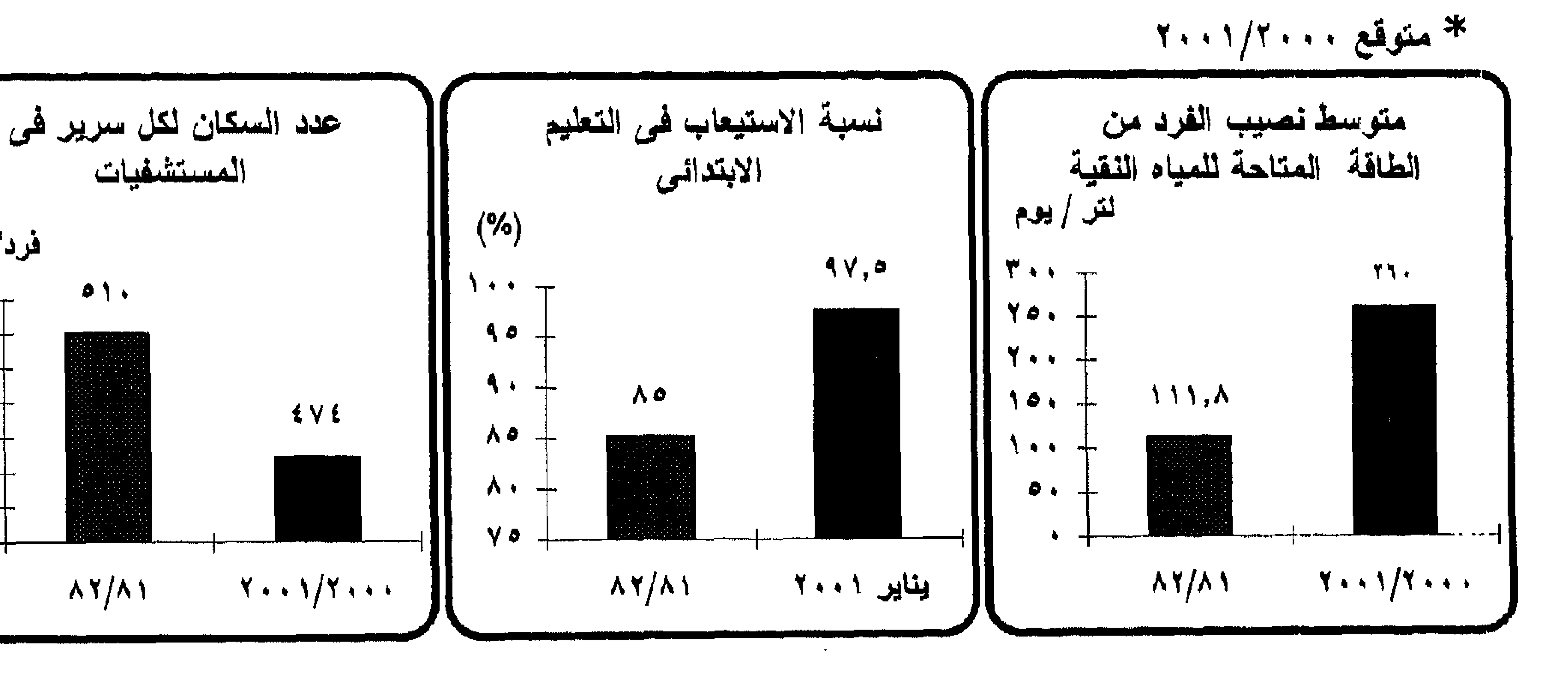
مؤشرات تمتع المواطن المصرى بالمرافق والخدمات الأساسية

زاد متوسط نصيب الفرد من المياه المتاحة النقية من ١١١,٨ لتر/يوم فى عام ٨٢/٨١ إلى ٢٦٠ لتر/يوم فى يناير ٢٠٠١.

زادت نسبة الإستيعاب فى التعليم الإبتدائى من ٨٥% فى عام ٨٢/٨١ إلى ٩٧,٥% فى يناير ٢٠٠١.

البيان	٨٢/٨١	يناير ٢٠٠١
متوسط نصيب الفرد من الطاقة المتاحة للمياه النقية (لتر / يوم)	١١١,٨	٢٦٠ *
نسبة الاستيعاب فى التعليم الابتدائى (%)	٨٥	٩٧,٥
عدد السكان لكل سرير فى المستشفيات (فرد/ سرير)	٥١٠	٤٧٤ *

* متوقع ٢٠٠١/٢٠٠٠



المصدر : وزارة التخطيط

زيادة فرص العمل للشباب

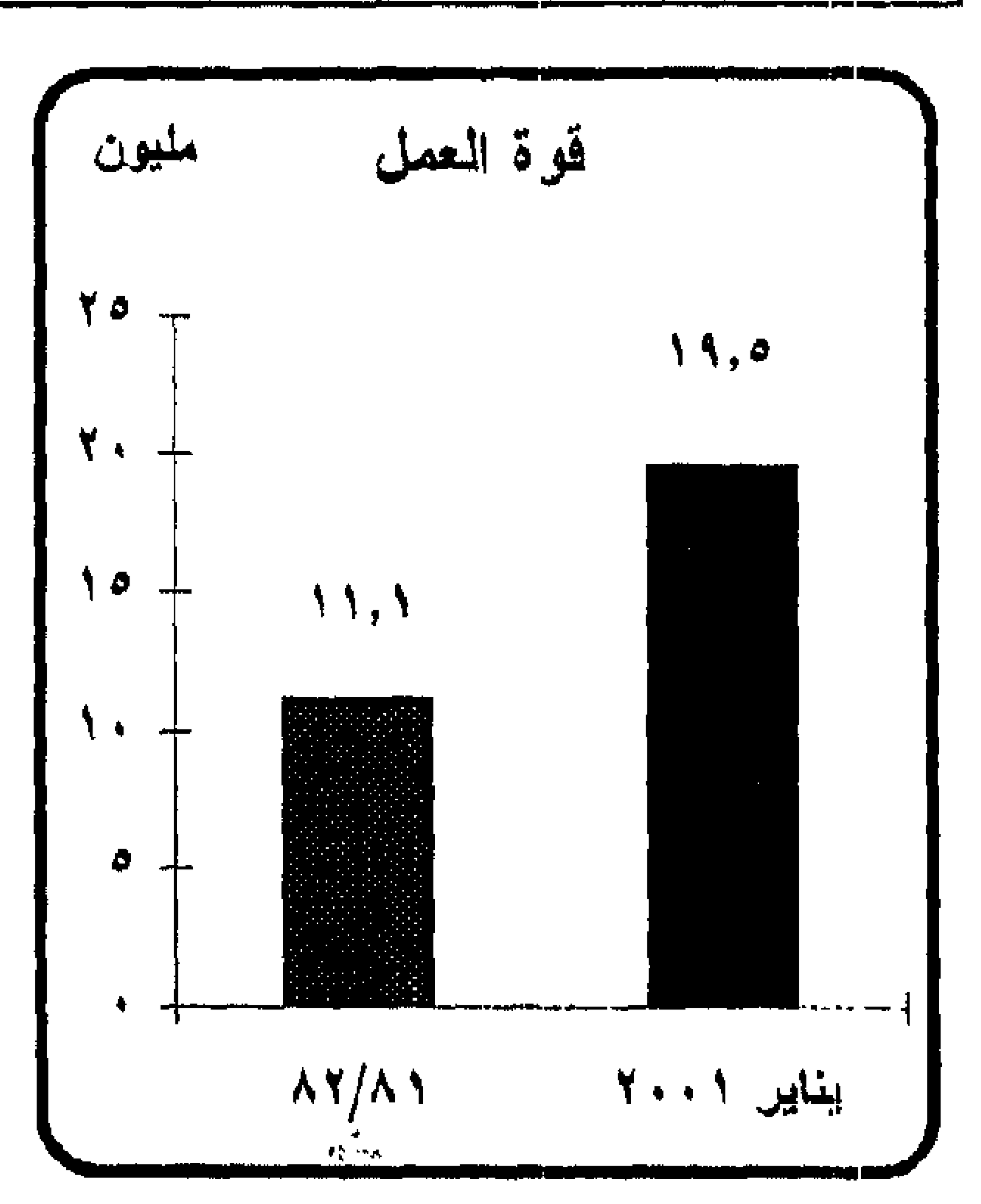
تستوعب القطاعات السلعية ٥١,٤ % من جملة المشتغلين بينما تمثل قطاعات الخدمات الإنتاجية ١٦,٤% والقطاعات الخدمية تمثل ٣٢,٢% فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١.

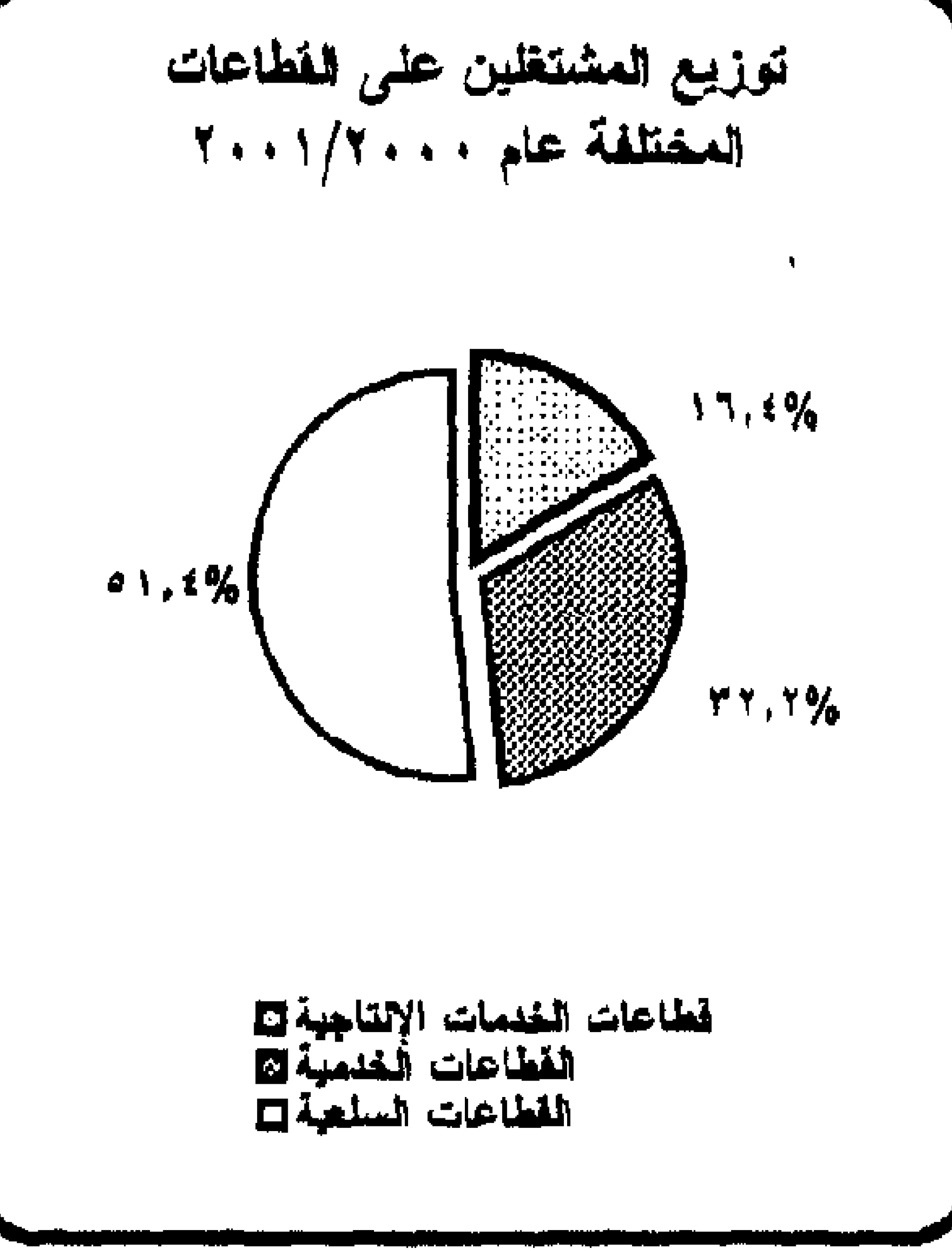
البيان	٨٢/٨١	يناير ٢٠٠١ *	المؤشر
قوة العمل (مليون)	١١,١	١٩,٤٦	زيادة قوة العمل إلى حوالى ١,٨ مثل ما كانت عليه عام ٨٢/٨١
عدد المشتغلين (مليون)	١٠,٥	١٨,٠	زيادة عدد المشتغلين إلى أكثر من ١,٧ مثل ما كانت عليه عام ٨٢/٨١

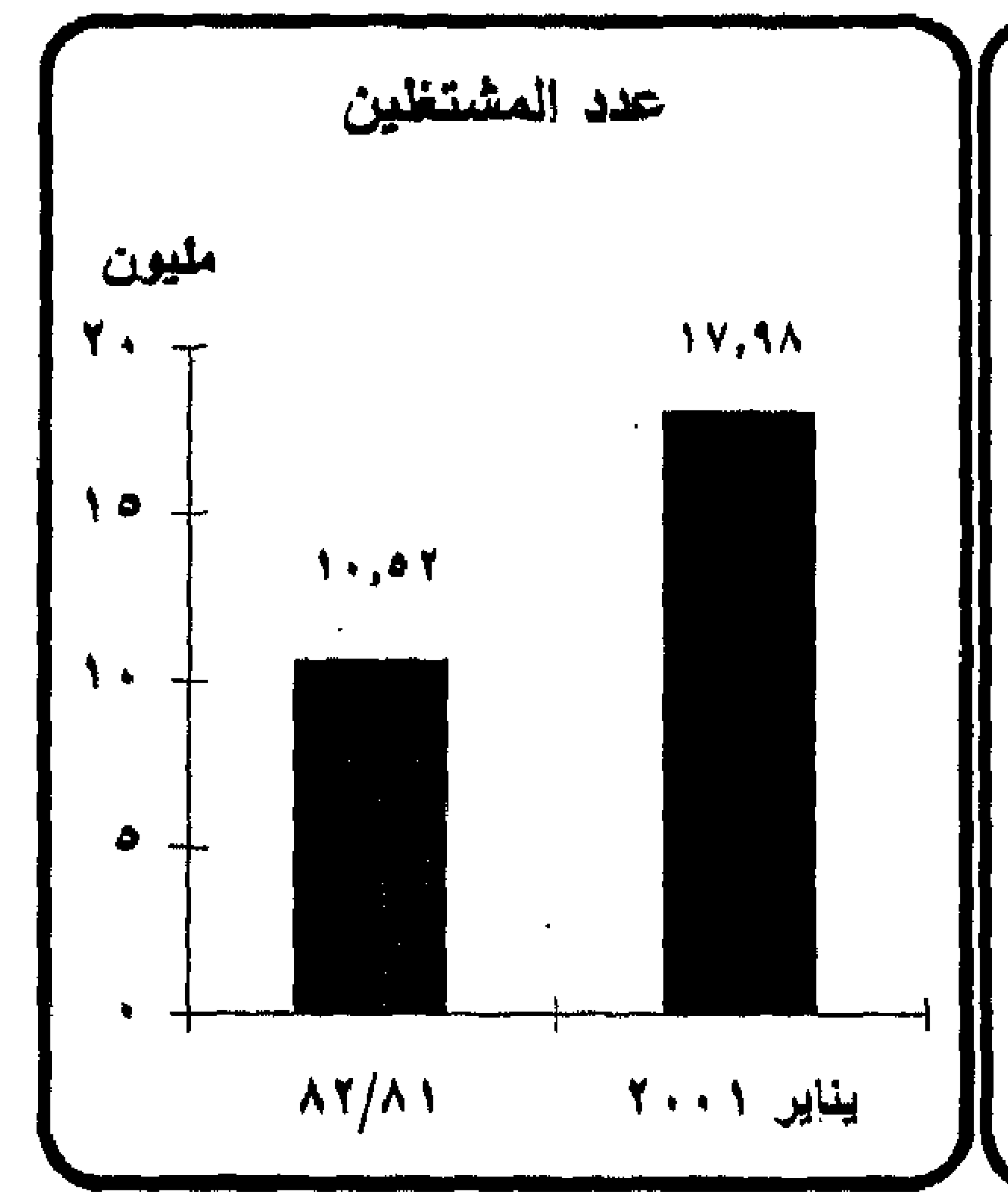
* متوقع ٢٠٠٠/٢٠٠١

جهود مستمرة للتصدى لمشكلة البطالة

السنة	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠
نسبة البطالة (%)	٩,٦	٩,٢	٨,٨	٨,٣	٧,٩	٧,٥	٧,٦







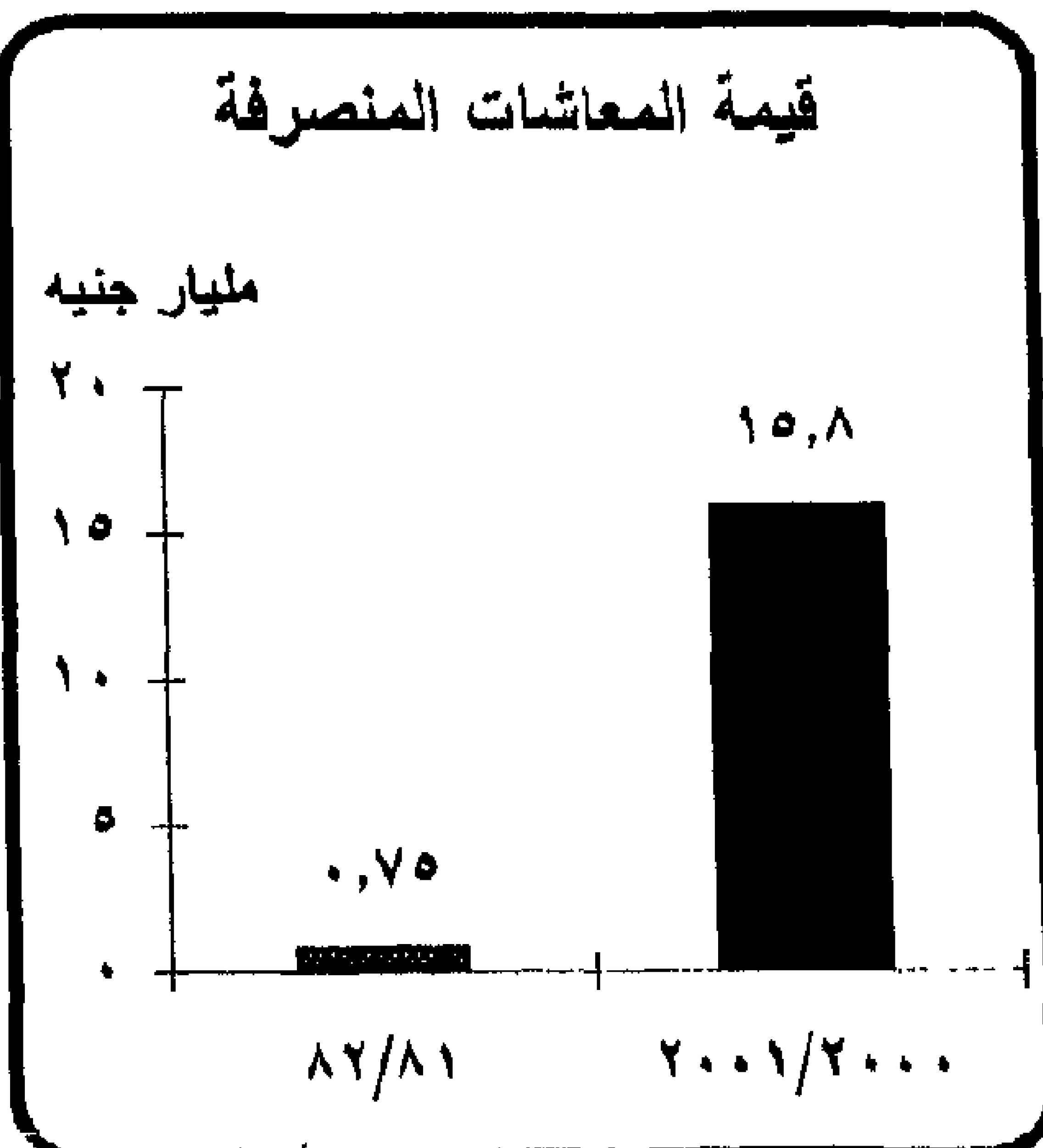
المصدر : وزارة القوى العاملة والهجرة
وزارة التخطيط

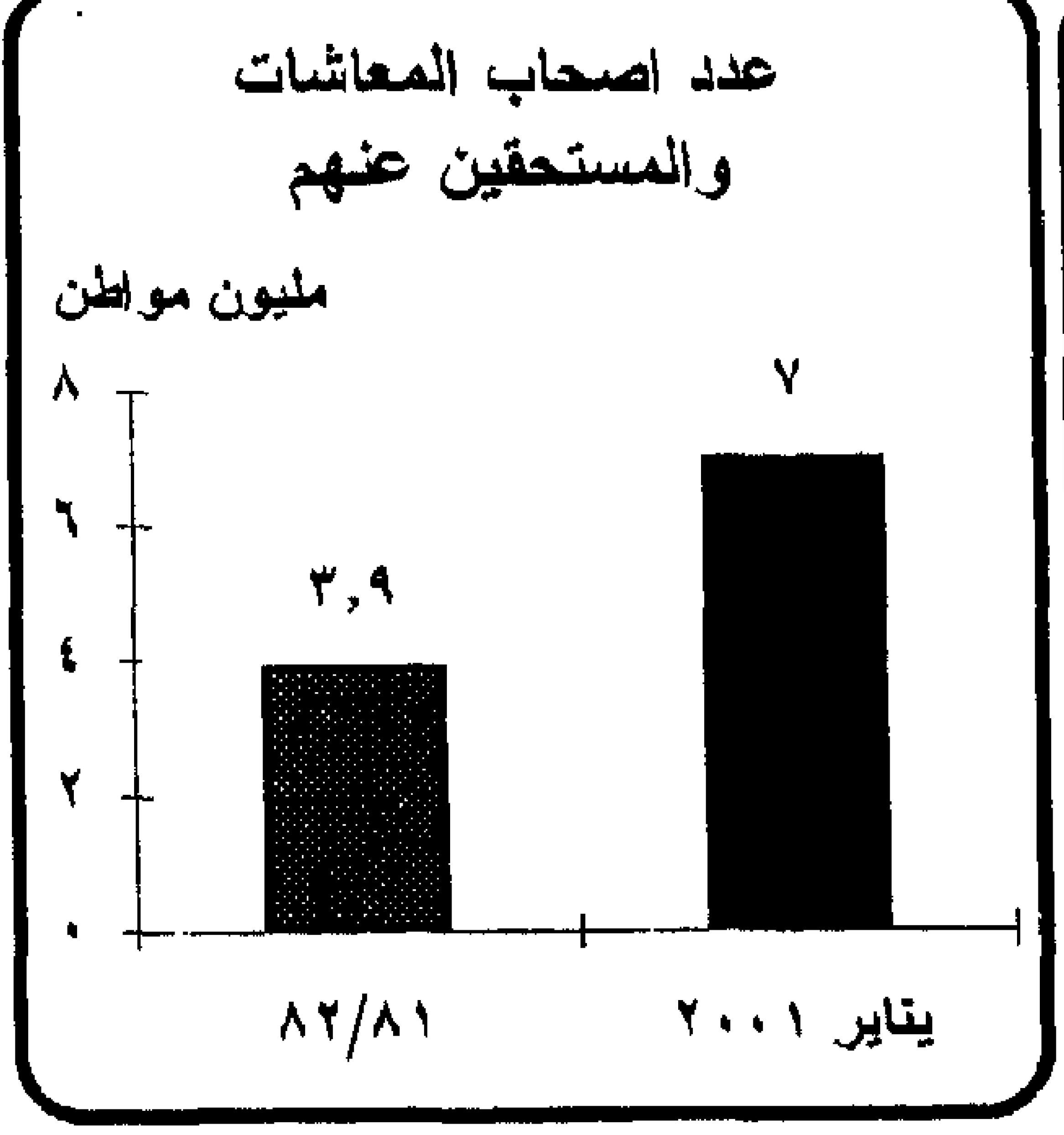
اتساع مظلة التأمينات

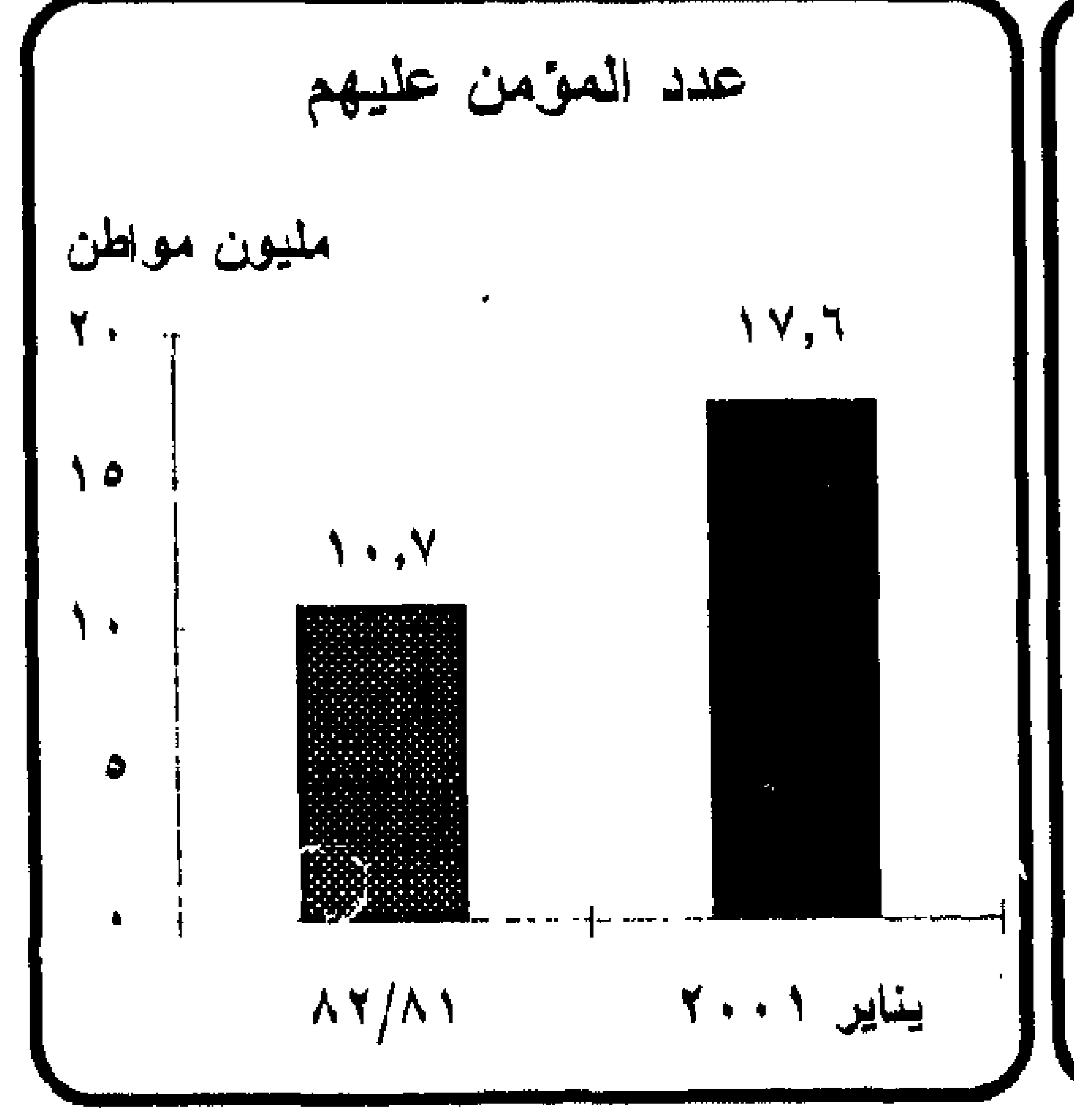
إتساع مظلة التأمينات لتشمل ١٧,٦ مليون مواطن.
من المتوقع زيادة قيمة المعاشات المنصرفة فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ أكثر من ٢١,١ مثل ما كان عليه عام ٨٢/٨١.

البيان	٨٢/٨١	يناير ٢٠٠١	المؤشر
عدد المؤمن عليهم (مليون مواطن)	١٠,٧	١٧,٦	زيادة عدد المؤمن عليهم إلى أكثر من ١,٦ مثل ما كان عليه عام ٨٢/٨١
عدد اصحاب المعاشات والمستحقين عنهم (مليون مواطن)	٣,٩	٧	زيادة عدد اصحاب المعاشات والمستحقين عنهم إلى حوالى ١,٨ مثل ما كان عليه عام ٨٢/٨١
قيمة المعاشات المنصرفة (مليار جنيه)	٠,٧٥	١٥,٨ *	زيادة قيمة المعاشات المنصرفة إلى حوالى ٢١,١ مثل ما كانت عليه عام ٨٢/٨١

* متوقع ٢٠٠١/٢٠٠٠





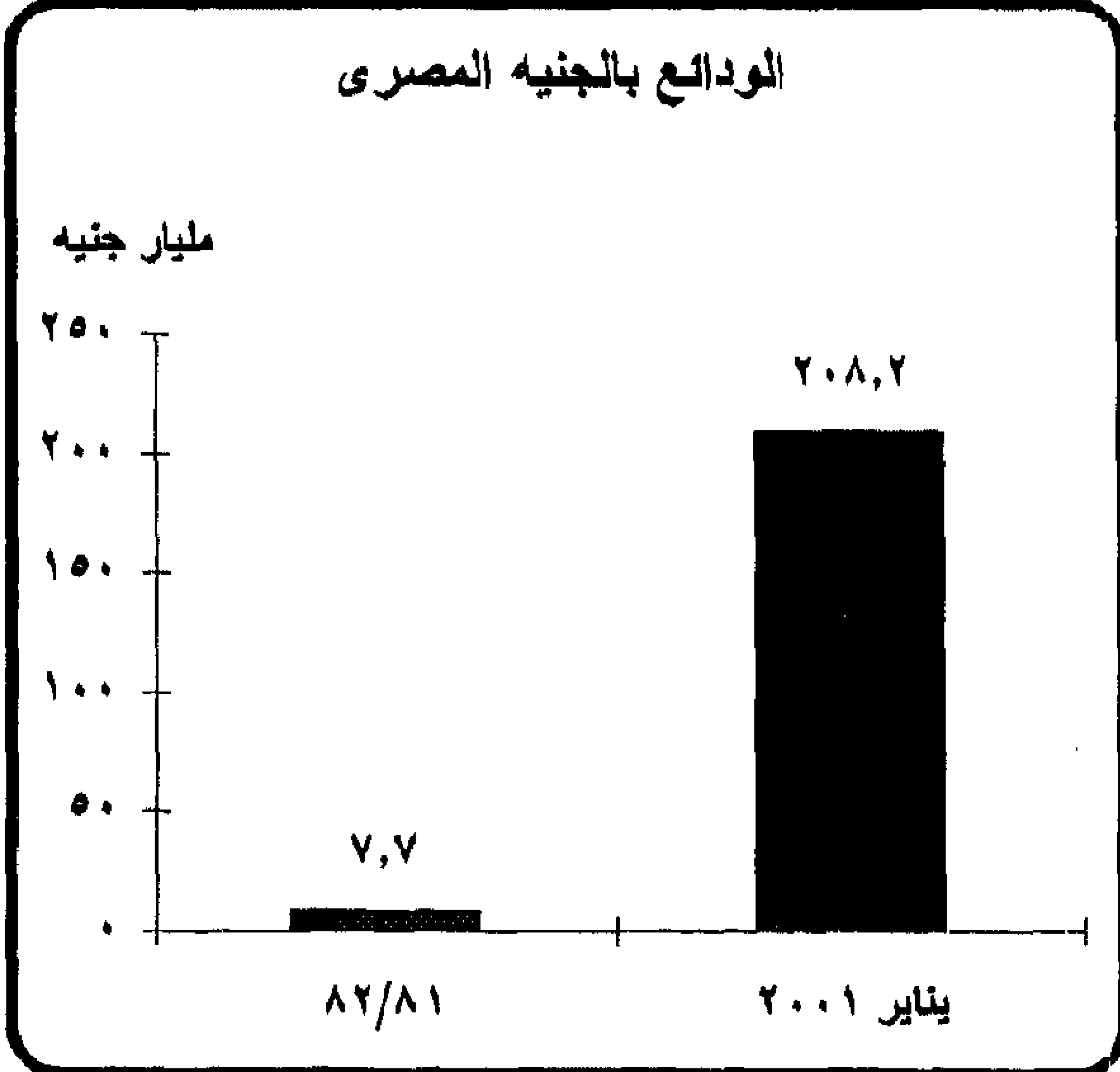


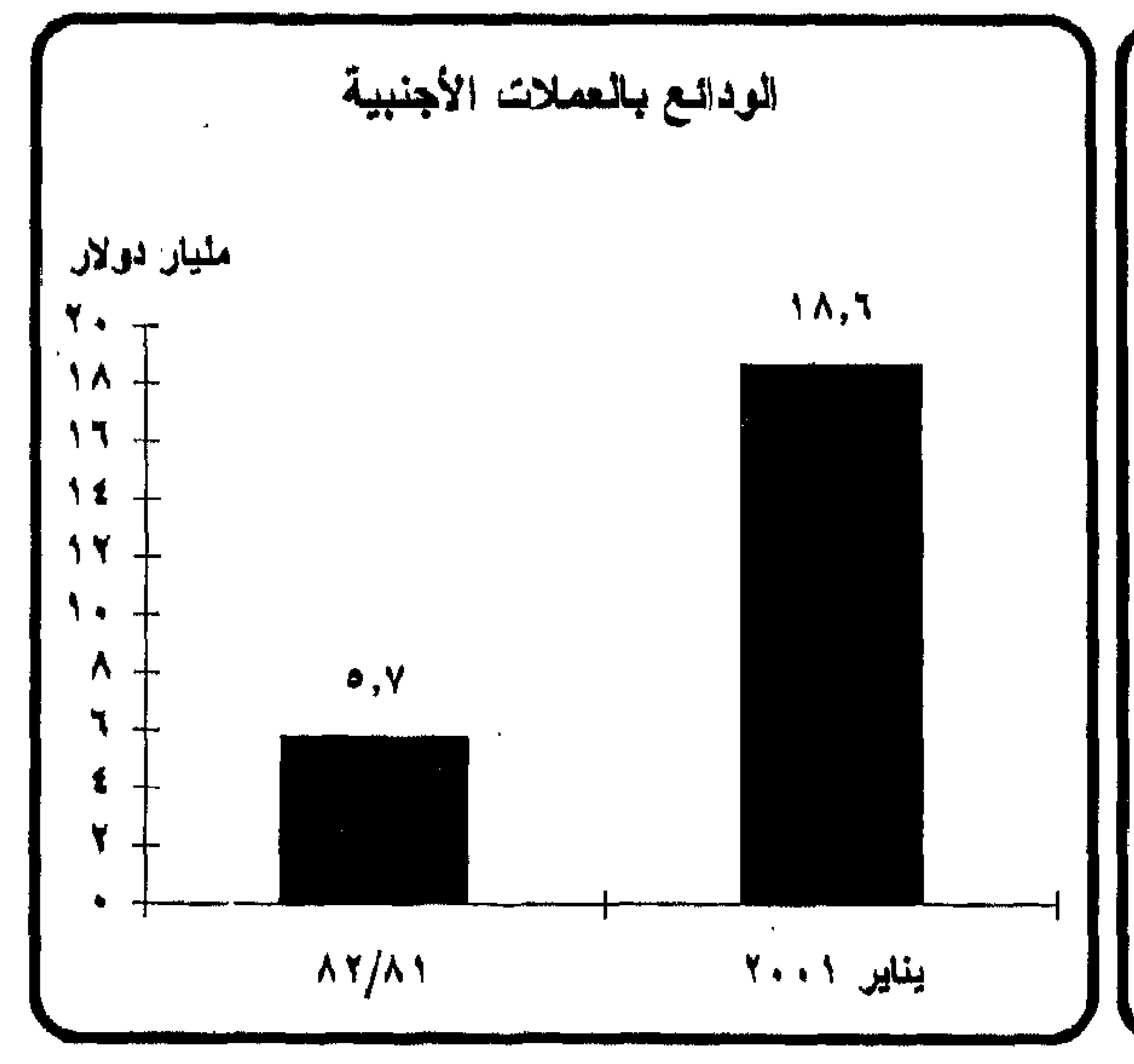
المصدر : وزارة التأمينات والشئون الإجتماعية

زيادة الودائع فى البنوك الوطنية إلى أكثر من سبعة وعشرون مثل قيمتها فى ٨٢/٨١

زيادة الودائع بالعملة المحلية من ٧,٧ مليار جنيه عام ٨٢/٨١ إلى ٢٠٨,٢ مليار جنيه في يناير ٢٠٠١، أى بأكثر من ٢٧ مثلاً.
زيادة فى حجم الودائع بالعملات الأجنبية من ٥,٧ مليار دولار فى عام ٨٢/٨١ إلى ١٨,٦ مليار دولار فى يناير ٢٠٠١ بما يعادل أكثر من ٣ أمثال ما كانت عليه فى ٨٢/٨١.

البيان	٨٢/٨١	يناير ٢٠٠١	المؤشر
الودائع بالجنيه المصرى (مليار جنيه)	٧,٧	٢٠٨,٢	زيادة الودائع بالجنيه المصرى إلى أكثر من ٢٧ مثل ما كانت عليه عام ٨٢/٨١
الودائع بالعملات الأجنبية (مليار دولار)	٥,٧	١٨,٦	زيادة الودائع بالعملات الأجنبية إلى أكثر من ٣ أمثال ما كانت عليه عام ٨٢/٨١





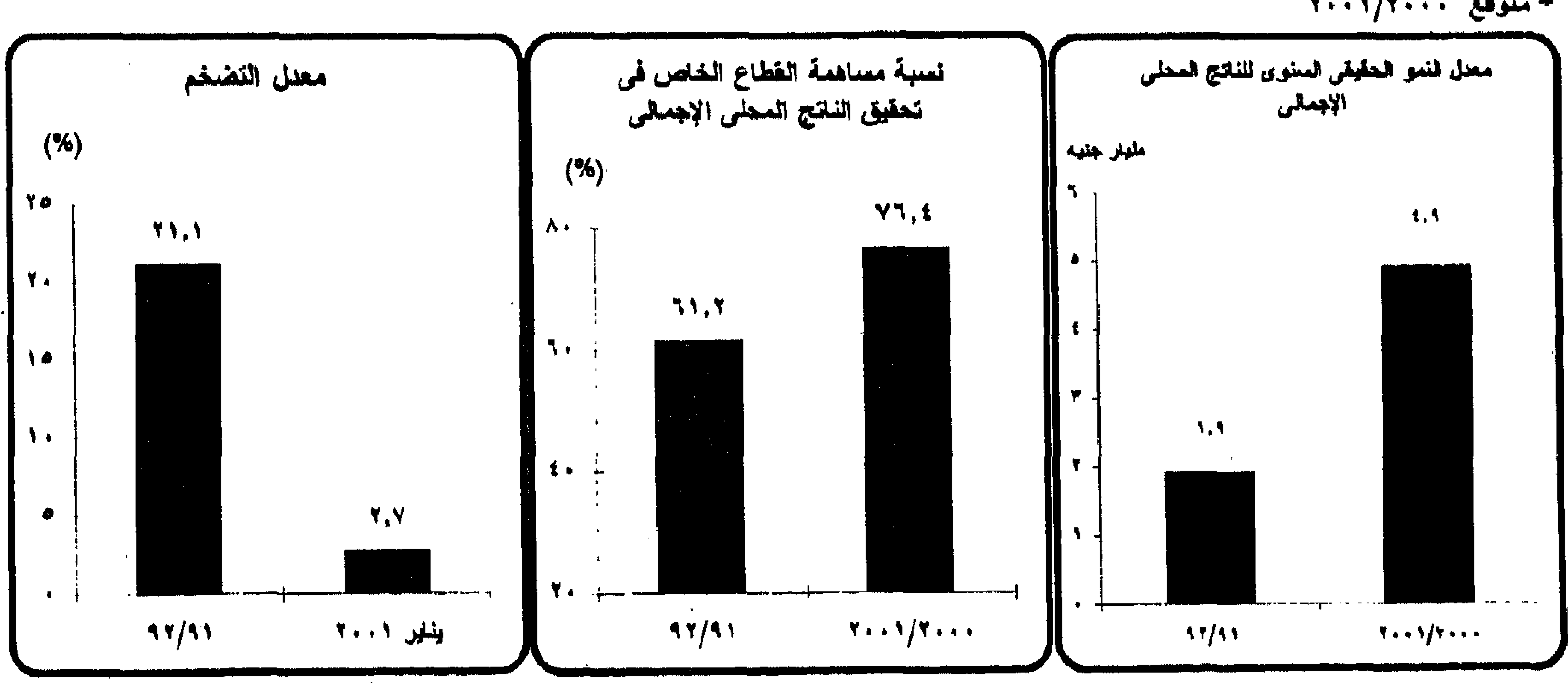
المصدر : البنك المركزى المصرى

تحسن سريع فى المؤشرات الرئيسية لأداء الإقتصاد المصرى

إنخفاض معدل التضخم السنوى من ٢١,١% عام ٩٢/٩١ إلى ٢,٧ فى يناير ٢٠٠١.
من المتوقع إرتفاع فى معدل النمو الحقيقى السنوى للناتج المحلى الإجمالى ليصل إلى ٤,٩% فى ٢٠٠٠/٢٠٠١.
زيادة الناتج المحلى الإجمالى من ١٣١ مليار جنيه عام ٩٢/٩١ الى ٣٦٤,٩ مليار جنيه فى يناير ٢٠٠١.

البيان	٩٢/٩١	يناير ٢٠٠١	المؤشر
معدل النمو الحقيقى السنوى للناتج المحلى الإجمالى (%)	١,٩	٤,٩ *	زيادة معدل النمو الحقيقى السنوى للناتج المحلى الإجمالى إلى حوالى ٢,٦ مثل قيمتة فى عام ٩٢/٩١
نسبة مساهمة القطاع الخاص فى تحقيق الناتج المحلى الإجمالى (%)	٦١,٢	٧٦,٤ *	زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص فى تحقيق الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ١٥,٢ %
الناتج المحلى الإجمالى (مليار جنيه)	١٣١	٣٦٤,٩ *	زيادة الناتج المحلى الإجمالى إلى حوالى ٢,٨ مثل ما كان علية عام ٩٢/٩١
عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى (%)	٥,٢	١,٢ *	إنخفاض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى إلى أكثر من ٤,٣ مثل ما كان علية عام ٨٢/٨١
معدل التضخم السنوى (%)	٢١,١	٢,٧	إنخفاض معدل التضخم السنوى بحوالى ١٨,٤ %

* متوقع ٢٠٠٠/٢٠٠١



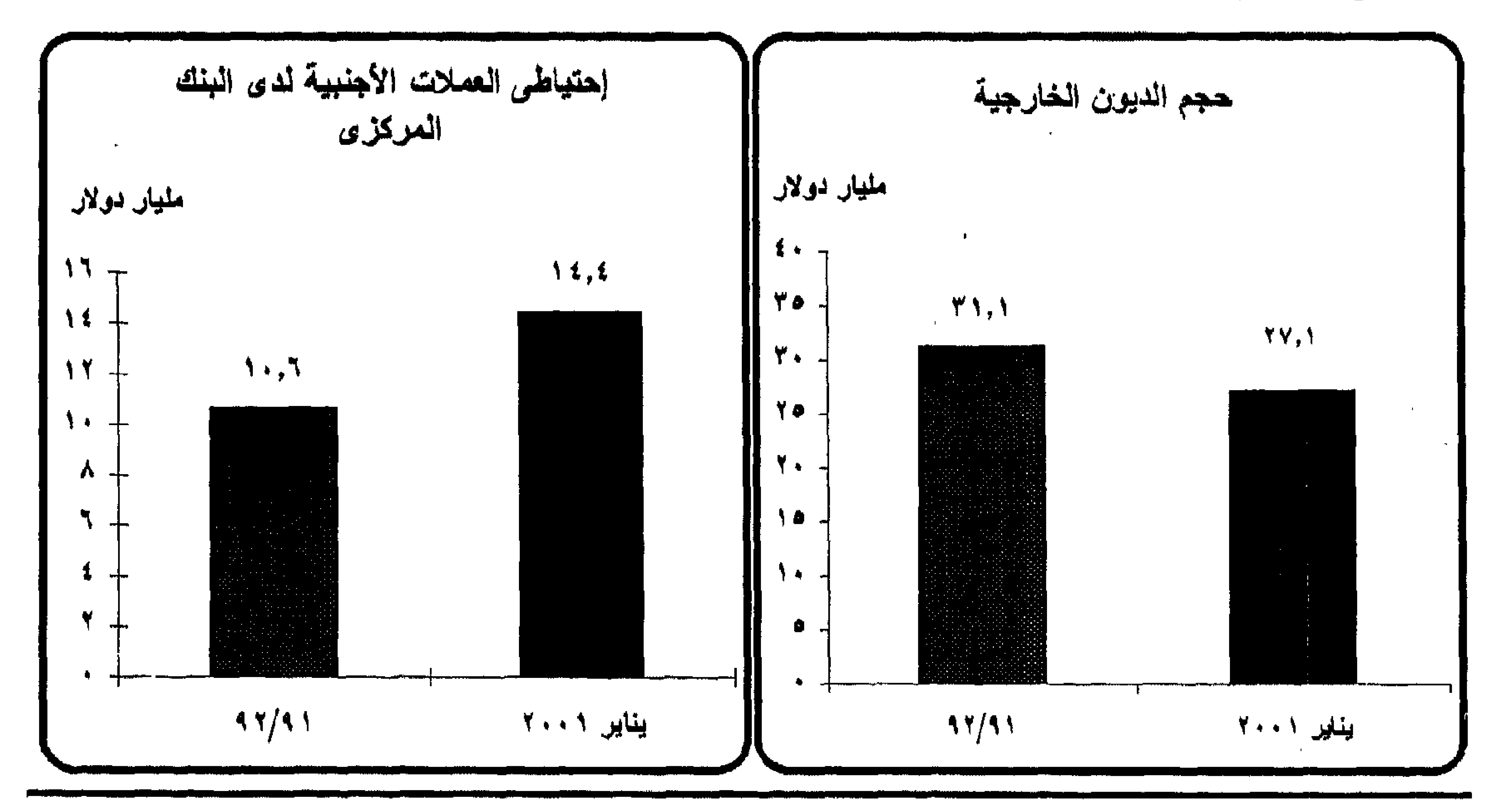
المصدر : وزارة التخطيط
البنك المركزى المصرى
وزارة المالية

إستقرار نسبى فى حجم مديونية مصر الخارجية خلال التسعينات

إنخفاض حجم الديون الخارجية من ٣١,١ مليار دولار عام ٩٢/٩١ إلى ٢٧,١ مليار دولار فى يناير ٢٠٠١.
زيادة الإحتياطى من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى من ١٠,٦ مليار دولار عام ٩٢/٩١ الى ١٤,٤ مليار دولار فى يناير ٢٠٠١.

البيان	٩٢/٩١	يناير ٢٠٠١
حجم الديون الخارجية (مليار دولار)	٣١,١	٢٧,١
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات (%)	٢٠,٨	٨,٦
إحتياطى العملات الأجنبية لدى البنك المركزى (مليار دولار)	١٠,٦	١٤,٤
رصيد ميزان المعاملات الجارية والتحويلات (مليار دولار)	٢,٧	-٠,٠٣ *

* متوقع ٢٠٠١/٢٠٠٠



المصدر : البنك المركزى المصرى

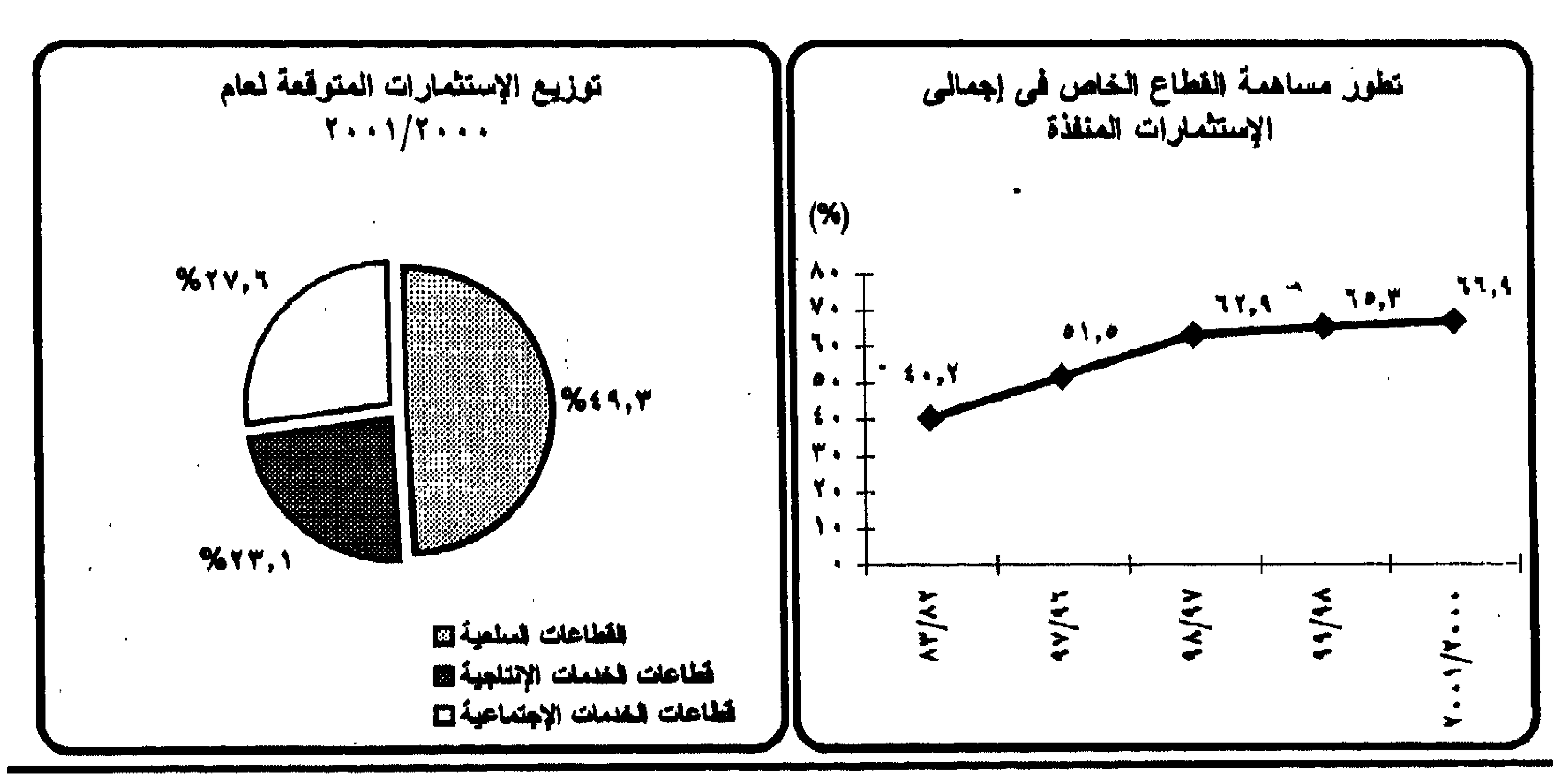
طفرة فى حجم الإستثمارات المنفذة

* الإستخدامات الإستثمارية خلال ١٩ عاماً

البيان	القيمة (مليار جنيه)
الخطة الأولى (٨٢/٨٧)	٥٦,٢
الخطة الثانية (٨٧/٩٢)	١٢٥,١
الخطة الثالثة (٩٢/٩٧)	٢٠٣,٩
الخطة الرابعة (٩٧/٢٠٠٢)	٣٩٩,٥

* تزايد مساهمة القطاع الخاص فى إجمالى الإستثمارات المنفذة

البيان	٨٣/٨٢	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠١/٢٠٠٠
مساهمة القطاع الخاص فى إجمالى الإستثمارات المنفذة (%)	٤٠,٢	٥١,٥	٦٢,٩	٦٥,٣	٦٦,٩



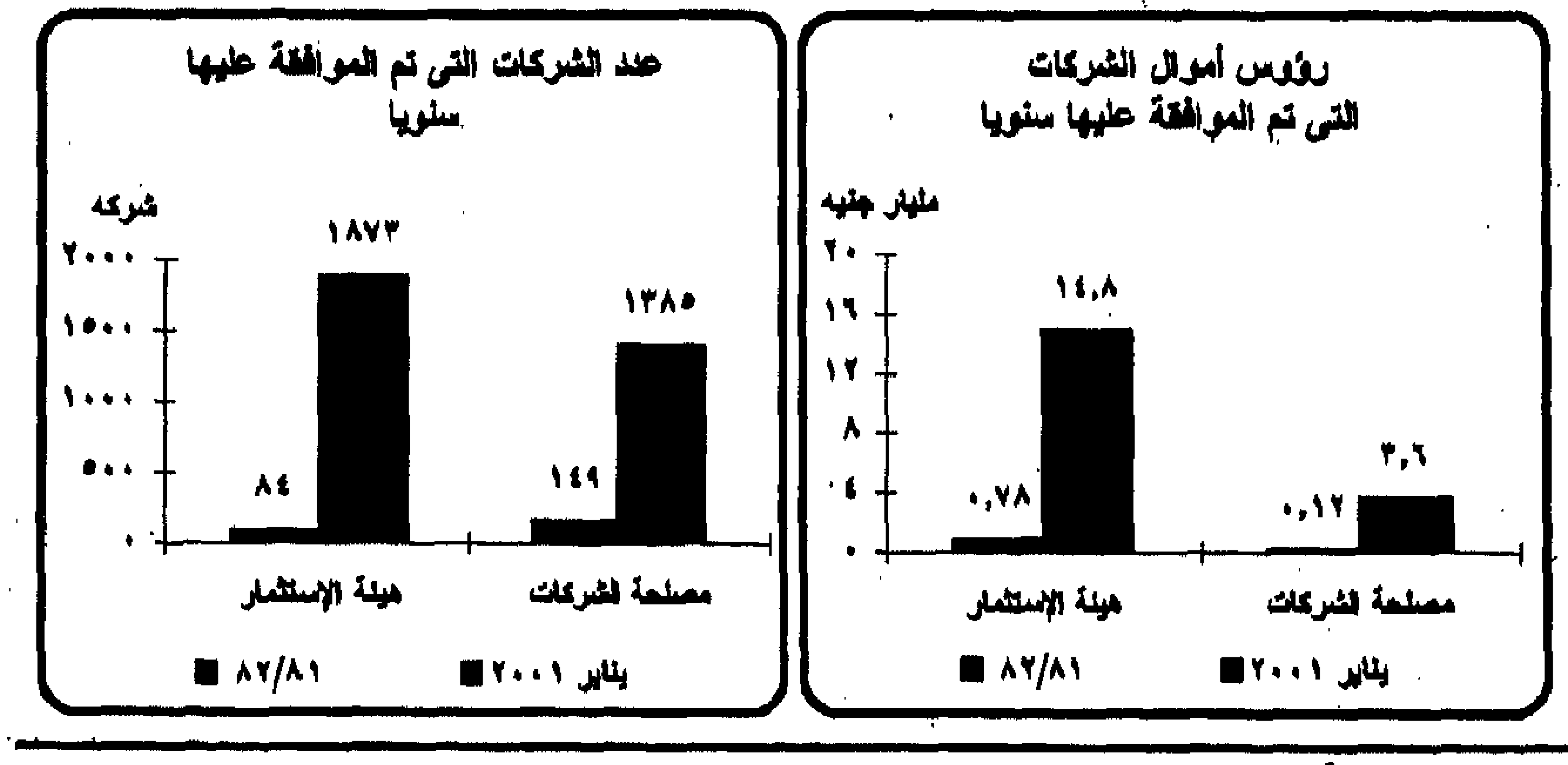
المصدر : وزارة التخطيط

زيادة فى أعداد الشركات الجديدة
نتيجة لتحسن فى مناخ الإستثمار

زيادة عدد الشركات التى تم الموافقة عليها بمعرفة هيئة الإستثمار الى أكثر من ٢٢ مثل ما كانت علية عام ٨٢/٨١.
زيادة عدد الشركات التى تم الموافقة عليها بمعرفة مصلحة الشركات الى أكثر من ٩ أمثال ما كانت علية عام ١٩٨٣.

البيان	٨٢/٨١	يناير ٢٠٠١	المؤشر
عدد الشركات التى تم الموافقة عليها خلال العام بمعرفة هيئة الاستثمار (شركة)	٨٤	١٨٧٣	زيادة عدد الشركات الى أكثر من ٢٢ مثل ما كانت عليه عام ٨٢/٨١
رؤوس أموال الشركات التى تم الموافقة خلال العام عليها بمعرفة هيئة الاستثمار (مليار جنيه)	٠,٧٨	١٤,٨ *	زيادة رؤوس الأموال الى حوالى ١٩ مثل ما كانت عليه عام ٨٢/٨١
عدد الشركات التى تم الموافقة عليها خلال العام بمعرفة مصلحة الشركات (شركة)	١٤٩ **	١٣٨٥	زيادة عدد الشركات الى أكثر من ٩ مثل ما كانت عليه عام ١٩٨٣
رؤوس أموال الشركات التى تم الموافقة عليها خلال العام بمعرفة مصلحة الشركات (مليار جنيه)	٠,١٢ **	٣,٦	زيادة رؤوس أموال الشركات الموافق عليها سنويا الى أكثر من ٣١ مثل ما كانت عليه عام ١٩٨٣

* بما فى ذلك الزيادة فى رؤوس الأموال المصدرة.
** ١٩٨٣ (إنعقدت أول لجنة للموافقة على الشركات فى ١٩٨٢/١١/٣)

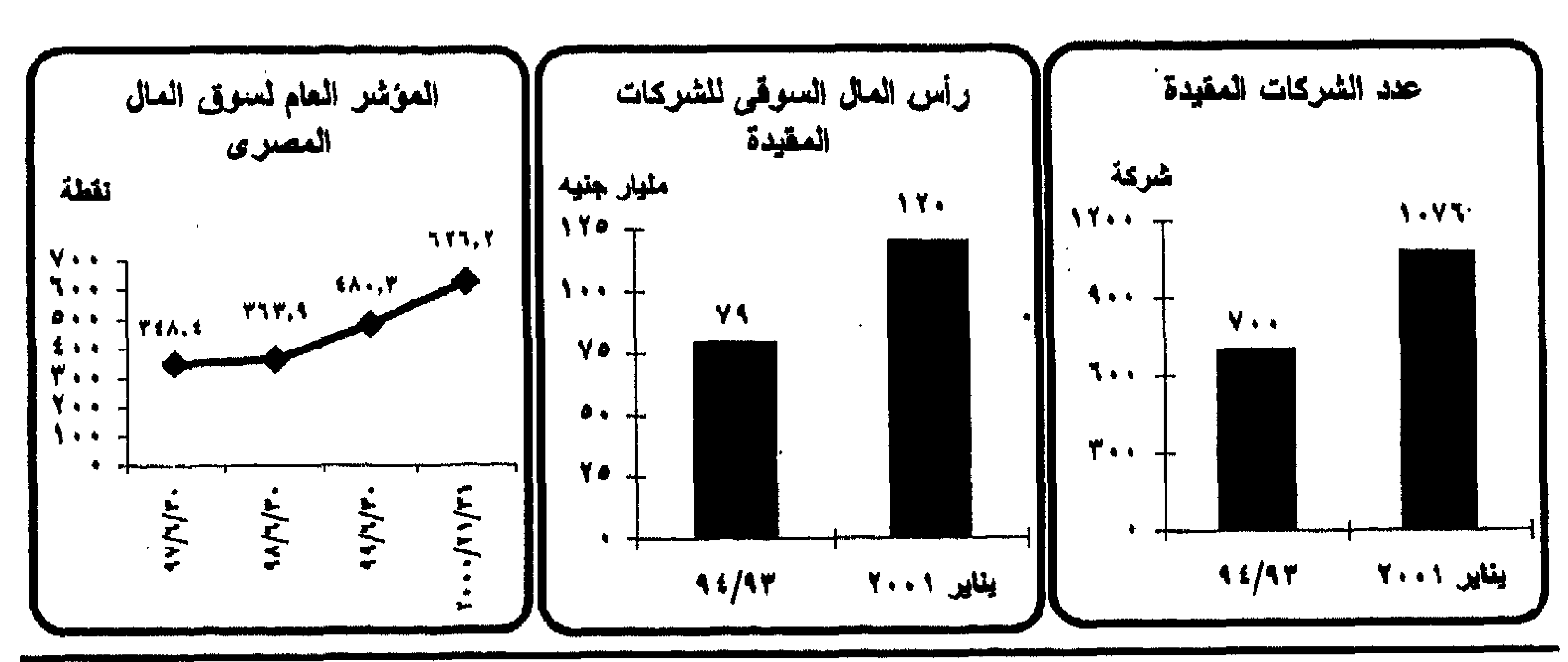


المصدر : مصلحة الشركات
الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

نشاط متزايد لسوق رأس المال فى جذب الاستثمارات

البيان	٩٤/٩٣	يناير ٢٠٠١
قيمة الإصدارات الجديدة فى الأوراق المالية (مليون جنيه)	٤٥٢٥	٢٠٤٥٣
متوسط قيمة التداول اليومى بالبورصة (مليون جنيه)	٢,٧	١٩٩,٦
متوسط عدد الأوراق المالية المتداولة (مليون ورقة)	٠,٠١	٤,٢٠
عدد الشركات المقيدة (شركة)	٧٠٠	١٠٧٦
رأس المال السوقى للشركات المقيدة (مليار جنيه)	٧٩	١٢٠

البيان	٩٧/٦/٣٠	٩٨/٦/٣٠	٩٩/٦/٣٠	٢٠٠٠/٢١/٣١
المؤشر العام لسوق المال (نقطة)	٣٤٨,٤	٣٦٣,٩	٤٨٠,٣	٦٢٦,٢



المصدر :الهيئة العامة لسوق المال

..إن الإنجازات التي تحققت في عهد الرئيس مبارك لمصر والعالم العربي يحصد ثمارها أبناء مصر والأمة العربية .. فقد ضرب سيادته المثل والقدوة أمام المواطن المصري والعربي في كيفية خدمة الوطن وإنكار الذات.

.. فأعماله تعد نموذجاً لتجسيد مفهوم الجدية في تحقيق آمال وإنتصارات الوطن .. إننا لسنا في حاجة إلي حناجر تهتف بل نحن في حاجة إلي عقول وأيادي تعمل فالأمانة والصدق والمصارحة أساس العمل الناجح ولا مكان للكذب والوعود البراقة .. كما أن التخطيط والتنظيم الجيد يؤديان إلي النجاح .. والرئيس مبارك اعتاد مصارحة الشعب فهو لايخشي في الحق لومة لائم .. فلا محسوبية ولا مجاملة لأحد في مصالح الشعب .. بل تصدي للفساد بكل أشكاله .. وعلي مستوي القضايا العربية كان دوماً القائد والزعيم الذي يكظم غيظه عفيف اللسان نقي القلب يفتح قلبه لكل من يرغب في العودة لأحضان الأمة العربية فهو كلمة طيبة بين كل زعماء الأمة العربية بل شقيقاً يقدم النصيحة بكل إخلاص وله في قلوب أبناء الأمة العربية مكانة خاصة لمواقفه تجاه القضية الفلسطينية والتعنت الإسرائيلي فمواقفه تؤكد أنه قائداً يتميز ببعد النظر في كافة القضايا.. ولهذا فإن ما سبق ذكره من إنجازات في عهد الرئيس مبارك يعد بمثابة نقطة فى بحر أعماله وذلك من خلال أرقام حقيقية أمدنا بها مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء الذى يعد رمزاً للتطور التكنولوچي في الألفية الثالثة ونقطة إنطلاق للثورة المعلوماتية في مصر في عهد مبارك .. وسنوالي نشر الإنجازات في كافة القطاعات في الأعداد القادمة لتكون وثيقة للتاريخ.

..وأسرة تحرير مجلة التنمية الإدارية تنتهز هذه الفرصة وتتمني لسيادة الرئيس مبارك مديداً من العمر وموفوراً من الصحة آملين الخير لمصرنا الحبيبة تحت قيادته الحكيمة الرشيدة.

القيادة

لواء أركان حرب
مصطفى ماهر

القيادة مسألة مهمة وحيوية فى الحياة الإنسانية، وضرورة حتمية لتنظيم المجتمعات البشرية.. فلا يمكن أن نتصور مجتمعًا حضاريًا بدون سلسلة من القيادات تقود هذا المجتمع وتوجهه لتحقيق أهداف تطوره وارتقاؤه. ويقاس نجاح أى مجتمع بنجاح قياداته وقدرتها الدائمة على دفعه للأمام، والتصدى بحزم وشدة لحزب أعداء النجاح الذين يحاولون تعطيل المسيرة التقدمية للمجتمع وإعادته للتخلف والفوضى، والقيادة فن مقوماته كثيرة ومتعددة ومبنية على أسس علمية.. والقائد فى عمل ما.. فى أى قطاع كان.. سواء كان سياسيًا أو عسكريًا أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو رياضيًا أو دينيًا يجب أن يكون قادرًا على اتخاذ قرارات صحيحة فى أى وقت، وأن يتصف بالشجاعة فى تنفيذ هذه القرارات، وأن يكون لائقًا صحيًا وبدنيًا ونفسيًا.. كما يجب أن يكون مؤهلاً علميًا فى موضوع قيادته.. وأن يكون قد صعد السلم درجة.. درجة.. بناء على تصاعد كفاءته وخبرته.. وليس لعوامل شخصية أو شللية بحيث يكون متفهمًا لجميع دقائق وتفصيلات أعمال القيادة أو الإدارة أو القطاع الذى يقوده.. كذلك يكون قد حصل على عدة دورات تدريبية خلال ارتقاؤه ترفع من مستوى علمه المقرون بالتطبيقات العملية.. فكلما زادت خبراته العملية كلما تحسن وارتفع مستوى أداؤه.

وينبغى على القائد أو المدير أن يعرف ما الذى يريده هو نفسه، ويجب أن يرى هدفه بوضوح ثم يسعى لتحقيق وبلوغ هذا الهدف وعليه أن يجعل مرءوسيه على علم بما يريده، وأن يتعرفوا على النقاط الأساسية فى سياسته وأن يوجههم توجيهًا حاسمًا.. وأن تكون قيادته واضحة المعالم كما عليه أن يخلق ما يمكن أن نسميه «جوًا» من الثقة بينه وبين مرءوسيه.. وجوًا من الحب والتفانى فى العمل بإخلاص.. وأن يكون هناك نوع من الولاء للعمل الذى يقومون به.

ولابد أن يتحلى القائد أو المدير بصفة الإقدام فى إنجاز

الأمور، والمبادأة فى اتخاذ القرارات، وليس معتمداً على تنفيذ تعليمات الرؤساء الذين يكبرونه وأن تتوفر لديه الشخصية والمقدرة اللتان تؤديان إلى زرع الثقة فى نفوس مرءوسيه، كما ينبغى أن تكون لديه ـ قبل كل شىء ـ الشجاعة الأدبية والحزم والتصميم.. وهى الصفات التى ستمكنه من الصمود عندما تتأرجح الأمور والأحداث بين كفتى ميزان.

ولكى يضع القائد أو المدير فلسفته موضع التنفيذ بين كافة الذين يعملون تحت قيادته.. ينبغى عليه أن يراقب بدقة حالته المعنوية.. هو نفسه.. فالعمل صراع بين إرادتين.. النجاح أو الفشل.. فإذا بدأت شجاعته تخونه.. رجحت كفة الفشل.. وإذا تمسك بشجاعته وبتصميمه على تحقيق الأهداف المطلوب منه تحقيقها رجحت كفة النجاح وفى النجاح فوائد كثيرة له شخصيًا.. وللعاملين معه.. وقد ينجم هذا النجاح فى صورة ترقيات أو صرف حوافز ومنح إنتاج.. مما يعود عليه وعلى العاملين معه بالخير..

والإدارة وظيفة أساسية فى كل مجتمع، ضرورية لاستغلال موارده، مهمة لتحقيق رفاهيته وتقدمه، فالمجتمع لديه وفرة فى موارد الإنتاج.. ولا فائدة منها إلا بتجميعها معًا وتوجيهها واستغلالها الاستغلال الأمثل لصالح المجتمع.

ووظيفة الإدارة هى تجميع عوامل الإنتاج المختلفة من رأس مال، وقوى عاملة، وآلات، وموارد طبيعية والتأليف بينها لاستغلالها بأكبر كفاية.. أى استخدامها بالطريقة التى تكفل المحصول على أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف..

وعوامل الإنتاج الأربعة السابقة مهمة وضرورية لكل مشروع ولكن من المتفق عليه أن العامل الإنسانى هو أهم هذه العوامل بالنسبة للإدارة، وعليه يتوقف نجاح الإدارة أو فشلها فى تحقيق أهدافها، فلا يمكن للإدارة رفع الكفاية الإنتاجية مهما كانت الأموال كافية، والمواد المستخدمة ملائمة والآلات مناسبة والنظم سليمة، إذا لم يكن لدى الأفراد الذين يقومون بالتنفيذ من القدرة والرغبة ما يكفل القيام بالعمل على خير وجه.

والمدير الناجح هذا الذى يضع العوامل الإنسانية لمرءوسيه نصب عينيه، فيجب أن يكون على بينة من المشاكل التى تقابلهم.. سواء كانت فى العمل أو مشاكل خاصة فإن التدخل الناجح للمدير أو القائد فى حل هذه المشكلات يؤت أفضل الثمار.. ويكون له وقع السحر على نفسية وتصرفات وأداء المرؤسين. الأمر الذى يجعلهم يتفانون فى العمل.

ويتبع ذلك إشاعة جو من العدل.. فالمدير أو القائد العادل يفرض احترامه وحبه على الجميع بالعدل بين العاملين.. والعدل فى الثواب والعقاب.. يجعل المرؤسين تثق فى مديرهم ثقة عمياء.. الأمر الذى سينعكس على تنفيذهم لكل أوامره وتعليماته بمنتهى الدقة والأمانة.. الأمر الذى سيرفع من معدلات الأداء ويقرب المدير أو القائد من تحقيق الأهداف المطلوب تحقيقها..

والإدارة بصفتها المهيمنة على جزء من موارد الإنتاج

والمسئولة عن توجيهها واستغلالها عليها واجبات تجاه أطراف عدة، فعليها مسئوليات وواجبات تجاه أصحاب رأس المال، وتجاه المجتمع بوجه عام كما أن عليها واجبات تجاه عملاء المنشأة والعاملين بها.

ويمكن تحليل عناصر القيادة أو الإدارة فى النقاط التالية:

١ - تحديد الهدف الرئيسى للمنشأة وتحديد الأهداف الفرعية للمراكز الإدارية المنبثقة عن المنشأة.

٢ - التخطيط: فلقد أصبح وضع الخطط لتنفيذ الأعمال قبل البدء فيها أمرًا حيويًا خاصة بعد اتساع نطاق المشروعات وزيادة العاملين بها. ووضع الخطط يمكّن المنشأة من تطبيق أفضل النظم الإدارية وأكثرها كفاية، كما يسهم التخطيط فى تحقيق عنصرى التنسيق والرقابة ويؤدى التخطيط السليم إلى الاقتصاد فى الوقت والاقتصاد فى الأجور وتكلفة المشروع.

٣ - التنظيم: والتنظيم يشمل العناصر التالية:

(أ) تقسيم العمل حتى لا يحدث ازدواج فى إنجاز بعض أجزاء العمل أو إهمال جزء.

(ب) تحديد السلطة والمسؤلية.

(ج) تحديد العلاقات التى تمكن أفراد الجماعة من العمل فى انسجام تام.

٤ - تجميع الموارد: المتاحة لتنفيذ المشروع والعمل على تدبيرالموارد الغير متاحة.

٥ - التوجيه: السليم للعاملين بكيفية تنفيذ الأداء بدون أخطاء.

٦ - التنسيق: بين الإدارات المختلفة العاملة بالمشروع لضمان سير وانتظام العمل وعدم تكراره فى أكثر من إدارة الأمر الذى يرفع التكاليف وتزيد من زمن التنفيذ.

٧ - الرقابة: على حسن سير وتنفيذ العمل ومكافأة الممتازين ومعاقبة المهملين.

ويجب أن يكون الثواب والعقاب على قدر الفعل بدون تجاوزات غير عادية.. فالتجاوز يؤتى بآثار عكسية.

ومن الأمور الهامة أن القائد أو المدير يكون قادرًا على الإشادة بنجاحات مرؤسيه لدى رؤسائه ويضعهم فى الصورة اللائقة بهم.. ويكون قادرًا على تصوير ما فعلوه بدقة..

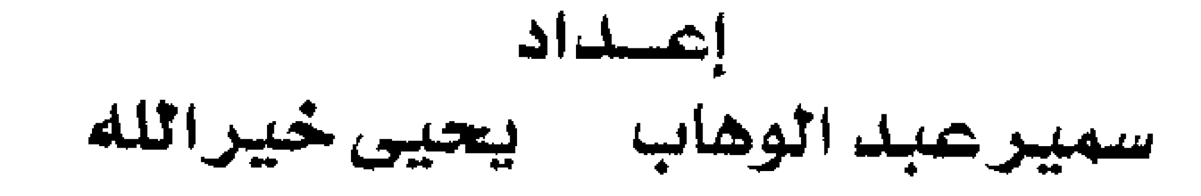
وعلى القائد أو المدير أن يتحلى بالصدق والأمانة عند كتابته تقارير مرؤسيه.. وعليه أن يتذكر الله فى ذلك.. وعليه أن يترك اعتباراته وآرائه الشخصية ويجنبها.. وأن يكتب ما يمليه عليه ضميره وأن يبعد عن الأهواء الشخصية.. فإن هذه التقارير قد ترفع إناسًا وتحط من شأن إناسًا آخرين.. والشعور بالظلم هو إحساس قاسى بالنسبة للمرؤسين..

وفى النهاية.. فإن القيادة مرتبة سامية.. وعالية.. وعلى من يتولاها أن يتصف بالسمو عن الصغائر.. وأن يراعى الله وضميره فى معاملته لمرؤسيه.. بالإضافة إلى أنها موهبة من الله عز وجل لا يمنحها لكل عباده.. فعلى من اختص الله بها أن ينميها ويهذبها ويستغلها أحسن استغلال لرفعة شأنه.. ورفعة شأن معاونيه ومرؤسيه.

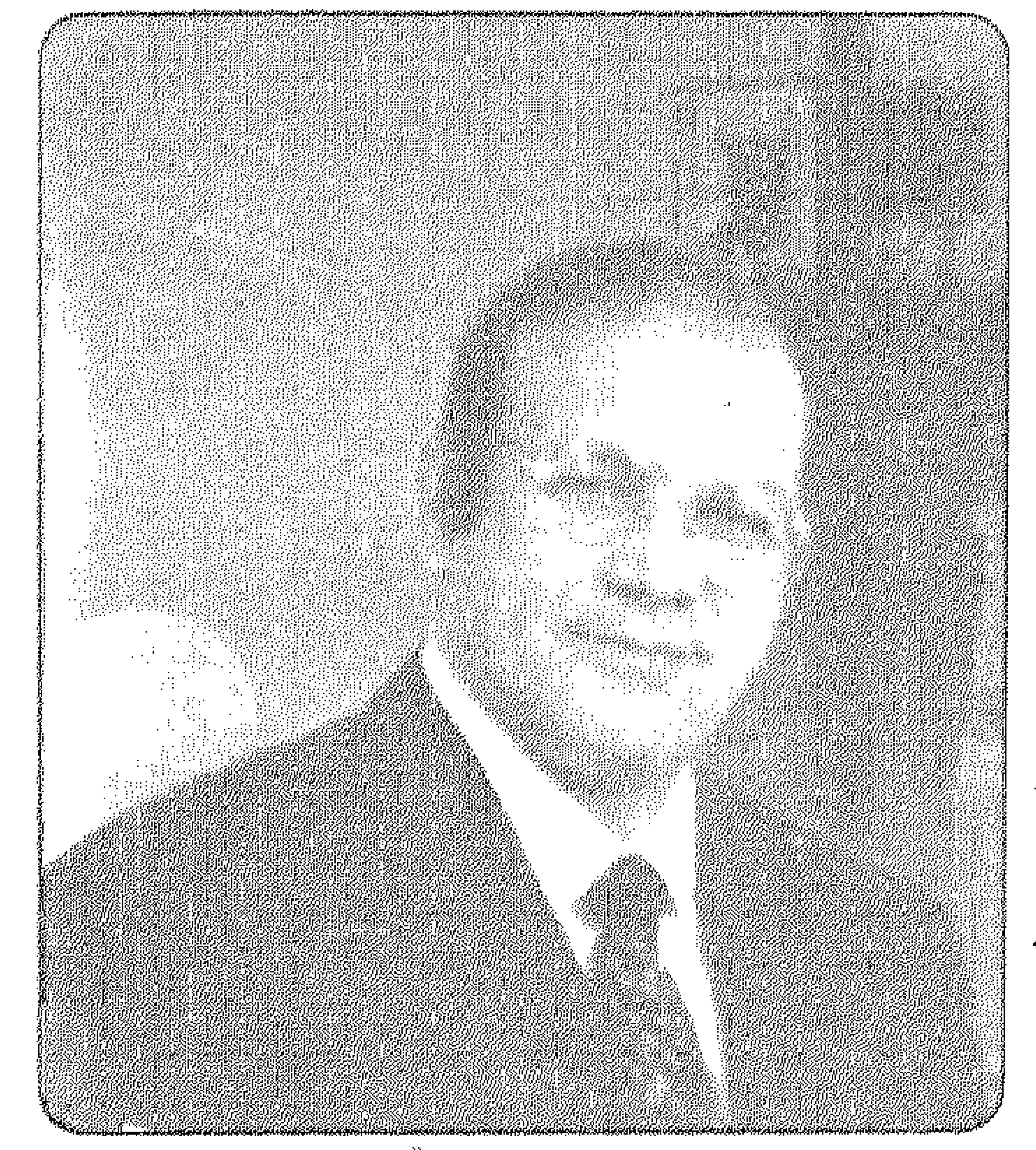
جولـــة فـى فكــر عاشــق سينــاء

الصيحة التى أطلقها الرئيس مبارك بتنمية سيناء هى الركيزة القوية لنهضةٍ مصرية كبرى.

د. حسن كامل راتب



إعـــداد
سمير عبد الوهاب   يحيى خير الله



.. وللدكتــــور حسن راتب رجل الأعمال فكر متميـز فى تناول الموضوعات الإستثمارية الصناعية والإقتصادية .. فقد عرف بأنه عـاشق لسينـاء .. وهو يؤكـد دائمـاً بأن الرئيس مبارك هو أكثر المصريين معرفة بالدور الحيوى والأهميـة الإسـتراتيجية التى تمثلها بالنسبة لمصر.

.. فهو أول مستثمر على أرض شمال سيناء عندما أقام قرية سما العريش لتكون مضيفة رواد سيناء وبوابة رجال الأعمال والمستثمرين لشمال سيناء .. لذلك يدعو الى التحضير لاقامة مؤتمر سنوى (**سيناء مبارك ٢٠٠٢ - تنمية وتطوير الوسط**) كما يطالب بتشكيل لجنة وزارية خاصة بتنمية شمال سيناء .. وصندوق لدعم الوسط وتطويره .. وفتح باب التبرعات أمام رجال الأعمال والمؤسسات الكبرى لتطوير الحياة فى هذه المنطقة وتشجيع المستثمرين ورجـال الأعمـــال لجذبهـم للإستثمـــار فـــى الوســط وذلـك برفع الميزات النسبية للإستثمار .. ولأن **د. حسن راتب** عاشق لسيناء وأهلها فهو يطالب بضرورة تنمية الموارد البشرية لسكانها وهم عملة نادرة يمكن الإعتماد عليهم والإستفادة بخبراتهم ويطالب أيضا بضرورة تعظيم أمثلة القدوة بين بدو سيناء الذين بذلوا دماءهم من أجل مصر فى الحروب المتوالية .. ويرى ضرورة تشجيع المراكز البحثية ودفعها بعمل دراسات وأبحاث حول المنطقة وتطويرها والإرتقاء بها واستغلال مناجمها ووضع تصورات علمية تساعد على تنميتها .. والتحاور مع فكر عاشقاً لسيناء يحتاج الى حالة من المصارحة لما يتمتع به **الدكتور حسن راتب** من شفافية ونزاهة ودماثة فى الخلق فهو قليل

الكلام دائم التفكير كثير العمل لديه أفكار تجعل من شمال سيناء محافظة جاذبة للسكان والإستثمارات المحلية والدولية .. فهو دائما يؤكد بأن تنمية الوسط ضرورة قومية ويعلق على ذلك بأنه لا شك أن الصراع العربى الإسرائيلى بصفة عامة والصراع الفلسطينى الإسرائيلى بصفة خاصة قد مر بمراحل مختلفة ومتعددة .. والباحث فيها والمتابع لها يدرك أنه صراع كبير .. وحاكم ومتعدد .. وطويل ومهما اختلفت اشكال هذا الصراع من عسكرى وسياسى .. أو اقتصادى .. أو اجتماعى فالشئ الحاكم أنه صراع أيدولوچى متعدد الجوانب وطويل الأمد أصاب أجيال سابقة ويلحق بأجيال لاحقة .. الأمر الذى يتطلب فهم كامل لطبيعة هذا الصراع وإدراك واعى بحجمه وجوانبه المتعددة واستيعاب النظرية الإستراتيچية التى تخطط لكل أنواع هذا الصراع ومراحله المختلفة ورؤيا تستشرق المستقبل بما فيه من متغيرات متصارعة ومحمومة مدركة لعبر الماضى ومآسيه .. فهو يثق فى قدرة **الرئيس مبارك** فى تخطى كل الصعاب بل ويشيد بدور **الرئيس** فى حسم الصراع العربى الإسرائيلى ويؤكد **د. حسن راتب** بأن المشروع القومى لتنمية سيناء هو أول الإستراتيجيات التى تحقق أهداف المواجهة فى هذا الصراع ومن هنا نبدأ .. ذلك أن تنمية سيناء وزرعها بكثافة بشرية عالية تقدر بـ ٣ مليون نسمة هو بمثابة الدرع الواقى الذى يحقق الإستراتيجية الأمنية على أرض سيناء ولعل صحيفة معاريف الإسرائيلية كانت محقة عندما ذكرت أن توطين ٣ مليون نسمة على أرض سيناء هو أقوى من البرنامج النووى الإسرائيلى وبعد أن انهت الحرب أوزارها فمن هنايبدأ صراعا جديدا اقتصاديا يفرض واقعا جديد فى المنطقة يتطلب نوعا من الاستقرار لأن التنمية الإقتصادية تقفوا أثر الاستقرار فلا ينمو الإقتصاد ويزدهر إلا فى مناخ مستقر وما يحدث الآن من صراعات قد تبدوا انها تمثل اضطرابات شديدة انما هى مقدمة لحالة جديدة من الاستقرار النسبى فى المنطقة ردحاً من الزمان يحمل فيها صراعا آخر هو الصراع الاقتصادى الذى ينبغى أن يجهز انفسنا له ذلك ان هذا الصراع أكثر ضراوة وأشد جهداً لأنه صراع مجتمع باكمله وليس صراع فئة بعينها ويؤكد **د. حسن راتب** بأن ترعة السلام تلك المنظومة السكانية الكبيرة التى على ضفافها سيتم زراعة أكثر من ٤٠٠ ألف فدان وتوطين أكثر من ٣ مليون نسمة مع خطوط السكك الحديدية التى ستصل الوادى بالحدود المصرية فى رفح مارا ببالوظة ورمانة وبئر العبد والعريش والشيخ زويد .. تلك المناطق التى ستشهد صياغة جديدة يعاد فيها رسم شكل الحياة بأسلوب حضارى يتناسب بتأهيل المجتمع الذى يعيش فيه لحجم وشكل الصراع الجديد فى المنطقة .. كل هذه الإنجازات التى تحدث فى عهد **مبارك** تؤكد أنه قائداً وزعيماً يدرك أهمية سيناء كما أن شرايين الحياة التى يتم الإنتهاء

منها الآن من خلال كوبرى القردان والقنطرة وخط السكة الحديد وترعة السلام سيجعل من شمال سيناء منطقة حضارية جديدة مؤهلة لهذا الصراع شريطة أن يتم هذا التشكيل وهذا التكوين وفقاً لمعايير إنشاء المجتمعات الحديثة مراعيا الظروف المستقبلية حتى لا ننشأ مجتمعات فى مهب رياح المدافع كما ان **للدكتور حسن راتب** وجهة نظر خاصة بالنسبة لمنطقة الوسط فرغم انها منطقة طاردة للسكان وليست جاذبة رغم انها موقع استراتيجي فى غاية الأهمية **فالدكتور حسن راتب** له دور كبير فى تطوير مشروع الوسط نظرا لما يراه من أهمية قومية تتمثل في تنمية الوسط .. أن وسط سيناء والذى يشمل مركزى الحسنة وفضل يمثل ثلثى مساحة محافظة شمال سيناء ويخط مواجهة ١٨٠ كم تمثل ٨٢٪ من طول الحدود الشرقية الاستراتيجية لمصر ولا يزيد تعداد سكانه عن ٣٨ ألف نسمة بما لا يتجاوز ١٠٪ من تعداد سكان شمال سيناء ويؤكد أن النظرة الى وسط سيناء مازالت أكثر حاجة للتنمية الحقيقية وأنه الأكثر عطاء بموارده وثرواته .. ولقد أثلج المشروع القومى لتنمية شمال سيناء صدورنا عام ١٩٩٤ ، حيث كان له شخصياً شرف المشاركة فى تطوير هذا المشروع فمثلاً عن القطاع الخاص مع وزارة التخطيط عام ١٩٩٤ ويقول بأن الأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة وهما مصدر توفير الاستقرار الذى يؤدى بدوره الى الاستمرار فى أى تفكير أو تخطيط يفصل بين التنمية فى وسط سيناء وأمن مصر وهو تفكير لم يستوعب عبرة الماضى وسيكتب عليه مواجهة العثرات **الرئيس مبارك** كرجل عسكرى وتنموى يدرك ذلك بل ويقدم يد العون لكل رجال الأعمال والمستثمرين من أجل تعمير وتنمية سيناء .. فهو بحق رجل التنمية والاستقرار فى عصرنا هذا .. **وللدكتور حسن راتب** آراء يجب أن توضع موضع الاعتبار نظراً إلى ما له من خبرة كبيرة فى مجال الإستثمار فهو له بعد نظر يشهد به العامة قبل الخاصة من المستثمرين ويؤكد بأن تنمية وسط سيناء ضرورة قومية تستوجب سرعة التحرك فى عدة اتجاهات يرى أن أهمها ما يلى:

أولاً : إن دفع عملية السلام بوسط سيناء يستحق أن يشكل له لجنة وزارية خاصة تتولى التعامل معه كمشروع قومى له أولويته في خطط التنمية حتى يتحقق له نفس القدر والإهتمام الذى توليه الدولة لمشروعات خليج السويس وشرق بورسعيد وغيرها من المشروعات القومية التى كان للجان الوزارية دور كبير فى دفع تنفيذها.

ثانياً : إنشاء صندوق تنمية الوسط بصورة عاجلة حتى يتولى تقديم المعونة اللازمة لقبائل البدو وخاصة فى مجال توفير المياه وتطوير مستوى المعيشة وتحقيق تنمية الموارد البشرية فى الوسط من خلال

اقامة مراكز تدريب تؤهل أبناؤه للعمل فى المجالات الصناعية القائمة والمنتظر قيامها على أن يتم دعمه من جهات الدولة العاملة فى مجال الخدمة الاجتماعية مثل الصندوق الاجتماعى ويفتح باب التبرعات لرجال الأعمال والمؤسسات الاقتصاديات الكبرى.

ثالثاً : رفع الميزات النسبية للاستثمار فى وسط سيناء عن طريق تحديد قيم رمزية لأسعار الأراضى والتركيز على دفع مشروعات البنية الأساسية فى وسط سيناء وتخصيص مزايا مماثلة للاستثمار فى توشكى وجنوب الوادى.

رابعاً : دفع المراكز البحثية وعلى رأسها جامعة قناة السويس العاملة بالمنطقة وجامعة القاهرة الى تكثيف الدراسات البحثية فى منطقة وسط سيناء وخاصة فى مجالات الانثربولوچى فى سبيل وضع تصورات علمية مرتبطة بالواقع العملى لتكوين مجتمعات عمرانية جديدة ترفع الكثافة بوسط سيناء فى ظل علاقات متوازنة بين وافداً له آماله وطموحاته ومقيم له عاداته وتقاليده.

خامساً : إنشاء مناطق صناعية تقوم على الصناعات الصغيرة لرفع كثافة المناطق الاستراتيجية مثل منطقة أبو عجيل تقوم على الحرف البيئية وتصنيع الأحجار الكريمة على أن تقوم كيانات اقتصادية كبيرة بتوفير احتياجاتها من المواد الخام وتسويق منتجاتها فى الداخل والخارج على غرار التجارب الناجحة لسنغافورة فى هذا المجال.

سادساً : الاسراع باستكمال ترعة السلام.

سابعاً : تعظيم القدوة بين بدو سيناء واظهار القصص البطولية لتأكيد مشاعر الانتماء والوطنية خ صة أن هناك العديد من النماذج الوطنية التى أدت أدواراً بطولية خلال فترات الاحتلال.

ثامناً: مشاركة القوات المسلحة فى تحقيق التنمية على أرض الوسط لما لها من قدرات وإمكانيات.

تاسعاً : التحضير لإقامة مؤتمر سنوى (**سيناء مبارك ٢٠٠٢**).

.. ما سبق كان جولة فى ذاكرة ووجدان رجل الأعمال د. حسن كامل راتب فهو مصرى حتى النخاع من أفكاره تشعر بحبه لمصر ومن كلماته تحس بالانتماء .. مشاريعه التى أقامها فى سيناء وخاصة شركة أسمنت سيناء تحظى بتقدير واحترام كل العاملين فى هذا المجال لما تقدمه من جودة وإنتاج وفير يساهم فى مسيرة التنمية.

والتى يوليها الرئيس أولى اهتماماته لتكون مصر برجال أعمالها وتحت قيادة رئيسها المحبوب محمد حسنى مبارك منارة فى العالم أجمع.

حــول فــعــاليــات المؤتــمــر العلمى الســنوى الثــانــى والعــشــرون للاقتصاديــين المصريــين تحــت عنوان التنمية البشرية فى مصــر

مقدمـــة

التنمية البشرية في مصر ما زالت تحتاج لجهود كبيرة وضخمة على الرغم مما يدل على مدى السنوات الماضية. هذا ما أكده الخبراء على مدى ٣ أيام متتالية من المناقشات الجادة بالمؤتمر السنوى الـ ٢٢ للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع. فى الفترة من ٢٣ ـ ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٠.

وقد تعرض الخبراء فى أبحاثهم المقدمة لعدد من الموضوعات التى تتناول بالتفصيل محاور التنمية البشرية.

وفى عدد من الحلقات سوف نستعرض أهم الأبحاث التى أثيرت حول كيفية تحقيق التنمية البشرية ودفع معدلات النمو الاقتصادى.

بقلم : الين سعد يعقوب

١ـ تطوير السياسة العامة لإدارة التنمية البشرية كمدخل للتنمية الاقتصادية.

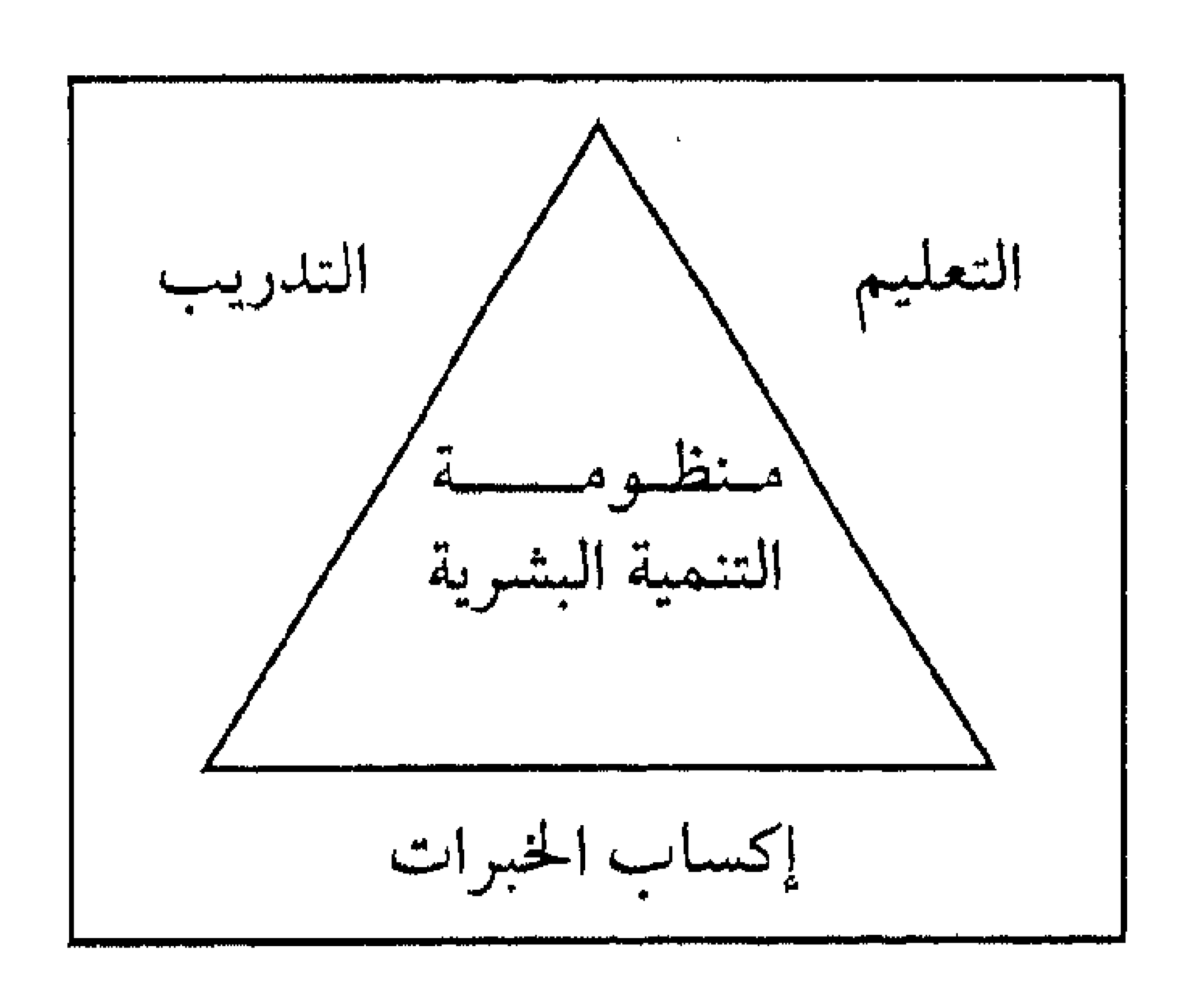
د/منى شفيق جندى

* تأتى أهمية هذا البحث من ضرورة وحتمية التنمية البشرية كمدخل أساسى للتنمية الشاملة خاصة التنمية الاقتصادية وفى ظل التوجه العالمى لاستثمار العنصر البشرى وإعداده وتأهيله ليتلاءم مع متغيرات العصر.

* ويقوم البحث على فرضية أساسية هى أن السياسة العامة للتنمية البشرية يجب أن تتغير لتحقيق التنمية الاقتصادية، وأن عوائد التنمية الاقتصادية استثمارها يؤدى إلى تحقيق معدلات عالية للتنمية الاجتماعية.

* تشير ملامح القرن ٢١ إلى أن التسابق فى الاستثمار بين الدول سيكون بالتنمية البشرية خاصة فى ظل حاجة المجتمع الإنسانى إلى بلورة حديثة لإنتاج المعرفة بحيث تصبح المعرفة الشاملة هى أساس اتخاذ القرارات، ولذلك يوصف الاقتصاد المعاصر المتطور باستمرار أنه اقتصاد المعرفة.

فالإنسان سيظل دائمًا هو حجر الزاوية لحركة التطور فى كل زمان ومكان وحركة التطور هذه تتطلب إنسانًا قادرًا على التعامل مع متغيرات العصر واعيًا بأدواته يصنعه التعليم وينميه التدريب وتصقله الخبرة والممارسة والبحث وبدون هذه المنظومة التى تشمل (التعليم ـ التدريب ـ اكتساب الخبرة) تصبح محاولة البناء أو استراتيجية التنمية البشرية فاشلة.



* لا جدال أن عملية التنمية الإدارية فى عالم يعيش متغيرات متلاحقة باتت عملية حكيمة وضرورية لإحداث التقدم والتنمية الشاملة. ولقد اهتمت مصر فى

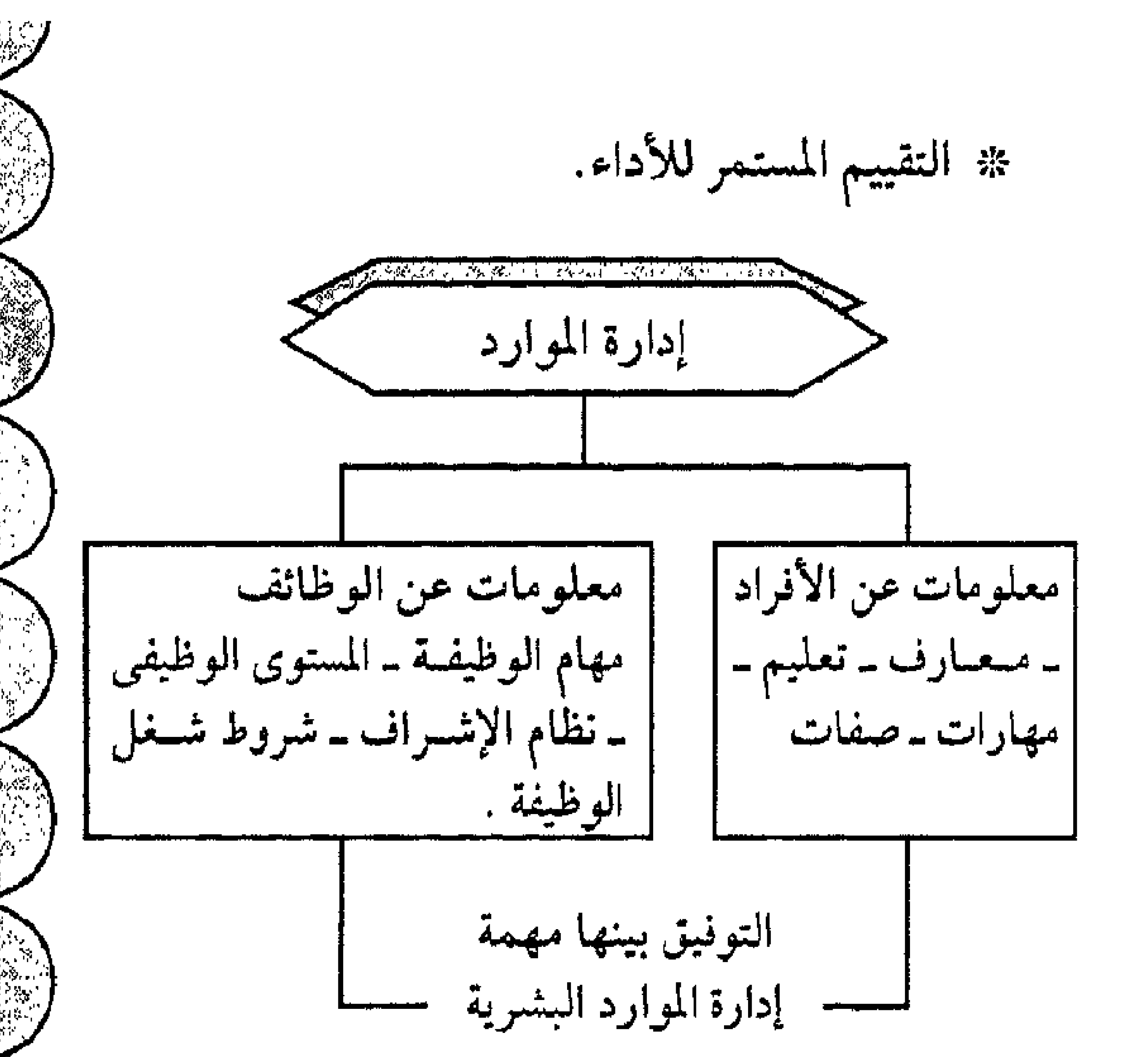
السنوات الأخيرة بعملية التنمية الإدارية، وذلك لإدراكها أهمية العلاقة بين التنمية الإدارية والتنمية الاقتصادية ابتداء من توفير العناصر البشرية المؤهلة والمدربة والقادرة على المنافسة لأنها الأساس الذى تقوم عليه عملية التنمية الشاملة خاصة التنمية الاقتصادية.

* إن عملية التنمية الإدارية لها عدة مفاهيم تعكس محور الاهتمام والتركيز فى تحقيق التنمية الإدارية، حيث تعرف التنمية الإدارية بأنها عملية تغير موجه ومنظم وهادف إلى زيادة معرفة القيادات الإدارية لمساعداتها على حل المشكلات الإدارية وهذا المفهوم يركز على تنمية الأفراد. كما أن علوم الإدارة الحديثة وعلوم إدارة الموارد البشرية هى أهم أدوات التقدم الاقتصادى لقدرتها على إحداث نهضة فى مجالات الصناعة والزراعة وسواء كان المنتج سلعة أو خدمة فإن مؤسسات التعليم من أهم المؤسسات التى تلعب دورًا عامًا فى غرس بذور الثقافة الإدارية العصرية فى مراحل التعليم المختلفة.

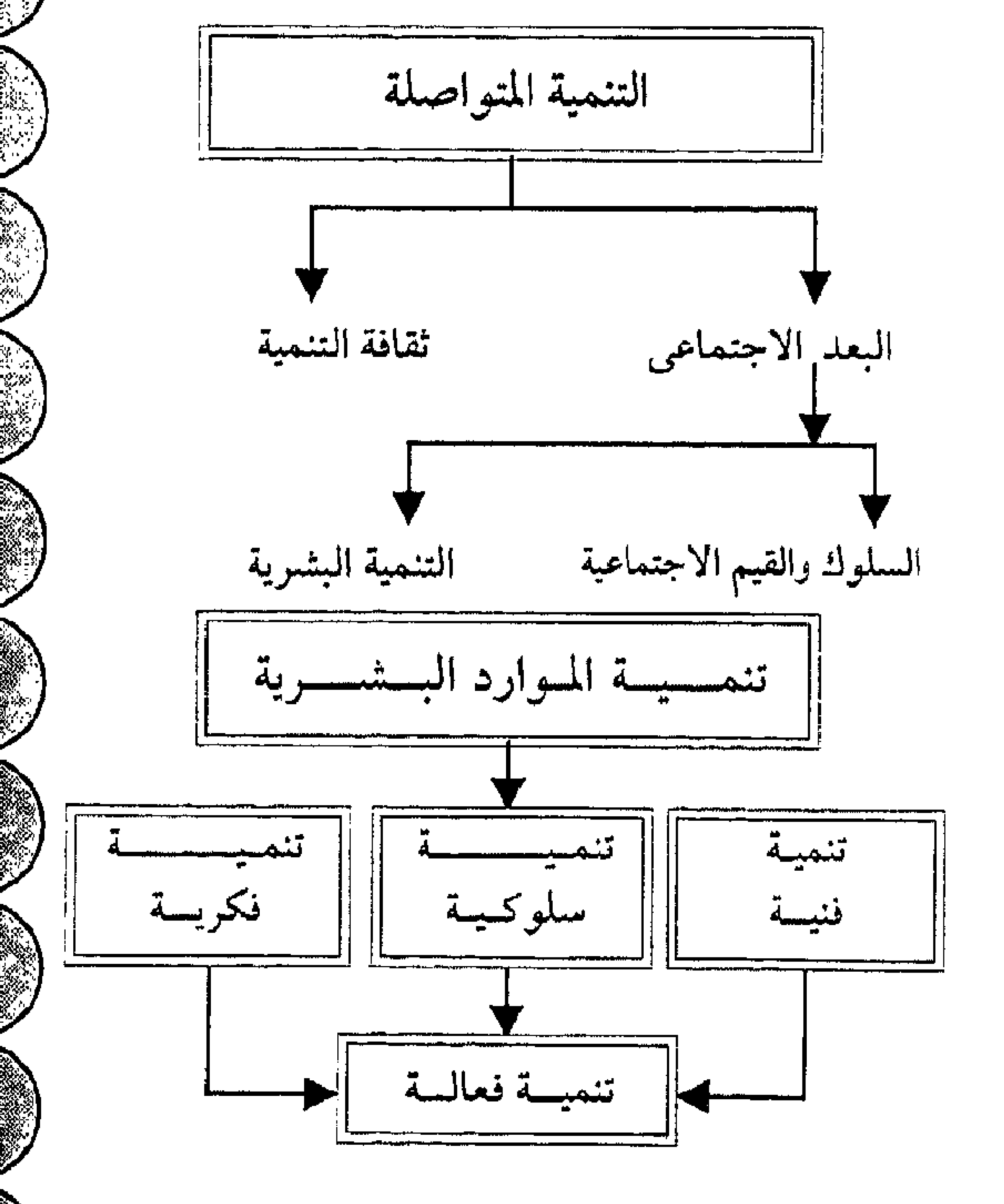
ـ مفهوم التنمية الإدارية:

تنمية الموارد البشرية هى تلك العملية المتكاملة موضوعيًا القائمة على معلومات صحيحة وهادفة إلى زيادة ثقافة القوى العاملة وتنمية قدراتها العقلية والفكرية والبدنية والمهارية إلى جانب تنمية الشعور بالولاء والانتماء وذلك لجعلها أكثر قدرة على التكيف مع البيئة المحيطة بها ومتناسبة مع متطلبات العمل أى أن عملية تنمية الموارد البشرية تهدف إلى إيجاد قوى عاملة قادرة على العمل والرغبة فيه ولكى يتحقق ذلك هناك العديد من الأنشطة المرتبطة بتنمية الموارد البشرية.

* التعليم بمراحله المختلفة.
* التدريب بكافة أشكاله (تدريب إدارى ـ مهنى ـ قيادى ـ تحويلى ـ قصير المدى ـ متوسط ـ طويل المدى).
* الرعاية الصحية والاجتماعية.
* نظام التحفيز السائد.
* الأجور والمرتبات.
* التقييم المستمر للأداء.



وحيث أن الهدف من إدارة الموارد البشرية هو رفع كفاءة وفاعلية استخدام العنصر البشرى بمعنى أن يكون هناك تعاون كبير بين إدارة الموارد البشرية وباقى المديرين فى كل مواقع العمل.



ـ تطور السياسة العامة للتنمية البشرية:

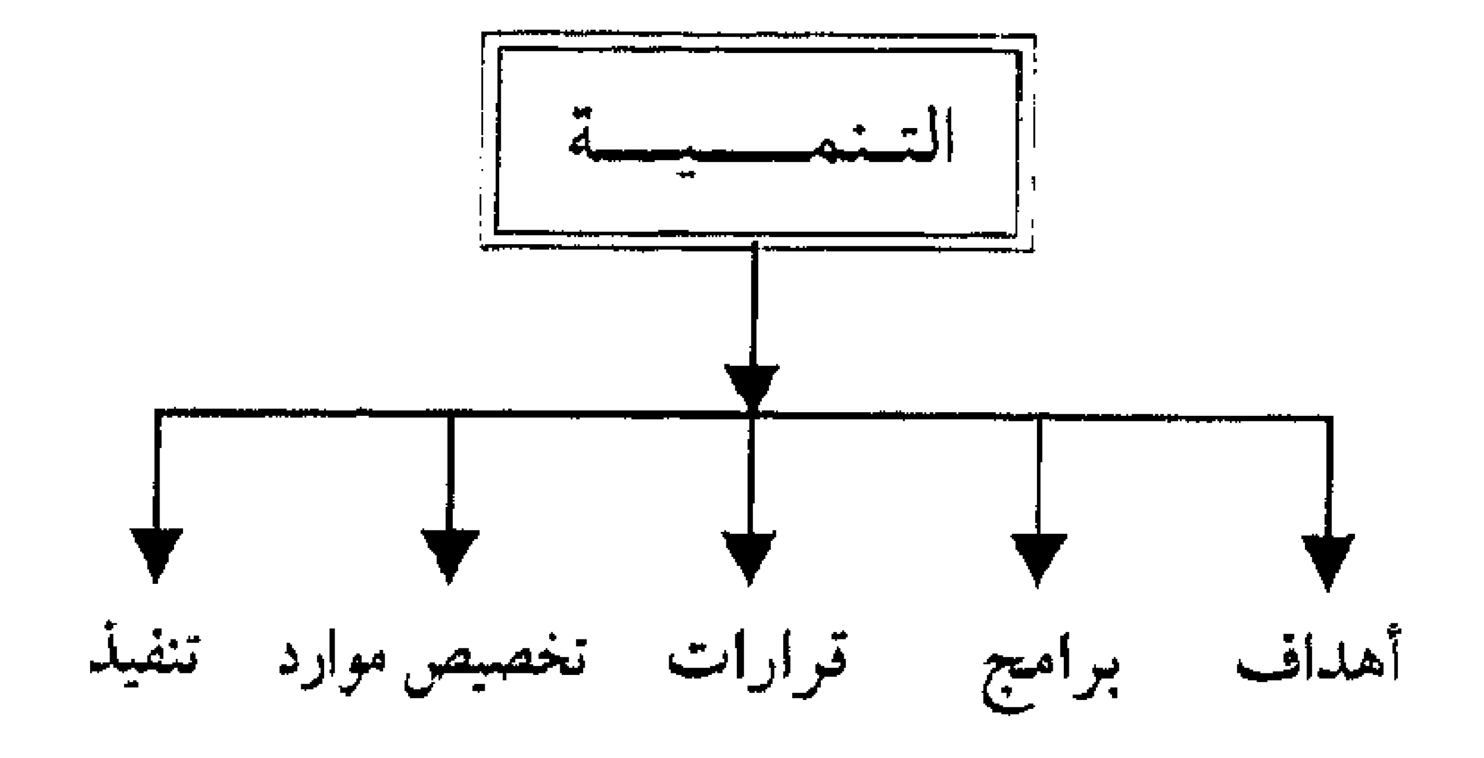
* نشأت السياسة العامة لإدارة الموارد البشرية وتنميتها متأثرة بالفكر الاشتراكى والسياسات الاشتراكية التى يقوم عليها التوجيه المركزى والتخطيط الشمولى الذى أرسى مجموعة من المبادئ والبرامج والتوجهات



التى لا تتلاءم مع العصر الحالى بمتغيراته المتعددة حيث نظام السوق المفتوح وتعدد المنافسة.

* ومن هنا قامت السياسة العامة لإدارة الموارد البشرية على فكر وظيفى حكومى تمثلت فى توظيف أعداد هائلة فى الأجهزة الحكومية دون أى دراسة لرغبة المسئولين فى الحكومة وبالتالى تضخم الهيكل التنظيمى الذى نعانى منه الآن.

* وبداية نشير إلى أن السياسة العامة هى مجموعة خطط وبرامج تحقق مجموعة من الأهداف، كما أن هذه الخطط لها توجهات سياسية والتنظيم الحكومى هو أهم وسيلة لتنفيذ تلك الأهداف والخطط والبرامج.



تعتبر السياسة العامة أهم مدخل للإدارة العامة المطالبة أثناء التنفيذ أن تحقق الرضاء العام، ومن أمثلة السياسات الناجحة والتى أساء الجهاز الإدارى تنفيذها لسبب أو لآخر سياسات الانفتاح الاقتصادى.

وكما أشرنا سابقًا نشأت هذه السياسة العامة لإدارة الموارد البشرية على فكر وظيفى حكومى قائم فى ظل السياسات الاشتراكية التى قامت على التوجيه المركزى والتخطيط الشمولى الذى أرسى مجموعة من المبادئ والبرامج والتوجيهات والتى أصبحت السمة المميزة لهذه السياسة العامة لإدارة الموارد الحكومية هى الإقبال على الوظائف الحكومية وبهذا حدث تضخم لأعداد الموظفين الحكوميين على حساب انخفاض من يريدون إنشاء مشروعات خاصة بهم أو ما يطلق عليهم (المنظمين Enterepreneurs).

ومع بداية الثمانينات بدأ تشجيع الفكر المنظمى والذى يعنى ضرورة تغيير توجيهات السياسة العامة الخاصة بإدارة الموارد البشرية، وتشجيع الأفراد على المبادرة وإنشاء المشروعات الخاصة وتأهيلهم لهذا الفكر الاقتصادى القائم على المبادرة والابتكار والإنتاج والقائم على أساس الاستثمار ودراسة العائد والتكلفة. وكذلك تشجيع إقامة وتمليك المشروعات الخاصة وتأهيلهم لهذا الفكر الاقتصادى القائم على المبادرة والابتكار والإنتاج والقائم على أساس الاستثمار ودراسة العائد والتكلفة. وكذلك تشجيع إقامة وتمليك المشروعات الخاصة، على أن يتم تعديل اللوائح والقوانين الخاصة بالمشروعات الصغيرة.

ـ التنمية البشرية كمدخل للتنمية الاقتصادية.

* يعد تقرير التنمية البشرية الذى يصدره البرنامج الإنمائى منذ ١٩٩٠ وثيقة بالغة الأهمية لمناقشة الإطار الفكرى لقضية التنمية، بالإضافة لمساهمته فى تحديد وقياس مشكلات التنمية وعناصر الاستراتيجيات الملائمة وسياسات وبرامج تحقيقها.

والمتابع لسلسلة تقارير التنمية البشرية يمكن أن يلحظ أن هدف التنمية لم يعد مجرد النمو الاقتصادى أو تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة متوسط دخل الفرد، كما أن المقارنة بين الدول لا تتوقف على مستوى الدخل القومى وحده وإنما يتم ترتيب الدول حسب موقعها على سلم التنمية البشرية فترتيب مصر يجىء فى المرتبة ١١٩ من بين ١٧٤ دولة بينما يكون ترتيبها ١٠٩ من بين هذه الدول بحسب دخل الفرد، كما أن مصر قد انتقلت من مجموعة الدول منخفضة المستوى إلى مصاف الدول متوسطة المستوى إذ ارتفع دليل التنمية من ٠٫٤٣٠ فى سنة ١٩٧٥ إلى ٠٫٦٢٣ فى سنة ١٩٩٨ بنسبة زيادة قدرها ٤٥٪ خلال تلك الفترة.

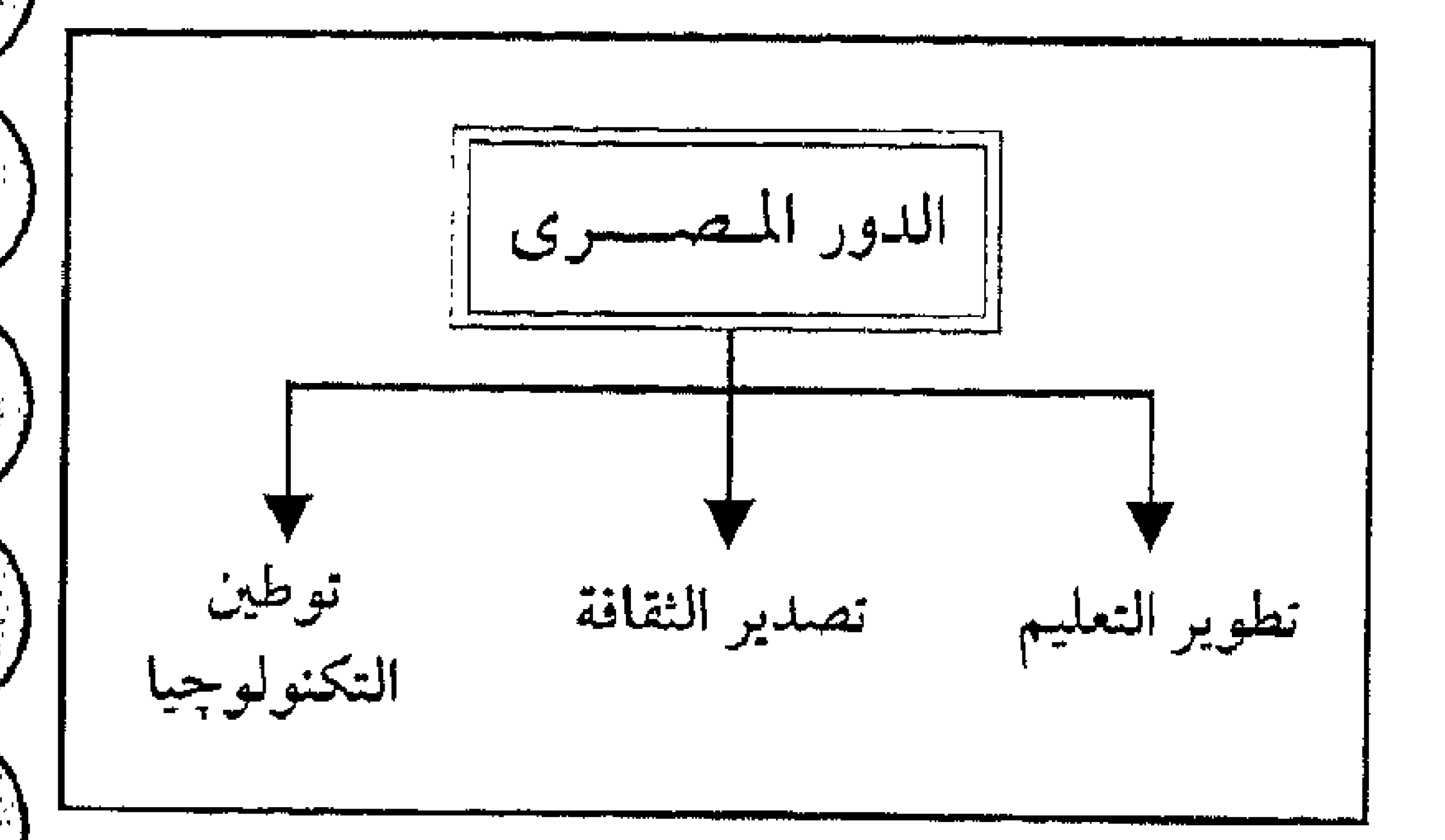
إن ترتيب أى دولة فى قائمة التنمية البشرية يكتسب مغزاه الحقيقى من بيان المكانة النسبية للدولة بين مختلف دول العالم.

* إن العلاقة الديناميكية أى علاقة التأثير بين النمو الاقتصادى والتنمية البشرية هى فى حد ذاتها ضرورة حتمية لكلا الجانبين فالأمر البديهى أن إعداد وتأهيل العنصر البشرى هو المحور الأساسى لتحسين الأداء الاقتصادى ومن ثم تحسين ورفع معدلات النمو الاقتصادى، وفى نفس الوقت استثمار عوائد النمو الاقتصادى يطرح آثار متعددة على المؤشرات الاجتماعية (تعليم ـ صحة ـ إسكان...).

* أكد مؤتمر جنيف لمتابعة تعهدات كوبنهاجن حول التنمية الاجتماعية وما توصى به تقارير التنمية البشرية أنه يجب على خطة التنمية أن تستكشف الفجوات التى تحول دون الارتقاء بمستوى السياسات والبرامج التى تسرع خطى تحقيق الأهداف وهى أعمق وأشمل من زيادة الدخل وحدها.

* بالنسبة لأهم مؤشرات التطوير فى السياسة العامة للتنمية البشرية فقد كانت بسبب اهتمام القيادة السياسية وخاصة الرئيس حسنى مبارك بضرورة تكوين كوادر بشرية مؤهلة لقيادة المجتمع فى القرن الحادى والعشرين، كما أنشئت الحكومة مجلسًا أعلى للتنمية البشرية تابعًا لوزارة القوى العاملة منوطًا به وضع الاستراتيجية القومية للنهوض بالعنصر البشرى ووضع السياسات والبرامج الخاصة بتطوير الموارد البشرية وتنميتها من خلال نظم تدريب حديثة.

* لما كانت التنمية البشرية والنمو الاقتصادى من أهم المحاور التى يقوم عليها الدور المصرى فى سعيه نحو تفعيل مكانة مصر على المستوى الإقليمى والعالمى فإن هذا لن يتأتى إلا من خلال عناصر ثلاثة هى: التعليم ـ تصدير الثقافة ـ توطين التكنولوچيا.



من النموذج السابق الإشارة إليه يعتبر مكون التعليم هو المشكلة الأساسية والسبب الرئيسى لانخفاض قيمة دليل التنمية البشرية فى مصر وتخلفها عن الترتيب بين دول العالم، فمثلاً مؤشر الأمية فى مصر ٥٤٪ وبمقارنة هذه النسبة يتضح لنا لماذا تسبق هذه البلدان مصر فى الترتيب رغم تقارب مستويات دخل الفرد.

ـ نتائج الدراسة:

١. ضرورة تطوير السياسة العامة لتنمية الموارد البشرية وتحويلها من الفكر الوظيفى الحكومى إلى الفكر المنظمى (الأعمال الحرة) واهتمامها بإعداد وتأهيل المنظمية لكى تتلاءم مع التحول الاقتصادى والسياسة الاقتصادية القائمة على نظام السوق المفتوح.

٢. ضرورة الاهتمام بتطوير أساليب التنمية البشرية لكى تتلاءم مع المتغيرات العالمية فى عصر العولمة.

٣. إنشاء مؤسسات وأجهزة منوط بها التنمية البرشية تشارك فيها المؤسسات الحكومية.

٤. الاهتمام باستثمار عوائد النمو الاقتصادى فى تحقيق معدلات عالية فى التنمية الاجتماعية.

٥. الاتصال والتعاون مع المنظمات العالمية أو البرنامج الإنمائى التابع للأمم المتحدة من أجل اكتساب الخبرات المتعلقة بالتنمية البشرية.

٦. ضرورة مشاركة رجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية فى إعداد السياسة العامة الخاصة بالتنمية البشرية.

٧. التنسيق بين أجهزة ومؤسسات التدريب فى كافة القطاعات ونقل الخبرات والمساهمة من رجال الأعمال والمنظمات الأهلية فى تطوير وتحديث نظم التدريب ومراكز البحوث.

٢ـ استراتيجية لتحسين التنمية البشرية فى مصر من خلال القضاء على الفقر: باحث/مصطفى محمود.

يعنى مفهوم التنمية البشرية زيادة الخيارات المطروحة على الناس ومستوى ما يحققونه من رخاء، وتتحدد عناصرها الثلاثة الأساسية كما أوضحها البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة فى:

- حياة طويلة وصحة جيدة.
- اكتساب المعرفة.
- التمتع بفرص للحصول على الموارد اللازمة للعيش.

ولأن هذه التنمية يجب أن تشمل كل المجتمع فإنها لا تتأتى فى دولة يعانى أفرادها مرارة الفقر البشرى والحرمان حيث يعتبر الفقر أهم معوقات التنمية البشرية.

والفقر البشرى لا يعنى فقر الدخل حيث هجر الاقتصاديون مؤشر متوسط الدخل وأخذوا مفهومًا بديلاً هو نوعية الحياة وبالتالى فإن مفهوم الفقر وفقًا لذلك هو حرمان من الخيارات والفرص في العيش حياة محتملة ومقبولة.

المبحث الأول: الإطار النظرى لمشكلة الفقر:

يعيش ٥ر١ مليار نسمة على دخل يقل عن دولار واحد فى اليوم، ويفتقر ٦٠٪ من السكان إلى وسائل الصحة العامة الأساسية، ويتراوح عدد الأشخاص وأغلبهم من الأطفال الذين يموتون بسبب الجوع من ١٣ ـ ١٨ مليون شخص.

١/١ ـ المفاهيم المختلفة للفقر:

يعرف حد الفقر بأنه الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للغذاء، وقد حدد البنك الدولى هذا الحد للفقر فى تقريره السنوى عن التنمية الصادر عام ١٩٩٢ بأن متوسط الدخل السنوى للفرد ٤٠٠ دولار فى عام ١٩٩٠ وبما يوازيها من دولارات حتى عام ٢٠٠٠ وهذا يعنى حسب ما جاء بالتقرير أن مجموعات السكان التى يبلغ دخلها بالنسبة للفرد أكثر من دولار يوميًا ليست فقيرة، وهذه المنهجية تقلل عدد الفقراء وتعتبرهم أقلية تمثل ٢٠٪ من سكان العالم وهى بذلك تغض النظر عن الظروف الفعلية للبلدان وقيمة العملة فى دولة عن أخرى.

ومن خلال الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء يمكن تعريف الفقر بأنه الحالة الاقتصادية التى يفتقد فيها المرء إلى الدخل الكافى لحصوله على مستويات دنيا من الغذاء والرعاية الصحية والملبس وكافة الضروريات. وبتعبير آخر يعرف الفقر بأنه فقدان القدرات الإنسانية عن تحقيق مستوى من الرفاهية الإنسانية المستحقة للإنسان ومنها الاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق المواطنة من خلال المشاركة الفاعلة فى المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقدرة على التأثير فيها.

١/ ٢ ـ حجم الفقر ـ قياسه وشدته:

يتضح من واقع الأرقام بأن أكثر من ٢٠٠ دولة ذات سيادة تعيش حالة عدم التوازن الاقتصادى إذ أن ٨٤٪ من السكان تقتسم ١٩٪ فقط من الدخل العالمى.

أ ـ **الفقر النسبى**: يعتبر البنك الدولى أن الفقراء هم كل الفقراء الذين يقل دخلهم السنوى عن ثلث المتوسط القومى لدخل الفرد فى ذلك البلد. وبذلك يختلف الفقر من دولة لأخرى تبعًا للتغيرات فى الدخل القومى.

ب ـ **الفقر المطلق**: يقصد به وجود قدر من الدخل لا يسمح بالحصول على الحد الأدنى من السلع الغذائية التى تلزم للإنسان فى الظروف العادية.

١/ ٣ ـ مسببات الفقر وخصائص الفئة الفقيرة:

أ ـ مسببات الفقر:

ـ الاستخدام الردىء للموارد الاقتصادية:

يظهر تخلف الدول النامية من وجود موارد اقتصادية لديها ولكنها لا تستفيد منها بشكل فعال ويدخل ضمن

الاستخدام الرديء مشكلة البطالة كسبب ونتيجة للفقر والتى تعنى فقدان مورد المعيشة الأساسى بل والوحيد فى الدول النامية وأيضًا الحرمان من رؤوس الأموال المختلفة ووسائل الإنتاج.

ـ سوء توزيع الموارد عالميًا:

هناك تفاوتًا هائلاً فى توزيع الثروة والغذاء، ففى الوقت الذى يعانى مليار نسمة فى العالم الجوع، نجد أن هناك صعوبة متزايدة لدى بلدان الشمال فى تصريف فائض إنتاجها الغذائى الأمر الذى يؤدى هبوط أسعار بعض السلع الرئيسية بالنسبة لاقتصاديات بعض الدول النامية.

ب ـ خصائص الفئة الفقيرة:

* انخفاض مستوى التعليم لدى الفقراء وارتفاع نسب التسرب لعدم وجود عدد كاف من المدارس الحكومية فى الأحياء الفقيرة وأيضًا ارتفاع تكلفة التعليم بالنسبة إلى موازنة الأسرة الفقيرة.

* انخفاض قدرة الفقراء للوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية لارتفاع تكلفتها.

* حرمان الفقراء من المشاركة الفاعلة فى المؤسسات الاجتماعية والسياسية والقدرة على التأثير فيها.

١ / ٤ ـ التنمية البشرية والفقر فى مصر:

فى دراسة هامة عن الفقر فى مصر وتوزيع الدخل توصلت إلى أن ٥ر٥٤٪ على الأقل من الأسر المصرية تعيش تحت خط الفقر، أما تقرير التنمية الشاملة فى مصر عام ١٩٩٨ فقد اعتمد على التصنيف المكانى وقدر نسبة الفقراء فى المناطق الحضرية بـ ٨ر٣٥٪ والمناطق الريفية بـ ١ر٣٤٪، وفى دراسات أخرى قدرت نسبة الفقراء بثلث السكان تقريبًا.

وتتلخص مؤشرات التنمية البشرية فى مصر فى الآتى:

١ ـ تشير الأرقام الواردة بتقرير التنمية إلى ارتفاع فى نسب الالتحاق بالتعليم الأولى إلا أن ارتفاع نسبة الأمية ٥٢٪ تهدد عملية التنمية البشرية، وأن الإنفاق على العملية التعليمية يبدو متواضعًا بالمقارنة بسنة ١٩٨٠ حيث كان الإنفاق يمثل ٧ر٥ من الناتج الإجمالى.

٢ ـ وبالنسبة لمؤشر الصحة فإن مؤشرات المياه المأمونة والصرف الصحى ـ ما زالت أرقامها متواضعة للغاية ترتبط بنوعية الإسكان وكثافة الإسكان العشوائى، بالإضافة لوجود ٢ر٦ مليون معاق بنسبة ١٠٪ من السكان.

٣ ـ تقترب مؤشرات التدهور البيئى فى مصر كثيرًا مع مثيلتها من الدول النامية التى تخطو بخطوات سريعة نحو التصنيع. وهذه النسب المرتفعة فى التلوث تمثل ضريبة فادحة على صحة الإنسان.

٤ ـ بالنسبة لمؤشر القيد على الحياة فهناك تحسن ملحوظ فى ارتفاع العمر وانخفاض معدلات وفيات الأطفال.

المبحث الثانى: الحلقة المفرغة للفقر:

يعتبر الفقر مشكلة معقدة متعددة الأبعاد ذات جذور ضاربة على الصعيد المحلى والإقليمى والدولى، ومن خلال هذا المبحث سوف يتم التعرف على مصطلح الحلقة المفرغة أو دائرة الفقر والبيئة، ثم تحديد العلاقة الارتباطية بين دائرية الفقر والبيئة، وارتباط الفقر بفساد السلطات. وأخيرًا نوضح علاقة الفقر والعولمة.

ـ دائرية الفقر:

المقصود بالحلقة المفرغة للفقر هى تلك الحلقة التى يترتب على كل نقطة عليها مزيدًا من الآثار السلبية على مستويات المعيشة والإنتاج والاستثمار والدخل... وتعد أهم حلقة فى هذه المجموعة الدائرية هى حلقة رأس المال، حيث تعانى الدول المتخلفة من انخفاض معدلات

الادخار كنتيجة حتمية لانخفاض التكوين الرأسمالى ويستتبع ذلك انخفاض الدخل الحقيقى للسكان إلى انخفاض القدرة الشرائية لهم مما يقلل من الحافز للاستثمار ولذا يقل الطلب على رؤوس الأموال للاستثمار.

ويؤدى انخفاض مستوى الدخل الحقيقى إلى انخفاض مستويات التغذية والصحة وينعكس ذلك على انخفاض مستويات الإنتاجية مما يتسبب ذلك فى انخفاض مستويات الدخل. أيضًا انخفاض مستوى التعليم يؤدى إلى انخفاض مستوى المهارة الفنية وبالتالى انخفاض مستوى الدخل **ويسمى هذا الوضع بمصيدة التخلف** وهو وضع يحكم حلقاته حول المجتمع إن لم ينحدر به إلى مستويات أدنى فى قاع التخلف حيث يوقف نمو هذه الدول ويمنع تقدمها.

ـ دائرية الفقر والبيئة :

هناك ارتباط وثيق بين البيئة والتنمية، وبأن التنمية لا يمكن أن تستمر على قاعدة موارد بيئية متدهورة، وبالتالى فالبشرية تحتاج إلى تنمية شمولية متواصلة ترتبط خطط التنمية فيها بهذا المحيط.

ولا تخص السياسات البيئية الدول الفقيرة فقط بل تشمل الدول المتقدمة أيضًا فالدول الصناعية لوثت مياهها واستخدمتها بإسراف، أيضًا الدول الفقيرة يدفعها الفقر لتدمير وسائل معيشتهم فى كثير من المناطق. وبالتالى فليس النموذج الفقير وحده هو المسئول عن تدمير البيئة، ولكن النموذج الغنى والمتقدم له دور هام فى هذا التدمير فالاستغلال الجائر للمصادر الطبيعية زاد معه أخطار التلوث فى المياة والأرض والهواء وألحق بالضرر الشديد على أشكال الحياة على هذا الكوكب.

ـ الفقر وفساد السلطات:

يستشرى الفساد فى البلدان النامية كأحد نتائج الفقر وتصبح هذه الدول مرتع لـلفساد حيث تفتقر إلى المحاسبة والشفافية، وبذلك يعتبر الفساد تحد متواصل للتنمية. والدول الصناعية ليست محصنة ضد ممارسات الفساد وإن كانت أضراره أكبر بالنسبة للدول النامية خاصة إذا كان هناك تواطؤ بين شركات ضخمة وصانعى القرارات فى الدول النامية.

ـ العولمة والفقر:

تعرف العولمة على أنها إكساب الشىء طابع العالمية وجعل نطاقه وتطبيقه عالميًا فمن خلال العولمة أمكن إدماج القسم الأعظم من الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية أسيرة لمفاهيم السوق والمنافسة الاحتكارية التى تتحكم فيها القمم الاقتصادية متخطية الحدود والقيود مستندة إلى قوى السوق بإشراف مؤسسات العولمة الثلاثة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية. ومن خلال العولمة الاقتصادية تواجه المنتجات التى تخص الجنوب عوائق تحول دون وصولها إلى أسواق الشمال على شكل التكتلات الاقتصادية والنزعات الحمائية مما يمثل احتكارًا عالميًا لدول الشمال وهبوطًا اقتصاديًا واسعًا لدول الجنوب وبذلك يكون الاقتصاد العالمى أحادى الجانب وأصبحت التجارة الدولية تتم بصورة غير متكافئة، فالدول النامية التى تمثل ٧٧٪ من سكان العالم لا تحصل إلا على ١٥٪ من الدخل العالمى، ويبلغ الناتج القومى الإجمالى للفرد فى بلدان الشمال نحو ١٨ ضعف نظيره فى بلدان الجنوب.

ومن ثم فإن العولمة الاقتصادية تساهم فى تعميق الهوة بين الشمال والجنوب وزيادة حجم الفقراء وارتفاع معدلات البطالة بم يحتم على الدول النامية أن تتكامل وتتعامل مع الواقع الجديد لمواجهة هذه التحولات الاقتصادية فى العالم لسد الفجوة الواسعة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف والتعامل مع الواقع بنوع من الإدماج الوقائى مع ظاهرة العولمة.

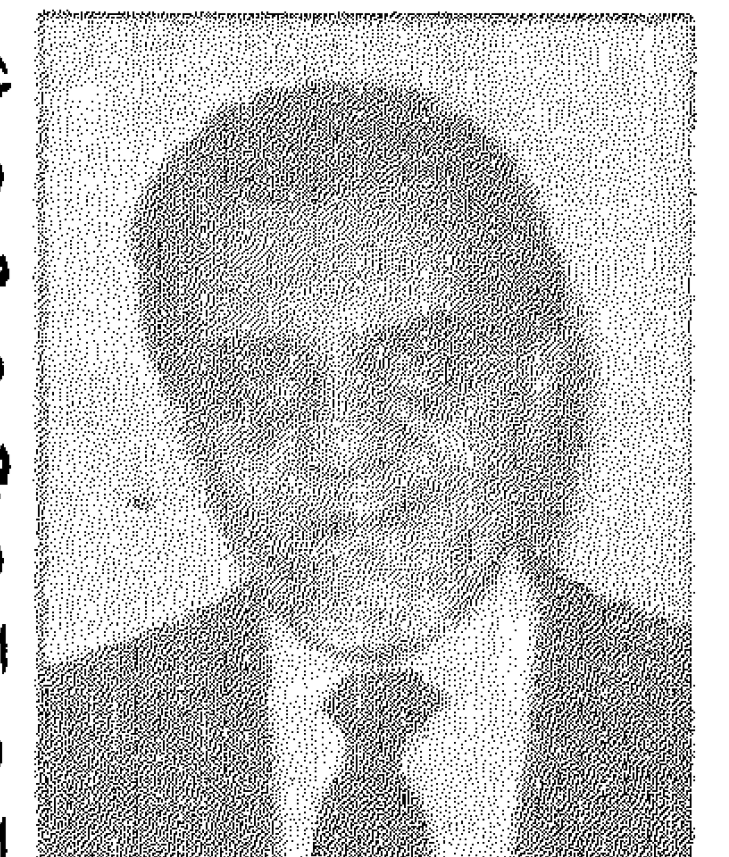


من القلب
للرئيس مبارك

بقلم : د. عبد الفتاح زيدان

.. إنها كلمة شكر وعرفان بالجميل للقائد والرئيس محمد حسنى مبارك ومهما كتبت فلن أوفيك حقك نظراً لما قدمته لمصر والأمة العربية من أعمال ومآثر خالدة علي مدار عشرون عاماً .. فقد لمسنا فيك الأب .. الأخ .. الصديق .. رجل المبادئ .. والشفافية وإنكار الذات .. وفي عهدك عاشت مصر أزهي عصورها وشعر أبنائها بالفخر والإنتماء .. بل تحققت بك الآمال .. فكنت وماتزال وستظل رجل المواقف .. وبفضل إيمانك بأن الديمقراطية والإستقرار هما أساس التنمية الإقتصادية لتحقيق الرفاهية لكل المصريين إنطلقت مصر بقيادتك في طريق الإستقرار ترعاها ويرعاك الله .. في عهدك جني أبناء مصر ثمار جهدهم بفضل مساندتك ورعايتك لهم والمحافظة علي حقوقهم .. حققت مصر نجاحات غير مسبوقة .. شعر المواطن بحرية الكلمة وإحترام الرأي والرأي الآخر .. تحقق للإقتصاد المصري ما لم يتحقق خلال قرن من الزمان .. أصبحت القوات المسلحة المصرية درعاً واقياً لمصر والأمة العربية والسلام في العالم أجمع ..وبالنسبة لما يحدث علي الساحة العالمية من أحداث يرثى لها كان لك دوماً مواقف شجاعة رفعت بها رأس مصر .. وأصبح لمصر مكانة علي الخريطة الدولية .. وكلمة يحترمها الأعداء قبل الأصدقاء نعم مصر مبارك .. مصر الكلمة والوقوف بجانب الحق .. عاشت مصر الأمن والآمان والسلام .. بارك الله لنا في عمرك ومنحك الصحة والعافية .. وجعل مصر دوماً تحت قيادتك زاخرةً منتصرة .. عشت لمصر وعاشت بك مصر دوماً كنانة الله في الأرض.

بنك فيصل الاسلامى المصرى
رائد العمل المصرفى الاسلامى فى السوق المصرية



صاحب السمو الملكى
الأمير / محمد الفيصل آل سعود
رئيس مجلس الإدارة

عبد الحميد أبو موسى فى حوار شامل :

- **المصارحة والشفافية سياسية الرئيس مبارك التى نجحنا معها فى العبور الاقتصادى.**
- **ارتفاع جملة أصول البنك من ٨٧ الى ٩١٢٧ مليون جنيه بزيادة ١٠٣٩١٪ .**
- **٤٠٠ مليون دولار استثمارات عربية وإسلامية اجتذبها البنك لمشروعات التنمية فى مصر.**
- **٧٧ مليون جنيه موارد صندوق الزكاة أنفقت فى مصارفها الشرعية.**
- **٩٦ ألف عملية تمويل أنجزها البنك داخل السوق المصرية.**
- **٥٠٠ مليون جنيه لتمويل أصحاب المشرعات الصغيرة والحرفيين.**
- **بطاقة « فيزا إليكترن » وفقاً للقواعد الشرعية يتيحها البنك للعملاء.**

عبد الحميد أبو موسى
محافظ البنك

يحتفل بنك فيصل الاسلامى المصرى بمناسبتين مهمتين .. الأولى مشاركة شعب مصر فى الاحتفال بقائده وإنجازات عشرين عاماً من التنمية ، والمناسبة الثانية الاحتفال بعيد تأسيس البنك العشرين : منذ قام صاحب السمو الملكى الأمير محمد الفيصل آل سعود بتأسيس البنك عام ١٩٧٩م ، ومع بداية تولى الرئيس مبارك المسئولية ، كان بنك فيصل الإسلامى المصرى يخطو أولى خطواته فى السوق المصرية منافساً لبنوك قوية كبيرة ، ومحققاً لإنجازات غير مسبوقة ليكون رائداً للعمل المصرفى الإسلامى فى مصر ولعل من حُسن الطالع أن يكون الرئيس مبارك بنفسه موقعاً على إتفاقية تأسيس البنك ليكون شاهداً على حجم الانجاز الذى حققه فى مصر ، حيث ارتفعت جملة أصول البنك من ٨٧ إلى ٩١٢٧ مليون جنيه. كما قدم ١,٨ مليار جنيه استثمارات فى مجال الإسكان ليقيم لأبناء مصر أكثر من ١٢ ألف وحدة سكنية ، كما اجتذب للسوق المصرية نحو ٤٠٠ مليون دولار استثمارات عربية وإسلامية وأنشأ ٤٧ شركة برؤوس أموال تصل إلى ٣,٧ مليار جنيه تتيح ١٢ ألف فرصة عمل .. ومع ما تحقق من إنجازات .. كان لنا هذا الحوار مع السيد / عبد الحميد أبو موسى محافظ بنك فيصل الإسلامى المصرى.

•• بداية كيف ترون حجم الانجاز فى الاقتصاد المصرى على مدى عشرين سنة ؟

* ما تحقق للاقتصاد المصرى لايمكن مقارنته بتجارب أخرى لأن التجارب التى مرت بها مصر فى تاريخها الحديث أيضاً لايمكن مقارنتها بتجارب أخرى ، وقد بدأ الرئيس مبارك عهده برفع شعار التنمية قولاً وعملاً ولعل السمة المميزة لسياسية الرئيس مبارك فى إدارة عملية الإصلاح الاقتصادى هو تمسكه بالمصارحة والشفافية مع الشعب فكان هذا هو المنهج الذى حقق التواصل والثقة بين الرئيس وشعبه فكان الإصلاح وكانت ثماره .

•• عشرون عاماً هى عمر بنك فيصل فى السوق المصرية .... فكيف كانت البداية ؟

** بنك فيصل الإسلامى المصرى أحد أهم البنوك العاملة فى السوق المصرية وهو رائد الصيرفة الإسلامية بهذه السوق وثالث أكبر البنوك الإسلامية على مستوى العالم أجمع ، افتتح أبوابه للعمل رسمياً واستقبل عملاءه فى ١٩٧٩/٧/٥م ، وبالرغم من أن هذا التاريخ يمثل بداية النشاط إلا أن البداية الحقيقية للبنك جاءت خلال عقد الثمانينيات ، وبالتالى تواكبت الى حد كبير مع بداية عهد الرئيس مبارك .. وقد تأسس البنك - بالقانون الخاص رقم (٤٨) لسنه ١٩٧٧ الذى أقره مجلس الشعب المصرى فى حينه - كمؤسسة اقتصادية تأخذ شكل شركة مساهمة مصرية تعمل وفقاً لأحكام الشريعه ، ويتمثل الغرض الأساسى من إنشاء البنك فى القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية وأعمال الإستثمار وإنشاء مشروعات التنمية الاقتصادية والعمرانية والمساهمة فيها ، فضلاً عن اداء الخدمات الاجتماعيه المختلفة عن طريق صندوق الزكاة بالبنك ... ويعد بنك فيصل الإسلامى المصرى أحد ثمار التعاون المشترك بين القطاع الخاص المصرى ورأس المال الأجنبى

ممثلاً فى الاستثمارات العربية الوافدة إلى الاقتصاد المحلى بحثاً عن فرص الإستثمار الواعد والآمن ، وقد هدف مؤسسو البنك منذ البداية أن تكون المؤسسة نموذجاً يحتذى به فى البلاد العربية والإسلامية الأخرى نظراً لما تتمتع به مصر من مركز مرموق يقودها لتلعب دوراً رائداً فى العالمين العربى والإسلامى بل وعلى مستوى الدول النامية .

وتلاقى أنشطة البنك وخدماته وأعماله جميعها منذ البدايات الأولى إقبالاً كبيراً داخل المجتمع المصرى ، فعند طرح أسهمه للاكتتاب وصلت المبالغ المكتتب فيها حال التأسيس إلى أكثر من (٢٠) مليون دولار أمريكى فى حين أن رأس المال كان محدداً بمبلغ (٨) ملايين دولار فقط ، لذا تم تعديل رأس المال أكثر من مرة حتى وصل الآن إلى (٥٠٠) مليون دولار أمريكى كرأسمال مرخص به مقابل (١٣٢) مليون دولار كرأسمال مصدر ومدفوع بالكامل ، تمثل حصة المصريين فيه (٤٣,٥٤٪) وحصة المستثمرين العرب والمسلمين (٥٦,٤٦٪) ، كما تصاعد حجم الأعمال لتبلغ جملة الأصول والموجودات أكثر من مليارى دولار أمريكى بالإضافة إلى إدارة ما يجاوز نصف مليون حساب استثمارى لعملاء البنك .

●● ما هى الإنجازات التى حققها البنك خلال العشرين عاماً الماضية ؟

** حفلت مسيرة البنك فى السنوات الماضية بالعديد من الإنجازات لعل أهمها التطور الإيجابى لأنشطته ونتائج أعماله لترتفع على إثر ذلك حصته فى السوق المصرفية المصرية بما أهله لكى يحتل مكانة مرموقة سواء على مستوى البنوك المصرية والبنوك العربية أو على مستوى البنوك الإسلامية ....

* فقد تضاعف إجمالى الأصول على مدى السنوات المذكورة بأكثر من (١٠٥) مثل ليصل فى ٢٠٠٠/١٢/٣١م إلى (٩١٢٧) مليون جنيه مقابل (٨٧) مليوناً فقط فى نهاية عام ١٩٧٩م محققاً نمواً خلال الفترة معدلها (١٠٣٩١٪) ومسجلاً زيادة سنوية على مدى الفترة مقدارها (٤٣٠,٥) مليون جنيه.

* تصاعدت ودائع العملاء من (٥٣) مليون جم فى نهاية عام ١٩٧٩م إلى (٧٦٠١) مليوناً فى ٢٠٠٠/١٢/٣١م محققة زيادة إجمالية قدرها (٧٥٤٨) مليون جم معدلها (١٤٢٤٢٪) وتتوزع الزيادة سنوياً فى المتوسط إلى (٣٥٩,٤) مليوناً ..... ويلاحظ تصاعد الوزن النسبى لهذا البند فى إجمالى الميزانية على امتداد الفترة من (٦٠,٩٪) عام ١٩٧٩م الى (٨٣,٣٪) فى ٢٠٠٠/١٢/٣١م، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه الى عدد الحسابات الذى تصاعد من (٥٤٦٤) حساباً فى نهاية عام ١٩٧٩م إلى (٤٦١) ألف حساب فى ٢٠٠٠/١٢/٣١م ..... ولعل تلك الأرقام توضح بجلاء أن الأوعية الادخارية الإسلامية التى طرحها البنك بما لها من مزايا قد لاقت قبولاً وتجاوباً كبيراً من جمهور المتعاملين فى مصر والعالم الإسلامى ، كما تؤكد هذه الأرقام النجاح فى تنفيذ مهمة تجميع الودائع وتنمية المدخرات باعتبارها الركن الأساسى للوظيفة الاستثمارية التى تمثل بدورها كيان العمل المصرفى الإسلامى ، ويقف وراء هذا النجاح العديد من المزايا أهمها الصيغة الإسلامية التى تشكل الإطار الرئيسى للأنظمة الادخارية بالبنك فضلاً عن تنوع هذه الأنظمة لتشمل الحسابات الجارية والحسابات الاستثمارية العامة سواء بالجنيه المصرى والعملات الأجنبية بالإضافة إلى حسابات الاستثمار الخاصة لمدة سنتين بالجنيه المصرى وشهادات الادخار الثلاثية بالجنيه المصرى ذات العائد المتغير .... وقد جذب البنك عن طريق المزايا التى تتمتع بها أوعيته الادخارية شرائح من المدخرات لم تكن متاحة من قبل فى السوق المصرفية المصرية وعجزت البنوك الأخرى عن اجتذابها للقنوات الشرعية .

* وصل إجمالى الموارد الذاتية للبنك فى ٢٠٠٠/١٢/٣١م إلى (٩٦٧) مليون جم أى أن هذا الإجمالى تضاعف لأكثر من (١٢٠) مثلاً خلال الفترة المذكورة وجاء متوسط الزيادة السنوية لهذا البند بأكثر من (٤٥) مليون جنيه .

* سجلت جملة أرصدة التوظيف والإستثمار خلال السنوات المشار اليها نمواً كبيرا بلغ أكثر من (٧٨١٦) مليون جنيه ، إذ تصاعدت تلك الأرصدة من (٥٤) مليونا عام ١٩٧٩م إلى (٧٨٧٠) مليون جنيه فى ٢٠٠٠/١٢/٣١م مسجلة معدل زيادة بنحو (١٤٣٧٤٪) ، وعلى هذا يصل متوسط الزيادة السنوية إلى أكثر من (٣٧٢) مليون جنيه .

وتتعدد أوجه التوظيف لدى البنك لتشمل التمويل بالمشاركة والمضاربة الشرعية وبيع المرابحة والإتجار المباشر وكذا تأسيس الشركات والمساهمة فى رؤوس أموالها ، وهى تمثل أهم الأساليب الشرعية للتمويل فى ظل النظام المصرفى الإسلامى ، والنجاح فى مجال تجميع الودائع وتنمية المدخرات وزيادة الموارد المتاحة للتوظيف ساعد على تحقيق المزيد من الإنجازات فى مجال التوظيف والإستثمار ... حيث ارتفع الوزن النسبى لأرصدة التوظيف والإستثمار فى إجمالى الميزانية من (٦٢,٩٪) عام ١٩٧٩م إلى (٨٦,٢٪) عام ٢٠٠٠م .

كما تطورت العمليات المنفذة ضمن هذا النشاط بالسوق المحلى تطورا إيجابيا فيما بين تاريخى المقارنة ، حيث بلغ عدد

العمليات فى العام الأول للبنك نحو (٢٣٠) عملية ولكنه ارتفع ليصل الى (٩٥٩٦٣) عملية فى ٢٠٠٠/١٢/٣١م ويبلغ التمويل المقدم من البنك لهذه العمليات ما يعادل (٢٥٧٦٤) مليون جنيه ، جميعها وجهت لدعم القطاعات الإنتاجية والحيوية داخل الإقتصاد المصرى عن طريق توفير الإحتياجات من المعدات والالات والمبانى والأراضى ومستلزمات الإنتاج ، وتستوعب قطاعات الصناعة والزراعة والأدوية والرعاية الطبية والخدمات الأساسية والنشاط العقارى أكثر من (٦٥٪) من إجمالى قيمة وعدد العمليات ، أما الباقى فهو موزع على عمليات تجارية فى سلع استراتيجية وقطع غيار ومواد ومعدات تخص القطاعات الإنتاجية ... ويشكل كبار عملاء البنك فى هذا المجال حالياً مجموعة من أهم الشركات العاملة فى السوق المصرية ، بدأت تعاملاتها معه منذ استهلال نشاطه ونشاطها وتطورت معه لتصل الآن إلى ما وصلت اليه بفضل دعمه ومساندته المستمرة .

وتحقيقاً للأهداف التى يسعى بنك فيصل الإسلامى المصرى إلى الوصول إليها فى مجال التنمية العمرانية والمساهمة فى حل مشكلة الإسكان ، فإنه لم يأل جهداً فى توجيه اهتماماته لهذا القطاع الهام فكان له فى هذا المجال تجارب رائدة حيث تم إستثمار شريحة كبيرة من موارد متعاوناً فى ذلك مع بعض عملائه المتخصصين أصحاب الخبرات الطويلة فى مجال البناء والتشييد مركزاً على إنشاء مشروعات إسكانية عملاقة ومدن سكنية متكاملة اسهمت بشكل كبير فى حل مشكلة الإسكان حيث انتفع بها مجموعة كبيرة من المواطنين بمختلف مستوياتهم وبمعظم أرجاء الجمهورية ، ومن أمثلة هذه المشروعات مشروع مدينة بنك فيصل الإسلامى بالأسكندرية لذوى الدخول المتوسطة وتبلغ مساحتها (٤٤) فداناً وقوامها (٨٦) عمارة سكنية وتحتوى على (٨٣٠٠) وحدة سكنية .. وكذا مشروع أبراج النيل بأغاخان بإجمالى (٦٦٠) وحدة سكنية ومدينة فيصل السكنية بشارع الملك فيصل بالهرم وتتكون من (٥٥٧) وحدة سكنية .. وتتركز مشروعات البنك فى هذا المجال فى الإسكان المتوسط وفوق المتوسط لتخدم أغراض الشريحة الأكبر داخل المجتمع المصرى .. وقد بلغ المستخدم من التمويل فى هذا القطاع حتى الآن (١٨٠٣) مليون جنيه مصرى .

ويضع البنك نصب عينيه الإهتمام بالصناعات الصغيرة والحرفيين باعتبار هذا النشاط طريق التنمية الشاملة حيث أنشئت إدارة متخصصة له ، ويستفيد منه قطاع كبير من أرباب الأعمال الصغيرة رجالاً ونساء ، وتقدر التمويلات التى منحت لهم بنحو (٥٠٠) مليون جم ويتراوح متوسط قيمة التمويل ما بين ألف وعشرة آلاف جنيه مصرى ممنوحة لأنشطة قائمة بالفعل تغطى (١٣٠) حرفة ، ويصل الرصيد القائم حاليا للتسهيلات الممنوحة فى هذا المجال إلى (١٢٠) مليون جم .

يضاف إلى ذلك أن البنك قد أسهم بتقديم نحو (٥١٥) مليون جم كتمويل لتغطية احتياجات المهنيين من الأطباء والصيادلة والمهندسين والتطبيقيين لتجهيز وإعداد مقار أعمالهم بالاحتياجات اللازمة ... وقد ساهم هذا الإتجاه فى تنشيط السوق .

●● شارك البنك فى عملية التنمية فى مصر من خلال إنشاء العديد من الشركات فى مختلف المجالات فهل يمكن ان تحدثونا عن ذلك ؟

** يتولى البنك بنفسه التأسيس والمساهمة فى الكثير من الشركات والمشروعات ، حيث بلغ عدد شركات البنك نحو (٤٧) شركة تغطى معظم أوجه الأنشطة الإقتصادية ، وتصل جملة رءوس أموالها إلى ما يعادلها (٣٦١١) مليون جم حصة البنك فيها بنحو (٣٢٢) مليون جم فضلاً عن الأرصدة القائمة لتمويل هذه الشركات والبالغة ما يزيد عن (٣٠٠) مليون جم .. ويبلغ عدد فرص العمل التى أضافها البنك وشركاته إلى سوق العمل المصرى نحو (١٢) ألف فرصة عمل .. ويعمد البنك فى هذا المجال إلى تأسيس المشروعات والشركات والإضطلاع بتقديم الدعم المناسب لها حتى تقف على قدميها وتغزو منتجاتها الأسواق وتحقق أرباحاً مناسبة ، وفى هذه الحالة إذا كانت هناك فرصة للبنك كى يتخارج منها فإنه لا يألوا جهداً فى سبيل تحقيق ذلك حتى يتمكن من تأسيس شركات أخرى تخدم أهداف التنمية الإقتصادية ويستطيع فى ذات الوقت تدوير موارده المتاحة للتشغيل بصورة أكثر كفاءة .

ومن أمثلة المشروعات الناجحة التى أقامها البنك ثم باعها بعد الإطمئنان على مسيرتها وجودة أدائها شركة فاركو وراميدا لإنتاج الأدوية والمستلزمات الطبية ومصر إكريليك لإنتاج البانيوهات ، كما قام ببيع جزء من مساهماته فى بعض الشركات الأخرى مثل سيلتال لإنتاج الثلاجات والغسالات وإيكوباك وإيجيراب لإنتاج مواد التغليف وطباعتها ، وجميعها حققت أرباح ... حيث بيعت بعضها بقيمة تتراوح بين ثلاثة أمثال إلى عشرة أمثال القيمة الإسمية مما عاد بربح جيد على المستثمرين بالبنك ودعم موقفه المالى وساعد على إعادة ضخ وإستثمار هذه الأموال فى شركات أسست حديثا لخدمة الإقتصاد القومى المصرى .

وكان لحرص البنك على إقامة عدد كبير من مشروعاته وشركاته فى المدن العمرانية الجديدة (بلغ عددها ١٥ شركة)

إسهاما كبيراً منه فى تنمية هذه المجتمعات ، كما كان للأداء الجيد لمعظم هذه الشركات مردوداً إيجابيا على البنك من خلال حصوله على عوائدسنوية مناسبة وأرباح رأسمالية نتيجة ارتفاع قيمة أسهمها .. وتغطى شركات البنك فى الوقت الحالى كافة الأنشطة الاقتصادية المؤثرة.

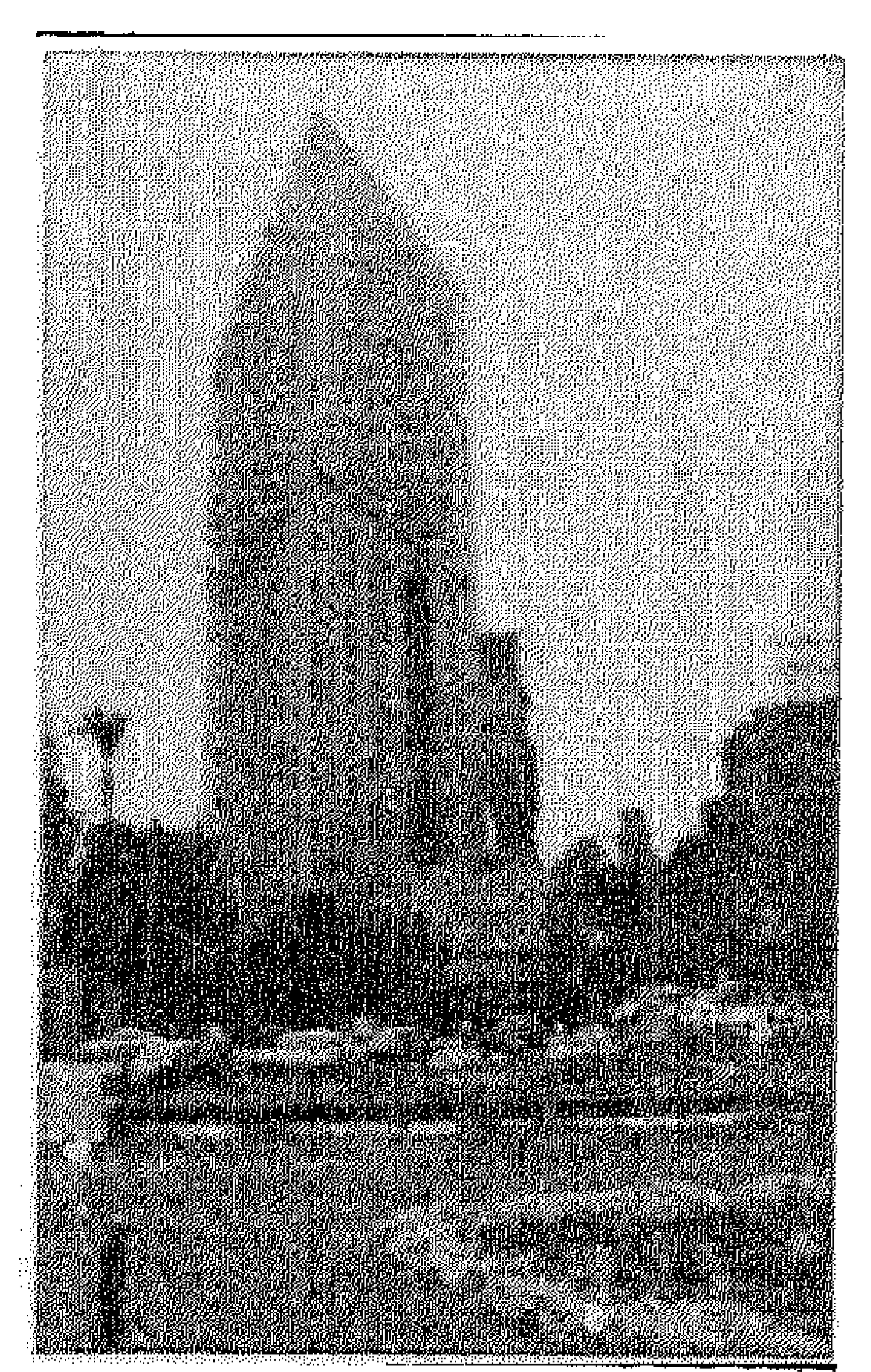
•• قدمتم خدمات مصرفية متميزة.. فما هى؟

* فى سبيل إتاحة خدمات مصرفية راقية لعملائه أدخل البنك تقنيات متطورة وأساليب حديثة ، حيث تم التحول الكامل من نظام العمل اليدوى الى نظام العمل الآلى على مستوى جميع فروع البنك .. وتشمل الخدمات الإلكترونية القائمة حالياً النظم المستحدثة بالنسبة لمضاهاة التوقيعات والصارفات الآلية والبنك الصوتى والتحصيل الالكترونى للشيكات وإصدار دفاتر الشيكات والسويفت المحلى والدولى والاستعلام عن أحكام البروتستو والإفلاس فضلاً عن غرفة التداول فى الاوراق المالية ونظام رويتر.

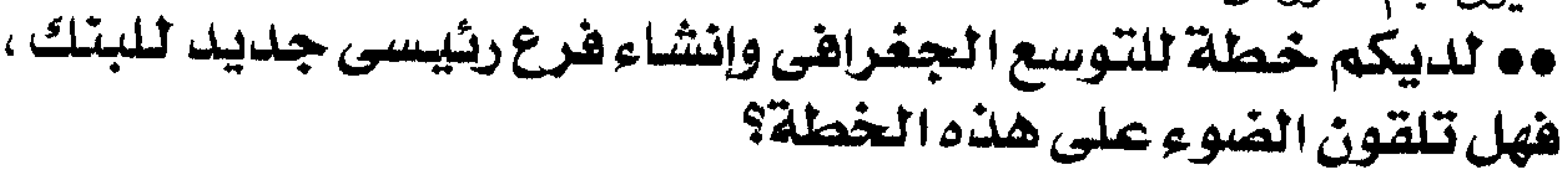
•• تميز بنك فيصل بخدماته الاجتماعية المرتبطة بصناديق الزكاة ، فما هى هذه الخدمات ودورها فى المجتمع المصرى؟

* تتركز الخدمات الاجتماعية للبنك فى صندوق الزكاة الذى يُعد أحد الأجهزة الرئيسية به وهو يهدف أساساً إلى إحياء فريضة الزكاة بالمجتمع إسهاماً منه فى دعم التكافل الاجتماعى بين الأفراد رعاية للمستحقين وتطهيراً لأموال من يجب عليهم أداء الزكاة ، وقد نمت موارد الصندوق بصورة مطردة وبمعدلات متزايدة خلال السنوات الماضية لتصل جملة تلك الموارد فى ٢٠٠١/٩/٣٠م إلى (٧٧) مليون جم أنفقت جميعها فى مصارفها الشرعية ، حيث استوعبت المساهمات للهيئات الطبية والجمعيات الخيرية والعيادات الطبية بالمناطق الشعبية نحو (١٣,٣) مليون جنيه ، كما اتجه نحو (٥) مليون جم للإسكان الطلابى الخيرى بجامعات الأزهر وأسيوط والدقهلية والمنوفية ، وخص مشروعات التدريب المهنى أكثر من(٣) ملايين جنيه استخدمت فى تنمية قدرات وطاقات وإمكانات مستحقى الزكاة من خلال مركز التدريب المهنى بالزيتون لتأهيل هؤلاء الأفراد للعمل بحرفة أو مهنة لإعالة أنفسهم وذويهم ، وحصل مشروع دار الأيتام الخيرى الذى يتم إنشاؤه حالياً بمنطقة المقطم على (٢,٧) مليون جم ويهدف هذا المشروع إلى رعاية الأطفال اليتامى رعاية كاملة من سن الحضانة حتى المرحلة الثانوية متضمنة الإقامة والإعاشة والتعليم.

* استحدث البنك نظام الحسابات الخيرية ليكفل لجمهور المسلمين تحقق أمرين أساسيين ، أولهما ضمان توافر دخل مستمر يوجه لأوجه البر والخير وثانيهما إعمال أسلوب ميسر للصدقة الجارية ، وقد بلغت أرصدة هذه الحسابات نحو (٢٣) مليون جم مودعة فى نحو (٧٠٠) حساب.

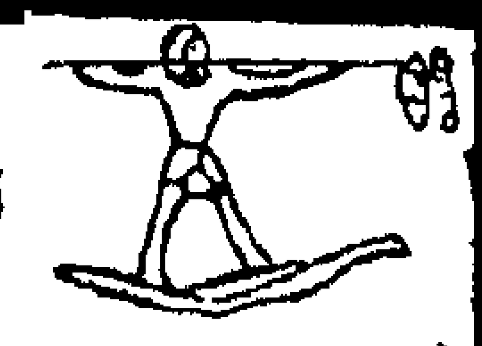


* يمنح البنك قروضاً حسنة لذوى الاحتياجات والظروف الطارئة وتُرد دون زيادة على قيمتها ، ويبلغ الرصيد القائم لهذه القروض الآن نحو نصف مليون جم ، وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا النظام أكثر من عشرة آلاف شخص حصلوا على أكثر من (٥) مليون جم كقروض حسنة.



•• لديكم خطة للتوسع الجغرافى وإنشاء فرع رئيسى جديد للبنك ، فهل تلقون الضوء على هذه الخطة؟

* بدأ البنك نشاطه عام ١٩٧٩م بفرع وحيد هو فرع القاهرة ، إلا أنه سرعان ما أضاف إلى شبكته الداخلية ثلاثة فروع أخرى فى العام التالى مباشرة هى فروع أسيوط والأزهر والإسكندرية ، وأخذ البنك فى افتتاح المزيد من الفروع حتى يبلغ عددها الآن (١٥) فرعاً تنتشر فى أنحاء الجمهورية ، و هو يعتزم استكمال مرحلة التفرع والانتشار الجغرافى من خلال افتتاح فرع جديد ببرج فيصل عند كوبرى الجلاء متواكباً مع انتقال فرع القاهرة الرئيسى الى مقره الجديد بقلب العاصمة فى شارع ٢٦ يوليو (مبنى شيكوريل سابقاً) ، كما يجرى فى الوقت الحالى استكمال التشطيبات النهائية للمركز الرئيسى الجديد بمبنى البنك بميدان الجلاء كمقر عصرى يتلائم مع وضع البنك ووزنه فى السوق المصرفى المصرى.







الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية
(الأسماك غذاء هام لكل المواطنين)

قبل إنشاء الهيئة عام ١٩٨٣ كان إنتاج مصر من الأسماك ٢٠٠ ألف طن
ومتوسط استهلاك الفرد ٤ كم تقريبا
وبعد إنشاء الهيئة تزايد الإنتاج ليصبح فى عام ٢٠٠١ م (٧٢٤ ألف طن)
ومتوسط استهلاك الفرد من الاسماك عام ٢٠٠١ م وصل إلى ١١ كجم من المنتج المحلى

و هذه الطفرة سببها عمل الهيئة فى ٣ محاور :

١ - تطوير المتاح من الموارد الطبيعية (بحار - بحيرات - نيل)
٢ - الصيد لدى دول الجوار بالإتفاقيات كاليمن وإريتريا .
٣ - الإستزراع السمكى .. وهو أسرع الطرق واكثرها فاعلية

★ لقد بدأناه قريبا منذ ٢٠ سنة وأصبح يحتل الآن أكثر من ٤٠٪ من الناتج القومى فى مصر من الاسماك

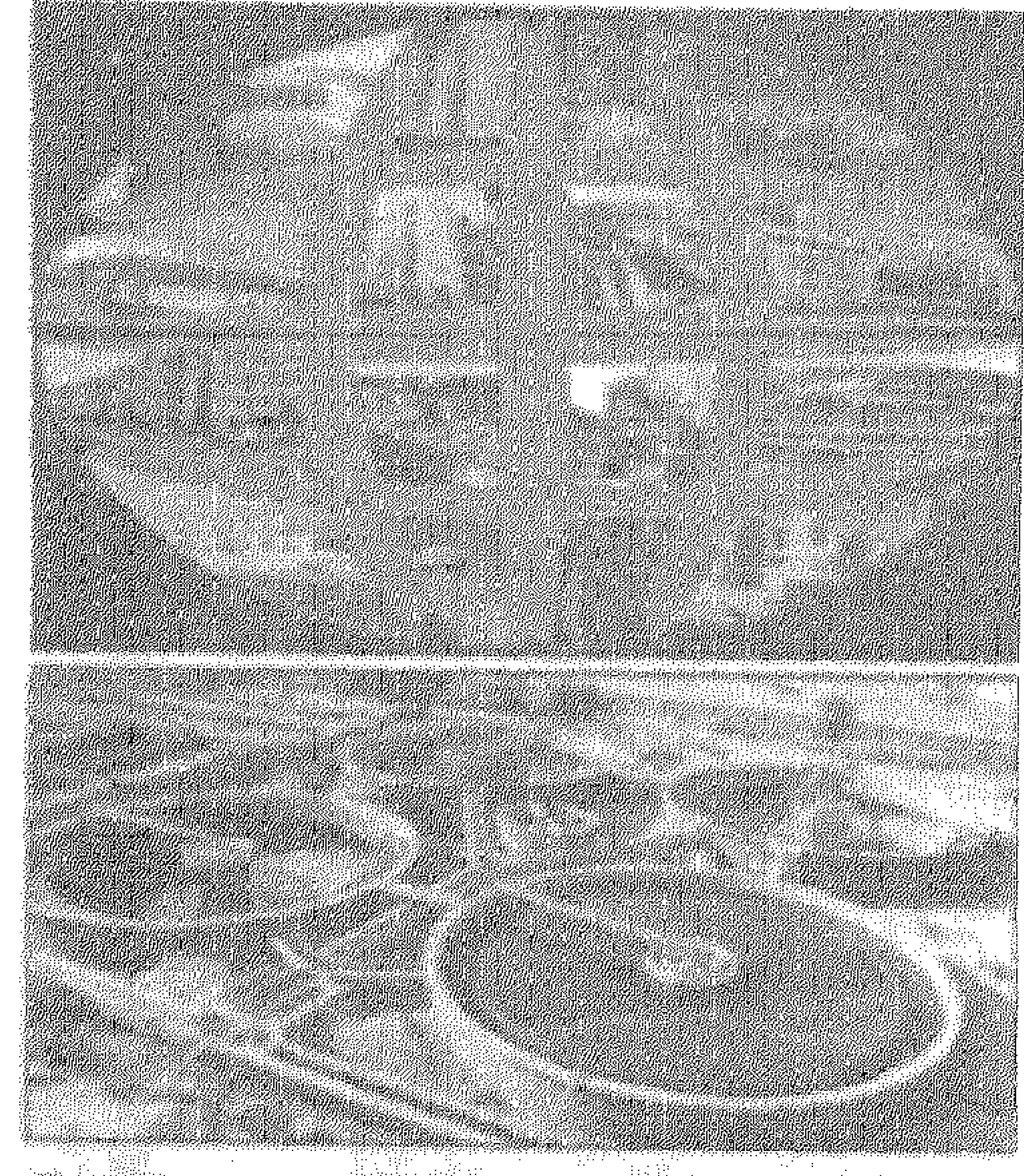
★ مفرخات الهيئة .. تنتشر فى كل أنحاء الجمهورية فى الوجه البحرى والقبلى تنتج من (صغار أسماك المبروك - البلطى .. الخ) مايكفى مزارعها بل وتعطى للقطاع الخاص احتياجاته أيضا .. كذلك مصانع أعلاف الهيئة .

★ مزارع إرشادية فى برسيق (البحيرة) المنزلة - الزاوية (كفر الشيخ)

★ ورغم إنتاجها المتقدم فهى تستخدم أيضا مزارع إرشادية وتعليمية للمزارعيين .. حيث أصبح الآن لدينا ١٥٠ ألف فدان مزارع سمكية فى مصر للقطاع الخاص .

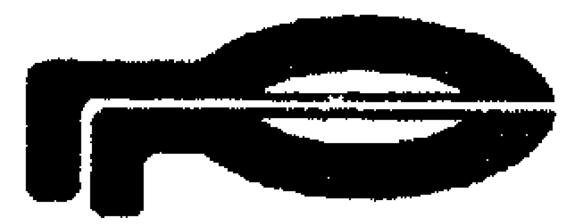
★ ومازال أمامنا الإستزراع البحري - التفريخ البحرى - الإستزراع المكثف (٣٠٠ طن / فدان)

وتسير مسيرة هيئة الثروة السمكية من تقدم إلى تقدم وتطوير
كل عام من أجل المواطنيين .



شـــركـــة المقـــاولات المصـــــرية

"مختار إبراهيم"



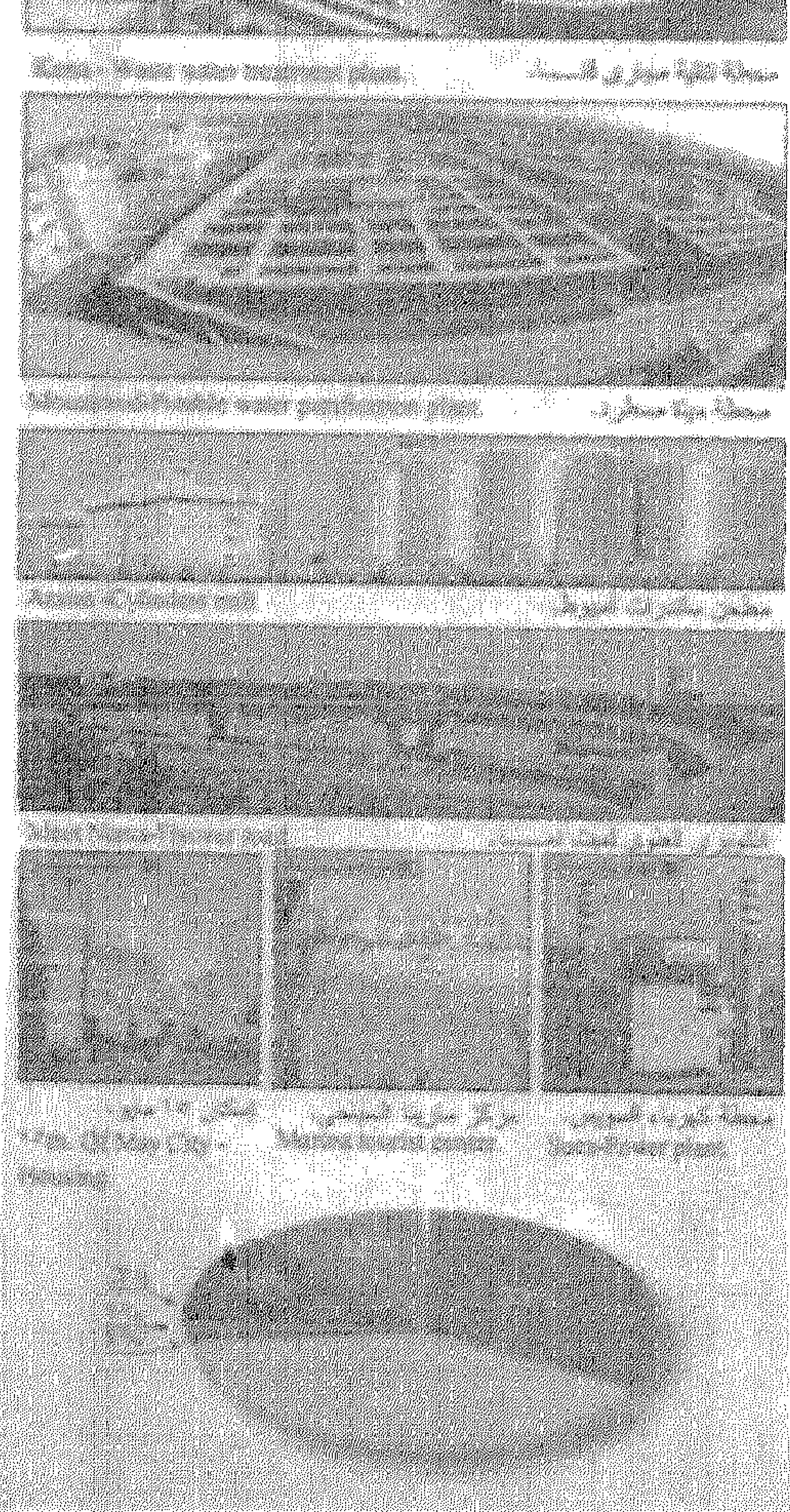
تعتبر شــــركة المقــاولات المصــــرية بحق من النمـــاذج الرائـــدة التـــى أرســـت فوق أرض مصــر وعلى مـــدى سنوات عديدة دعائــــم قويـــــة فى مجـــالات التشـــييد والتعميرويحوى تاريخها صفحات مجيدة من النماذج تبدو واضحة فى العديد من المشروعات العملاقة خلال ســنوات من العمل المتواصل داخل البلاد وخارجها حتى أصبحت قلعة شامخة.

أهداف الشركة :

تهدف الشـــركة إلى المشاركة فى تنمية الإقتصاد القومى فى إطــار السياســـة العامة للدولة فى مجالات التعمير والتشييد كما تسعى الشركة دائماً إلى توسيع أنشطتها فى الدول العربية .

أنشطة الشركـــة

	النسبة المئوية إلى إجمالى الأعمال
مياه الشـــرب – شبكات وخطوط تغذية وخزانات ومحطات تنقية وطلمبات مياه الشرب ..	٤٠%
الصرف الصحى – محطات تنقية ومحطات رفع وخطوط وشبكات صرف صحى	٣٣%
الطرق والكبارى وإستصلاح الأراضى	١٢%
الصناعة والمبانى العامة ـ مصانع ومعامل تكرير وخزانات بترول ومبانى عامة	١٠%
الكهـــرباء – محطات توليد كهرباء ومحولات وخطوط أرضية وهوائية.....	٣%
القرى السياحية ومرافقها	١%
الإســكـــــان	١%



فروع الشركة خارج الجمهورية :

دولة الإمارات العربية المتحدة (أبوظبى) – المملكة العربية السعودية – الجزائر – ليبيا – سلطنة عمان .

عناوين وتليفونات

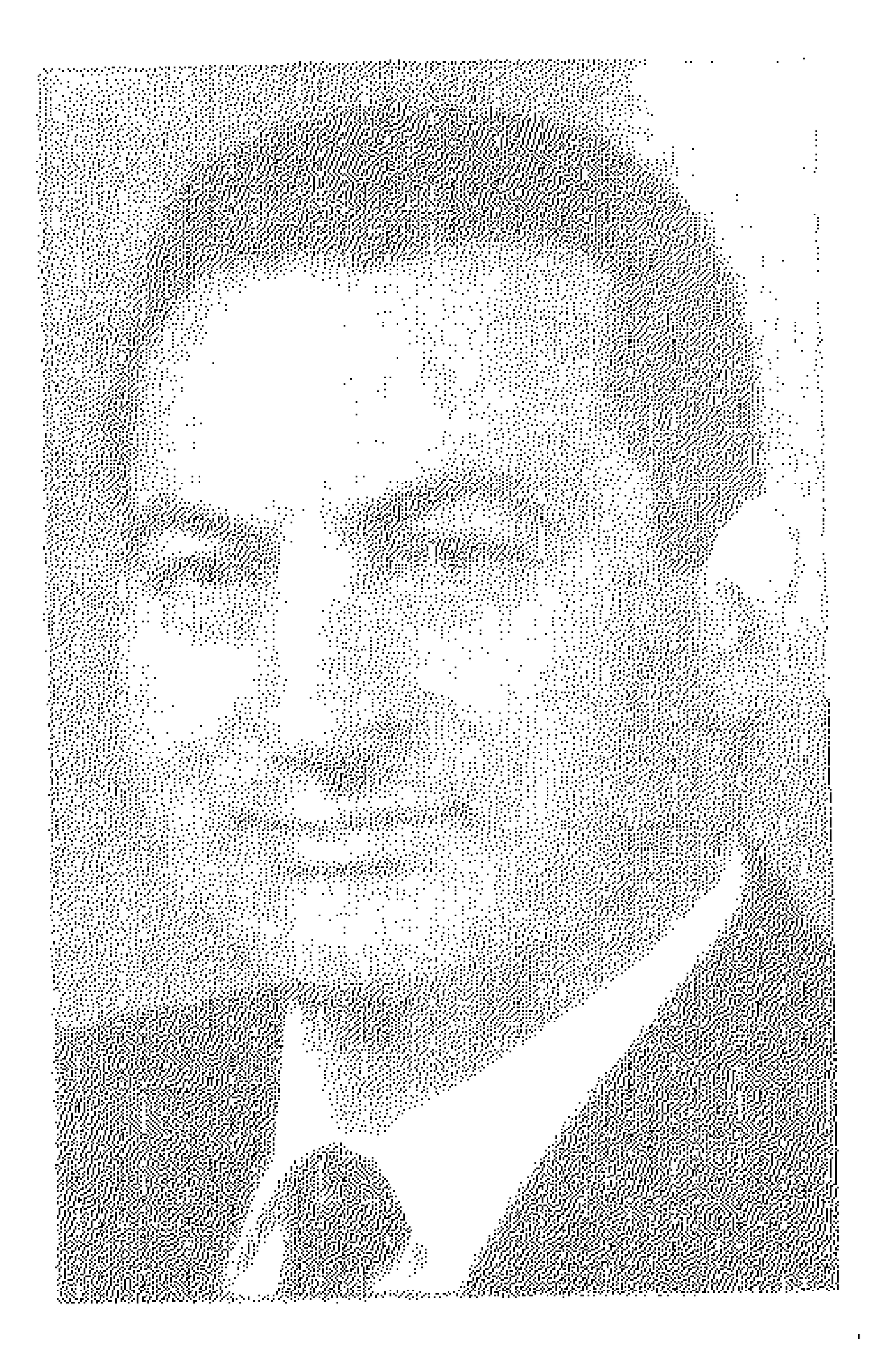
١٩٩ إمتداد شارع ٢٦ يوليو – العجوزة – القاهرة

ص-ب : ٢٢٦٣ القاهرة ت : ٣٤٧١٥٠٩ (٣ خطوط) ، (١٤_١٣)٣٤٤٨٧

تلكس : ٩٢٠١٣ / ٢٠٩٧١ مختاريم فاكس : ٣٤٧١٥١٩







فى
عهد الرئيس محمد حسنى مبارك

تهدف وزارة الزرعة واستصلاح الاراضى إلى النهوض بالسياسة الزراعية وسياسات استصلاح الاراضى بما يتفق مع خطط التنمية القومية ويكفل تحقيق التنسيق والتكامل فيما بينها والربط بين أنشطة كل من الزراعة واستصلاح الاراضى والعمل على تطويرها وفقا لاحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية على أساس إقتصادى أمثل بالإضافة إلى تنمية الثروة الزراعة وزيادة مساحة الاراضى المستصلحة والنهوض باقتصاديات الريف بمختلف الوسائل

وفى سبيل ذلك

يعمل القطاع الزراعى فى إطار استراتيجيات متكاملة تطرح للتنفيذ بحيث تتوافق معطياتها مع طبيعة كل مرحلة بما يتمشى مع المتطلبات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التى تفرض نفسها من واقع المناخ الاقتصادى والسياسى المحلى والإقليمى والعالمى حيث تم خلال العقدين الماضيين وضع استراتيجيتين للتنمية الزراعية فى الثمانينات والتسعينات تحقق من خلالهما الكثير من الإنجازات التى كان لها أكبر الاثر فى رفع معدلات التنمية الزراعية وجعلت من التجربة الزراعية تجربة رائدة على المستوى الافريقى وبين مختلف دول العالم النامى

وقد ساهمت البحوث الزراعية وجهود الإرشاد الزراعى فى مصر

واستجابة المزارعين المصريين لنتائج البحوث ونقل التكنولوجيا الحديثة علاوة على المحفزات السارية فى إطار برنامج الاصلاح والتحرير الاقتصادى الذى تبنته وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى منذ بداية الثمانينات فى إنجاز العديد من النتائج الواضحة والملموسة فى مجالات التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائى فى مصر
ونستعرض فيما يلى أبرز الإنجازات التى تحققت فى قطاع الزراعة واستصلاح الأراضى

فى عهد
الرئيس محمد حسنى مبارك

زيادة مساحة الأراضي الزراعية من ٢ر٦ مليون فدان عام ١٩٨٢ إلى ما يقرب من ٠ر٨ مليون فدان عام ١٩٩٩ نتيجة دخول مساحات كبيرة من الأراضي تم استصلاحها خلال هذه الفترة لمرحلة الاستزراع
وقد كانت قرارات الدولة بخفض أسعار الأراضي الصحراوية وتمليكها بشرط استصلاحها
هو جوهر النهضة التي شهدها القطاع الزراعي
وكان لقرار الرئيس مبارك بتمليك الأراضي الجديدة لأهالي سيناء لأول مرة في تاريخ مصر أثره في استصلاح
نحو ربع مليون فدان بها باستثمارات من القطاع الخاص وهو إنجاز غير مسبوق كما يأتي مشروع تنمية جنوب الوادي ومشروع ترعة السلام بشرق وغرب قناة السويس كأضخم مشروعين قوميين في عمر التنمية الزراعية المصرية وليحتلا مكان الصدارة في عملية التنمية المتكاملة والمستدامة

إقامة البنية الأساسية لمساحات بلغت نحو ٥ر٢٣٣٦ ألف فدان خلال السنوات (١٩٨٧/٨٢) إلى ١٥٥ ألف فدان في العام الأخير ٢٠٠٠/٩٩ . وقد بلغت جملة مساحات الاستصلاح الداخلي خلال ١٨ عاما نحو ٢٢٨٢ ألف فدان خص القطاع العام نحو ٦٤٩٠٢ ألف فدان بنسبة ٤ر٢٨٪ والقطاع الخاص ٨ر١٦٣٢ ألف فدان بنسبة ٦ر ٧١٪

زيادة المساحة المحصولية من ٢ر١١ مليون فدان عام ١٩٨٢ إلى نحو ٠ر١٤ مليون فدان عام ١٩٩٩ نتيجة لزيادة الرقعة الزراعية وزيادة معامل التكثيف الزراعي .

زيادة قيمة الإنتاج الزراعي من ٧ر٥ مليار جنيه عام ١٩٨٢ إلى نحو ٣ر٧٠ مليار جنيه في عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ (بالأسعار الجارية) وتساهم هذه القيمة بنحو ٢ر١٣٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي
كما زادت قيمة الدخل الزراعي المتولد عن الإنتاج الزراعي من ١ر٤ مليار جنيه إلى نحو ٠ر٥٣ مليار جنيه تمثل ٦ر١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي وارتفع معدل النمو السنوي من ٦ر٢٪ إلى ٨ر٣٪

زيادة حجم إنتاج الحبوب من ٠ر٨ مليون طن عام ١٩٨٢ إلى ٤٠ر١٩ مليون طن عام ١٩٩٩ لزيادة إنتاج القمح من ٢ مليون طن وإنتاج الذرة الشامية من ٣٠ر٣ مليون طن إلى ٨٩ر٥ مليون طن
كما تضاعف إنتاج الأرز ليقرب من حوالي ٨٢ر٥ مليون طن

زيادة إنتاج اللحوم الخضر من ٦ر٨ مليون طن عام ١٩٨٢ إلى ٢ر١٦ مليون طن عام ١٩٩٩ وتطوير إنتاج الفاكهة من ٦ر٢ مليون طن إلى ١ر٦ مليون طن لنفس الفترة ٣٦٩ إلى ٥٩٣ ألف طن والألبان من ١٩٣١ إلى ٣٦١٥ ألف طن

زيادة الإنتاج السمكي من ٢٠٠ ألف طن عام ١٩٨٢ إلى نحو ٦٤٩ ألف طن عام ١٩٩٩

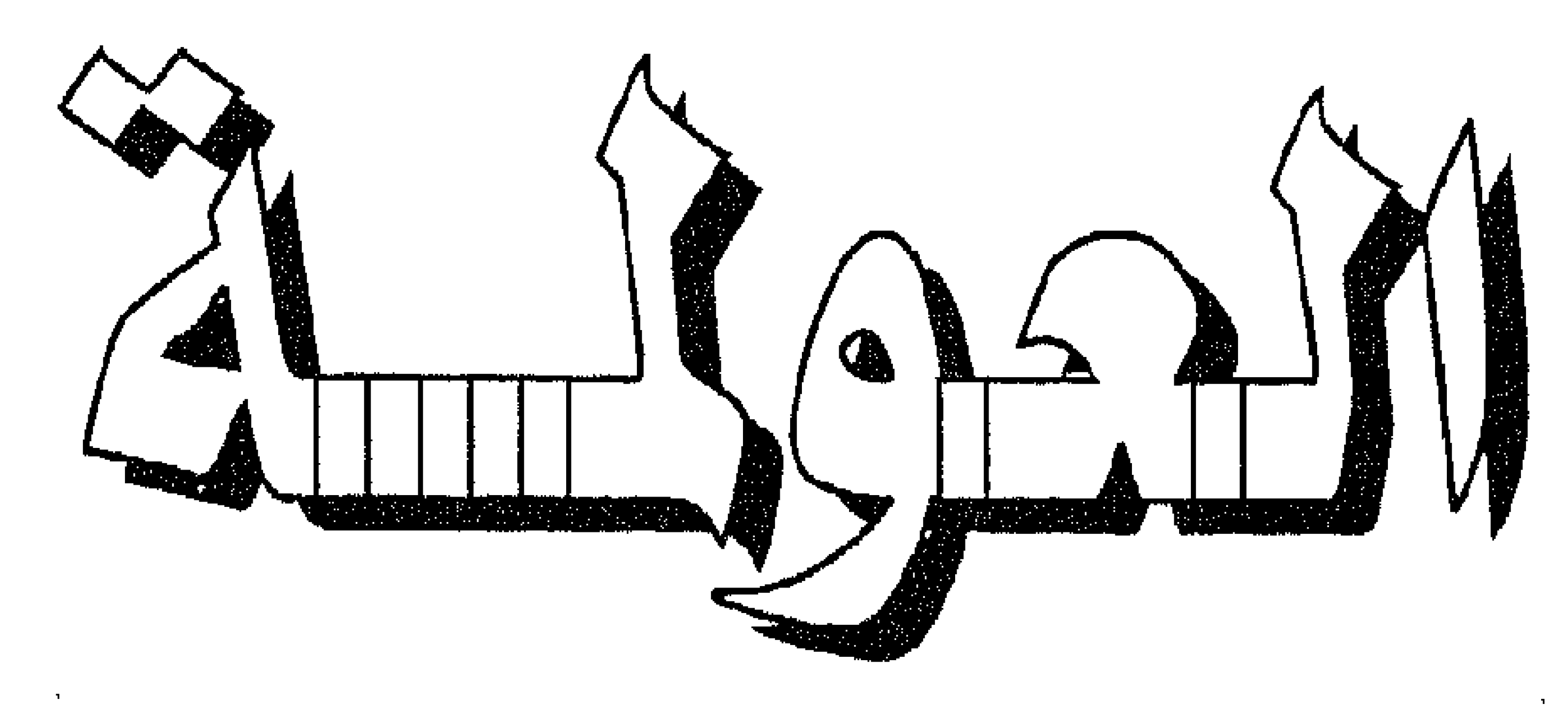
زيادة إنتاجية المحاصيل الغذائية الاستراتيجية حيث زادت إنتاجية الفدان من القمح من ٩ أردب عام ١٩٨٢ إلى ٨ر١٧ أردب عام ١٩٩٩ وزادت إنتاجية فدان الأرز من ٤ر٢ طن إلى ٣ر٧ طن وإنتاجية قصب السكر من ٠ر٣١ طن إلى ٦٥٠ر٤٩ طن
وحققت مصر المركز الأول بين دول العالم بالنسبة لإنتاجية الفدان من محصولي القصب السكر والأرز
والمركز الرابع بالنسبة لإنتاجية القمح في العالم بعد بريطانيا وألمانيا وفرنسا
والمركز الخامس بالنسبة لإنتاجية الذرة الشامية في العالم بعد إيطاليا والاتحاد الأوربي وأمريكا وكندا
كما زادت الإنتاجية الغذائية للفول السوداني من ٨٢ر٠ طن إلى ٢٨ر١ طن ، والبصل من ٧٣ر٧ طن إلى ٧٥ر١٠ طن
والبطاطس من ٧١ر٧ طن إلى ٧٩ر٩ طن والطماطم من ٣٦ر٨ طن إلى ٩١ر١٥ طن

زيادة أعداد المشتغلين بالقطاع الزراعي خلال ١٨ عاما من ٤١٠٠ ألف مشتغل إلى ٤٩٨٥ ألف مشتغل
بزيادة قدرها حوالي ٨٨٥ ألف مشتغل تمثل حوالي ٨ر١٢٪ من الزيادة في أعداد المشتغلين
بالقطاعات الاقتصادية المختلفة ويعتبر من أبرز القطاعات التي ساهمت في توفير فرص عمل جديدة

زيادة حجم الصادرات الزراعية من ٤٧١ مليون جنيه عام ١٩٨٢ إلى حوالي ٢ر٢ مليار جنيه عام ١٩٩٩

انخفاض حجم المبيدات المستخدمة انخفاضا ملحوظا إلى ٤ آلاف طن فقط مقابل ٣٤ ألف طن عام ١٩٨٢
نتيجة تنفيذ برامج المكافحة المتكاملة للآفات واستخدام الفرمونات في المقاومة البيولوجية
مما حقق هذا الخفض الهائل في كميات المبيدات المستخدمة
حرصا على الجوانب الاجتماعية للتنمية تم تنفيذ مشروع مبارك القومي لتمليك شباب الخريجين والذي استفاد منه حوالي ٤٥ ألف شاب يملكون حوالي ٢٢٥ ألف فدان في ١٢١ قرية جديدة تشكل مجتمعا عمرانيا إنتاجيا رائدا يستوعب الأهداف الإنتاجية إلى جانب ما يمثله من مواجهة عملية لمشكلة البطالة بين شباب الخريجين

في مجال الاكتفاء الذاتي اكتفت مصر ذاتيا من الأرز والخضر والفاكهة والألبان واللحوم البيضاء والبيض علاوة على تحقيق بعض هذه الحاصلات فائضا تصديريا كما تحسنت نسب الاكتفاء الذاتي عن القمح من ٣٠٪ إلى ٥٦٪ عام ١٩٩٩
ومن المتوقع وصول نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح إلى ٧٥٪ من خلال الاستمرار في تعميم زراعة الأصناف عالية الإنتاجية وخلط دقيق القمح بدقيق الذرة بنسبة ٢٠٪ وتحسين صناعة الخبز
ووصلت نسبة الاكتفاء الذاتي في اللحوم الحمراء إلى نحو ٦ر٨٣٪ بسبب نجاح مشروعات تسمين عجول البتلو والتي أتاحت توفير ما يقرب من ٧٠ مليون دولار كانت مخصصة سنويا لاستيراد اللحوم المجمدة من الخارج
بالإضافة إلى إتاحة فرص عمل جديدة للشباب كما ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك إلى ٩ر٧٦٪



العولمة وأثرها على العمالة

ترجمة: زينب سكوتى
مراجعة ترجمة: عفت البهى

أدت ظاهرة العولمة فى العقد الأخير إلى دفع عملية النمو بخطى سريعة فى مجال التجارة والاستثمارات والتدفق المالى على المستوى الدولى.

ويتمثل المحرك الأساسى لهذه الظاهرة فى تتابع موجات عامة من التحرر الاقتصادى ازداد تأثيرها مع انتشار التقدم التكنولوجى وتخفيض رسوم النقل والاتصالات التى كان لها أعظم الأثر فى اتساع مجال وحجم التبادل الدولى للسلع والخدمات.

هذا بالإضافة إلى تقليل القيود الجمركية وتشجيع الاستثمار الأجنبى وإزالة اللوائح المعوقة لسوق المال.

وتعبر حركة التحرر عن التغيير الجذرى فى النشاط الاقتصادى كما تبرز حدوث تغيير فى الاتجاه السياسى خاصة فى المجتمعات الديمقراطية، حيث اقتنعت الحكومات بوجه عام بأن تحرير التبادل التجارى والاستثمارات والتدفق المالى هو أفضل وسيلة لتحقيق الرخاء. وقد برهن على ذلك نجاح سياسات الانفتاح الاقتصادى فى شرق آسيا من ناحية، ومن ناحية أخرى انهيار سياسة الاقتصاد المخطط وفشل السياسات الموجهة فى كثير من دول العالم النامى.

وعلى جانب آخر، تثير عولمة النشاط الاقتصادى كثيراً من القلق على صعيد تأثيراتها على العمالة وتوزيع الدخل.

وقد ترجم هذا القلق بطريقة خاطئة للوهلة الأولى من قبل المجتمعات الديمقراطية التى ترغب فى الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى.

ولا شك أن هذا القلق له مبرراته وأسبابه الموضوعية فمع الأخذ بالعولمة توجد احتمالات الربح والخسارة كما يحدث مع أية تغييرات اقتصادية كبيرة.

وللعولمة آثارها السلبية على بعض الفئات من العاملين وفى بعض المجالات إذا يخشى أن تحمل فى طياتها نذير البطالة وعدم المساواة فى المستقبل..

ولذلك نستعرض فيما يلى بعض المخاوف أو الآثار التى يمكن أن تنتج عن العولمة:

١ ـ مخاوف الدول الصناعية المتقدمة من التعرض للمنافسة القوية من قبل تلك الدول الصناعية الحديثة حيث يمكن أن ينتج عن ذلك ارتفاع فى نسبة البطالة وانخفاض فى أجور العمالة غير المؤهلة.

ـ مخاوف الدول النامية من أن يؤدى تحرير الاقتصاد إلى تقليص الوظائف وزيادة نسبة التفاوت فى الأجور.

ـ مخاوف من أن تؤثر العولمة على سوق العمل من حيث انخفاض الأجور وظروف العمل.

ـ المخاوف من أن تحد العولمة من حرية التحرك لدى الدول وتحد من قدرتها على مواجهة هذه المشاكل.

إنها مخاوف يجب التفكير فيها والاستعداد لها للعمل على مواجهة مشكلة العمالة واستغلال الفرص التى يمكن بها تحقيق هدف العمالة الكاملة.

١ ـ البطالة وتفاوت الأجور في الدول الصناعية:

إن مخاوف الدول الصناعية من تأثير ظاهرة العولمة على العمالة تزداد بصفة خاصة فى ظل نظام التبادل والاستثمارات في الخارج.

ففيما يختص بعملية التبادل، يخشى أن زيادة الواردات من الدول ذات الأجور المنخفضة تؤثر على العمالة فى الصناعات ذات الكثافة الإنتاجية فتقلل منها وتسبب زيادة ملحوظة في تفاوت الأجور فى بعض الدول.

إن انخفاض العمالة فى الصناعات ذات الكثافة الإنتاجية يؤدى إلى نقص الطلب على الأيدى العاملة غير المؤهلة وبالتالى نقص أجورهم ومن ثم يحدث اتساع الفجوة بين دخل العمال غير المؤهلين وبين دخل العمال المؤهلين.

وطبقا لنظرية التبادل الدولى ومعادلة الأسعار بعوامل الإنتاج فإن زيادة الواردات من الدول ذات الأجور المنخفضة تحدث خفض في الأسعار فى الدول المستوردة وخفض فى أجور الأيدى العاملة غير المؤهلة، وبالتالي سوف تزداد البطالة بينهم ومن عوامل القلق الأخرى أن استثمارات الدول الصناعية فى الخارج والمقامة فى الدول ذات الأجور المنخفضة حيث تقل تكاليف الإنتاج، من شأنها أن تحدث انخفاضًا في الطلب على العمالة في الدول الصناعية.

ونتساءل ما هو، فى حقيقة الأمر، مدى عمق هذه الظواهر؟

وقد ثار الجدل بين رجال الاقتصاد حول هذه القضية بشكل كبير وبحثوا إذا ما كانت معادلة الأسعار مع عوامل الإنتاج تتحقق بشكل فعلى، وإذا كانت زيادة الاستيراد والاستثمار فى الخارج قد بلغت حجمًا ارتفعت معه نسبة البطالة ونسبة تفاوت الأجور فى الدول الصناعية.

وقد أثبتت نتائج الدراسات التى أعدت فى هذا المجال. إن هذه الظواهر لم تلعب إلا دورًا ضئيلاً بصفة عامة.

أما فيما يتعلق بأثر التجارة على العمالة فى الدول ذات الدخل المنخفض فإن الملاحظات لم تؤكد نظرية ستولبر وساملسون (Stolper, Samuelson). ففى الولايات المتحدة على سبيل المثال، ارتفع سعر المنتجات الصناعية التى تحتاج إلى عمالة كثيفة غير مؤهلة، عن تلك التى تحتاج إلى عمالة مؤهلة.

يضاف إلى ذلك أن نسبة عدد العمال المؤهلين قد تساوت مع نسبة عدد العمال غير المؤهلين فى مختلف الصناعات بالرغم من أنه، من الناحية النظرية لابد أن تختلف النسبة فى الصناعات التى تحتاج إلى كثافة عالية من العمالة.

ويبدو أنه من الخطأ الاعتقاد بأن التجارة مع الدول ذات الأجور المنخفضة تكون عامل محدد لانخفاض الطلب على الأيدى العاملة غير المؤهلة أو مؤشرًا لتفاوت الأجور.

حيث أنه يوجد عوامل أخرى لعبت دورًا واضحًا مثل بطء حركة النمو والتطور التكنولوجى وزيادة معدل نشاط المرأة وتغيير نظام العمل وهياكل العمالة وتراجع دور النقابات.

إن التأثير الذى ينتج عن التبادل التجارى مع الدول منخفضة الأجور يكون محدودًا جدًا.

وعلى الرغم من أن الواردات من المنتجات الصناعية من هذه الدول قد تطورت سريعًا فى السنوات الأخيرة، إلا أنها لا تمثل سوى ٨ر٣٪ من إجمالى الناتج المحلى فى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ولا تتعدى العمالة فى الصناعات الإنتاجية فى الولايات المتحدة ٢١٪ من العمالة الكلية وتمثل الربع فى الصناعات كثيفة العمالة حتى إذا أخذنا في الاعتبار التأثير غير المباشر الذى يمكن أن تحدثه هذه الواردات إلا أنه ليس من المؤكد تأثيره على تخفيض عدد العمالة غير المؤهلة.

وفى نفس الوقت لا يمكن أن نغفل المزايا التى تحصل عليها الدول الصناعية فى مقابل التبادل ممثلة فى زيادة صادراتها.

وهناك مبررات عديدة فى مواجهة

هذه المخاوف الناتجة من تأثير الاستثمارات فى الدول ذات الأجور المنخفضة على العمالة فى الدول الصناعية فنلاحظ أولاً أن هذه الاستثمارات لا تمثل للدول الصناعية سوى ٥,٠٪ من إجمالى الناتج المحلى فإلى أى مدى يمثل الاستثمار فاقداً للدولة المضيفة؟ على الرغم من صعوبة الرد على هذا التساؤل إلا أنه يبدو من ناحية أن جزءاً من هذه الاستثمارات يمثل عائداً ضعيفاً بالنسبة للدولة المضيفة لأنها تقوم على قطاعات محددة إذا ما قورنت بالتكاليف المقارنة ومن ناحية أخرى تحقق هذه الاستثمارات، بوجه عام أرباحًا كبيرة بالنسبة للدولة المستثمرة عن طريق زيادة الصادرات.

وسواء كان التبادل التجارى أو الاستثمار من قبل الدول الصناعية فى الدول ذات الأجور المنخفضة له أهميته أو تناقضاته فإنه يصعب التقليل من أهميته أو القول بأنه يشكل أحد أسباب زيادة البطالة فى الدول الصناعية.

وفى النهاية تجدر الملاحظة أن معظم الإنتاج الصناعى فى الدول الصناعية يقع حاليًا فى القطاعات التى ترتكز على الدقة والجودة والابتكار، والتى لا يخش عليها من المنافسة من مثيلاتها فى الدول ذات الأجور المنخفضة، إن التنافسية فى هذه القطاعات أصبحت ترتبط من الآن فصاعداً بعوامل الجودة وخاصة فى البنية الأساسية وطرق التنفيذ وكفاءة الأيدى العاملة ووجود العلاقات الوثيقة بين الموردين والمستهلكين... إلخ.

كل ذلك يجعل من مصلحة المؤسسات التى تعمل فى المجالات التى تتطلب المهارة العالية، والابتكار أن تبقى متجمعة فى موقعها.

وإذا كان يوجد بعض التأثير نتيجة للتبادل والاستثمار مع الدول ذات الأجور المنخفضة وخاصة فى الأنشطة التى تتطلب العمالة الكثيفة، إلا أنه من الخطأ التعميم والوصول إلى النتيجة الخاطئة بأن ذلك سوف يقضى على الصناعة فى الدول الصناعية المتقدمة.

البطالة وعدم المساواة فى الدول النامية:

إن المشكلة التى تؤرق الدول النامية تتلخص فى:

- إن تحرير النشاط الاقتصادى الذى يعطى لها فرصة الاستفادة من تكثيف الأنشطة التبادلية والاستثمارية خلال المرحلة الانتقالية قد يؤدى إلى زيادة شديدة فى البطالة أو عدم المساواة.

- فى حين أن إجراءات التحرر الاقتصادى يترتب عليها تقليص الوظائف فى الأنشطة غير التنافسية، فإن إنشاء الوظائف فى الأنشطة الجديدة قد يكون عرضة للتوقف بسبب عوامل مختلفة منها عجز المؤسسات المالية عن إمداد المشروعات برءوس الأموال اللازمة للاستثمار، هذا بالإضافة إلى عدم كفاية البنية الأساسية (مثل الطاقة ووسائل النقل) أو نقص العمالة المؤهلة يضاف إلى ذلك الأخطاء الناجمة عن تطبيق إجراءات سياسة التحرر الاقتصادى بسبب سوء توجيهها فيحدث خلل فى السياسة النقدية مثل سعر الصرف وبالتالى إلى مشكلة الديون وتراكمها وذلك ما حدث فى شيلى فى بداية الثمانينات فقد أدى تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى بصورة تعسفية إلى نقص الإنفاق بنسبة ٢٤٪ عامى ١٩٨٢ - ١٩٨٣ وزيادة نسبة البطالة إلى ٢٢٪ خلال أربعة أعوام.

كما توضح الأزمة التى شهدتها المكسيك عامى ١٩٩٤ - ١٩٩٥

الآثار الخطيرة لمتاهات السياسة النقدية وسياسة الصرف. وإذا كنا ننتظر الكثير من وراء تحرير النشاط الاقتصادى إلا أن الثمن المدفوع أثناء مرحلة الانتقال يكون غاليًا. لذلك يجب الحذر عند توجيه عملية الإصلاح والحرص على ضرورة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادى، وإعداد الإجراءات المناسبة حتى يمكن الاستفادة من الاستثمارات بصورة جيدة مثل تحسين البنية الأساسية وتسهيل الائتمان وتشجيع التصدير وتطوير عملية التدريب على التخصصات الجديدة. إلى جانب حماية المتضررين من عملية التحرر الاقتصادى، والعمل على إفادة الفئات المحرومة من الإمكانيات الجديدة.

ويظهر قلق آخر يعترى بعض الدول النامية من أن يسبب تحرير النشاط الاقتصادى زيادة فى تفاوت الأجور والدخل وبالتالى زيادة فى عدم المساواة.

وطبقًا لنظرية التبادل الدولى (HECKSCHER OHLIN) فإن تحرير النشاط التبادلى يحقق زيادة فى أجور الأيدى العاملة غير المؤهلة وبالتالى يقلل من التفاوت فى الأجور فى الدول ذات الأجور المنخفضة.

وينطبق ذلك على الدول النامية حديثة التصنيع فى شرق آسيا مثل جمهورية كوريا وهونج كونج وسنغافورة وتايوان والصين ثم إندونيسيا وماليزيا وتايلاند.

لقد شهدت تلك الدول نتيجة لتحرر النشاط الاقتصادى بشكل واسع وتوجيه الإنتاج الصناعى إلى التصدير، فترة ممتدة من النمو السريع وتقارب فى الأجور بالنسبة لمثيلاتها من الدول النامية.

وقد لاحظنا عكس ذلك فى بعض الدول الأخرى وخاصة أمريكا اللاتينية حيث نتج عن إجراءات التحرر الاقتصادى زيادة الفجوة فى الأجور.

وقد فسرت هذه الظاهرة بعدة طرق مختلفة وأحد تلك التفسيرات أن السبب يرجع إلى إجراءات تنفيذ السياسة الداخلية وليس إلى تحرر النشاط التبادلى ففى شيلى، على سبيل المثال، يرجع السبب إلى عدم تنظيم سوق العمل إلى جانب تحرر النشاط التبادلى.

تفسير آخر يرجع السبب إلى الانفتاح الاقتصادى الذى أدى إلى انتشار التكنولوچيا المتقدمة وتشغيل العمالة المؤهلة التى تستطيع أن تتعامل مع الأجهزة الحديثة.

وهناك تفسير آخر يقول أن الدول النامية ذات الدخل المتوسط والتى أصبحت سوقًا إنتاجية من أجل التصدير أصبحت فى حاجة إلى الأيدى العاملة المؤهلة والمدربة لتحافظ على مستوى الجودة فى السوق التنافسية العالمية.

كل ذلك من شأنه أن يؤثر على أجور الأيدى العاملة غير المؤهلة فى الدول النامية وهى مشكلة تستوجب الاهتمام وإعادة النظر فى مجموع الإجراءات التى تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على دخل تلك الفئات ومن هذه الإجراءات التى يجب أن نأخذها فى الاعتبار كيفية نشر التعليم والتدريب وكيفية تحسين وضع هذه الفئات ورفع مستواها داخل سوق العمل كما يجب الاهتمام بمراقبة النتائج التى تحدثها إجراءات سياسة الاقتصاد الكلى على توزيع الأجور والدخول بين العاملين.

توحيد أسواق العمل:

من مظاهر العولمة انتشار المشروعات التكاملية وزيادة نسبة العاملين فيها بمعنى أن زيادة التبادل التجارى وزيادة الاستثمارات فى

الخارج وتطوير الهياكل الدولية للإنتاج كل ذلك أدى إلى تجميع عدد متزايد من العاملين من مختلف دول العالم فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية.

لنضرب مثالاً على ذلك بأن يتفق مستثمر بريطاني مع شركة إيطالية على ابتكار خط جديد من الملابس ويعهد بتصنيعه إلى شركة وسيطة فى الصين ويسند إلى شركة بحرية فى هونج كونج عملية شحن المنتج الجديد لتسويقه فى الولايات المتحدة وبذلك نلاحظ هنا نوعًا من تبادل الخدمات من حيث الأيدى العاملة بين خمس دول دون الحاجة إلى عبور الحدود الدولية.

ولقد أسهمت ظواهر كثيرة فى تنمية علاقات الترابط بين أسواق العمل وخاصة بعدما دخلت السوق العالمى دولاً كانت منقطعة عنه مثل الدول التى نشأت من جراء تفتت وانهيار الشيوعية وتنتقل من مرحلة الاقتصاد المخطط إلى مرحلة اقتصاديات السوق.

هذا بالإضافة إلى زيادة المشاركة فى الاقتصاد العالمى من قبل الدول الكبيرة مثل الصين والهند وإندونيسيا بما لديها من كثافة سكانية.

ونستطيع أن نقول بشكل عام أن تحرر تيارات التبادل التجارى الاستثمارى جعلت جزءًا كبيرًا من السكان فى كثير من الدول التى تعمل فى القطاعات التى ترتبط بالسوق العالمية فنجد نسبة العمالة فى الدول النامية والتى تستخدم فى المجال الصناعى قد ارتفعت من ٤٣٪ عام ١٩٧٠ إلى ٥٣٪ عام ١٩٩٠.

ويخشى رجال الاقتصاد نتيجة لهذا الوضع الذى توحدت فيه سوق العمل واشتد التنافس العالمى أن يؤدى ذلك إلى تخفيض أجور العمال ويؤثر على تحديد شروط العمل. وفى مواجهة هذا التنافس تحاول المؤسسات سواء القومية أو الدولية إلى تخفيض التكاليف باللجوء إلى إعادة الهيكلة أو تخفيض حجم العمالة أو الانتقال إلى المناطق التى تقل فيها التكاليف مما يؤثر بطريقة سلبية على الأجور والعمالة ونظام العمل.

ومما يزيد الأمر سوءًا ضعف قدرة العمال على التفاوض فى الأجور لأن سوق العمل أصبح مفتوحًا أمام التنافس الأجنبى مما يجعل أصحاب العمل أكثر سطوة وقوة ويستطيعون الاستعاضة عن العمالة القومية بالعمالة الخارجية والأجنبية وبالتالى يضطر العمال إلى التراجع عن طلباتهم فيما يختص بالأجور ويتحملوا جزءًا كبيرًا من التكاليف التى تفرضها ظروف العمل.

وقد يخشى رجال الاقتصاد على نظام الأجور والعمل من أن يتأثرا من ضعف القدرة التنظيمية للدولة فالدولة أمام هذا الخضم الهائل من التنافس بين الدول للفوز بأسواق التصدير وجذب الاستثمار الخارجى مرغمة على الاستجابة لمطالب المشروعات سواء القومية أو الدولية وهى لا تملك أمام مخاطر نقل المشروع إلى مكان آخر والتى تضر بالعمالة والإمكانيات والخطط المالية والتنظيمية اللازمة.

وخير مثال على ذلك إنشاء المناطق الحرة الصناعية حيث تستفيد المشروعات بالإعفاءات الضريبية وكذلك القوانين الخاصة بالعمالة.

وإذا كان يجب ألا نبالغ فى تضخيم المشكلة على الأقل يجب ألا نهملها لأن البيئة الاقتصادية العالمية تتغير مما يكون له أكبر الأثر على العاملين فيها.

ولذلك يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة التى تستدعيها هذه الأحوال

الاقتصادية العالمية وما يطرأ عليها من تغيرات كما يجب أن تتعاون الدول وتضاعف من مجهوداتها وتساهم فى حل المشاكل التى تواجه العمل والعمالة حتى يمكن الحفاظ على المعايير الأساسية التى تدعم العمل.

الحد من نشاط الحكومات:

من بين الآثار التى يخلفها عولمة النشاط الاقتصادى هو تقليل نشاط الحكومات والحد من الأساليب التقليدية لتدخلها سواء فى مجال السياسة الاقتصادية أو السياسة الاجتماعية. وأمام الأهمية المتزايدة لأسواق المال على المستوى العالمى فإن الحكومات لن تملك مستقبلاً حرية التصرف من حيث السياسات المالية والنقدية (مثل سعر الصرف ونسبة الفائدة أو نسبة العجز) وبالتالى فإن الحركة المتزايدة لرأس المال والمؤسسات سوف تحد من اللوائح الضريبية والتنظيمية على النشاط الاقتصادى وأن عولمة النشاط الاقتصادى تفرض على الدول بغض المشاكل التى يجب مواجهتها فعند وضع سياسة النقد والموازنة يجب على الدول أن تأخذ فى اعتبارها انعكاسات السوق العالمية لرأس المال أما الدول ذات الاقتصاد المفتوح فيجب أن تحرص على قياس اتجاهات التنافس العالمى والميزان الخارجى للاقتصاد.

ويتطلب هذا الوضع إعداد سياسة اقتصادية سليمة وثابتة بما يتفق مع الأسواق العالمية والعمل على الاستغلال الأمثل للموارد وذلك يتطلب وسائل إصلاح حيوية وصعبة مثل تحرير عمليات التبادل التجارى والمالى وإلغاء الرقابة على الأسعار وغيرها من أساليب إزالة اللوائح المعوقة للنشاط الاقتصادى.

هذه الإجراءات سوف تخدم عملية النمو مع توجيه الموارد نحو الأنشطة الإنتاجية مما يسمح بخلق فرص العمل ويساعد على النمو وكذلك إزالة الانحرافات التى تكمن فى سوء تقييم رأس المال والمبالغة فى تقدير سعر الصرف ولذلك يجب الاهتمام باستقرار البيئة الاقتصادية العالمية والعمل على ألا تتأثر السياسات القومية بالأزمات الخارجية.

إن النظام المالى بصفة خاصة يتعرض لعدم الاستقرار وبالتالى يعرض الإنتاج والعمالة للخطر وأن الاتساع العالمى لأسواق المال دائمًا ما يصاحبها نمو سريع فى التداول فى الأجل القصير لأسواق الصرف والأسهم والسندات. وذلك بعكس الاستثمارات المباشرة ذات الأجل الطويل التى تكون عرضة للتقلبات والمتغيرات.

وبفضل وسائل الاتصال الحديثة أصبحت تكاليف العمليات التجارية ضئيلة جدًا مما يساعد على سهولة طرح الأوراق المالية الفورى بين الدول.

وفى حالة ما إذا كانت المعلومات غير دقيقة تكون القرارات غير مطابقة للوضع الاقتصادى الحقيقى مما يسبب الأزمات المالية التى تنتشر بين دولة وأخرى.

ولذلك يجب الإسراع فى حل هذه الأزمات بطريقة فعالة وليكن ذلك بوضع قانون دولى للتمويل العاجل يمكن من خلاله مساعدة الدول المضارة فى حل أزمتها المالية ومنع تأثر الدول الأخرى بها.

يجدر كذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لتدعيم الرقابة على الأسواق المالية الجديدة وزيادة الشفافية فى معاملات المؤسسات المالية والدول وهناك اقتراح بإخضاع عمليات الأسواق المالية لضريبة موحدة عالمية إلا أنه رؤى تعذر تطبيقها إداريًا لأنها تضر بنظام سير العمل بالأسواق.

حول متطلبات التنافس العالمى وتأثيره على استراتيجية النظام الاقتصادى على الدول والمضمون

السياسي في مجال العمل والعمالة توجد ثلاث ملاحظات تفرض نفسها على الساحة:

أولاً: من الخطأ الاعتقاد بأن القدرة على المنافسة لا تأتي إلا بتخفيض الأجور وشروط العمل إذ توجد وسيلة أخرى أفضل وهي زيادة إنتاجية العمل من خلال التدريب وتحسين ظروف العمل ووضع المعايير المناسبة للأداء التنظيمي وسير الإجراءات مما يضاعف من إنتاجية العمل.

ثانياً: إن إجراءات التكامل الاقتصادي لا تسلب الدول حقها في اختيار نظام العمل ولم يحدث على المستوى النظري أو العملي إن زادت تكاليف العمل مع تحسين ظروف العمل. إن المزايا التي يمكن أن تمنح للعاملين توجه عادة لمن يحصلون على أجور ضئيلة وبالتالي فهي لا تؤثر على التكاليف الإجمالية للعمل أو التنافس الدولي للمؤسسات.

بالإضافة إلى أنه يمكن تعويض زيادة التكلفة في العمل عن طريق تخفيض سعر الصرف وتدعيمه من قبل المستهلكين برفع أسعار البضائع المستوردة أو زيادة الضرائب.

ثالثاً: توجد ملاحظة أخرى وهي أن المؤسسات متعددة الجنسيات لا تكون متحركة مثلما صورتها العولمة إذ نرى الاتجاهات الحالية تدعو إلى النزعة القومية في تنظيم الإنتاج أي إبقائه داخل الأراضي الأصلية.

وبشكل عام فإنه ليس هناك ما يؤكد أن العولمة تساعد على تقريب السياسات والمؤسسات إذ أننا نجد أكثر الدول رخاءً وتقدماً مثل ألمانيا والولايات المتحدة واليابان لا زالت تختلف اختلافاً كبيراً على مستوى الهياكل المالية أو تنظيم سوق العمل حيث يوجد لديها أكثر من نظام ويمكننا القول بوجه عام أنه لا يوجد طريقة مثلى يمكن أن تتبعها كافة الدول على اختلاف تاريخها المؤسسي ونظمها الاجتماعية والاقتصادية للفوز في سباق المنافسة الدولية.

الخلاصة:

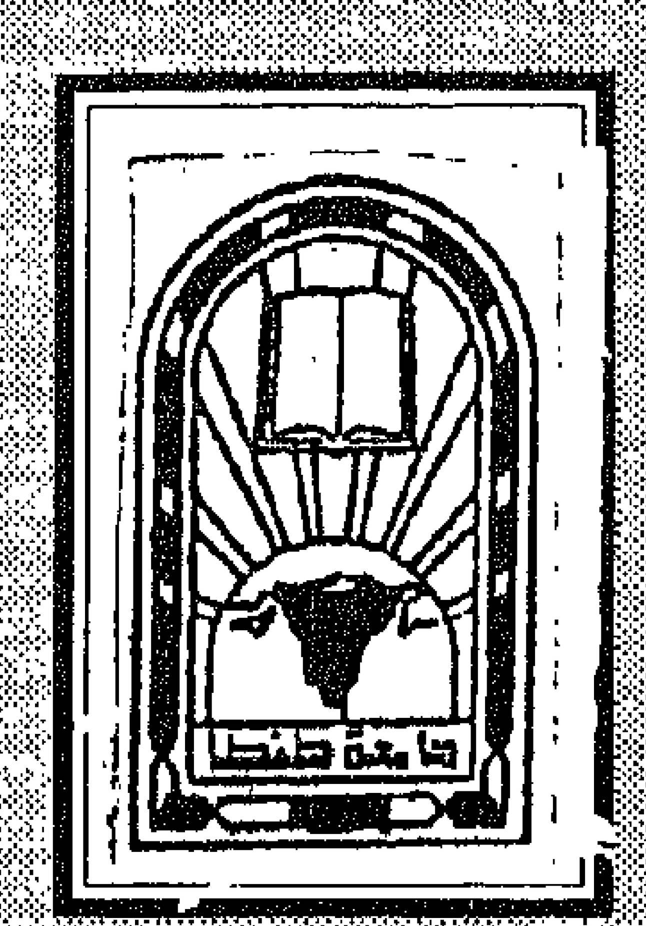
نستنتج مما سبق أنه رغم تقدم العولمة إلا أن السياسات القومية لا زال تأثيرها قاطعاً وواضحاً على مستوى العمالة ونظام العمل وأن الدول عندما تأخذ في اعتبارها متطلبات التنافس العالمي لا يعني ذلك أن تفقد حريتها في العمل والتصرف أو أنها لا تجد بديلاً آخر سوى خفض الأجور وظروف العمل استجابة لحركة العولمة.

ويظهر نوع من التناقض من حيث زيادة المشاكل الاجتماعية من جراء تكثيف التنافس العالمي في الوقت الذي لا تبادر فيه الدول ببذل الجهود اللازمة للتدخل بهدف علاج أو تحسين الوضع.

إن ظاهرة العولمة يصاحبها اتجاه من جانب الدول يهدف إلى تخفيض الإنفاق العام وتخفيض الضرائب وتحرير الأسواق وخاصة سوق العمل وعدم الالتزام السياسي بإجراءات إعادة التوزيع.

وقد أصبح من الضروري الآن تصحيح الأوضاع السلبية التي تخلفها العولمة عن طريق مساعدة من فقدوا وظائفهم وإعادة تشغيلهم وإشراكهم في الحياة العملية وحماية الفئات المضارة في سوق العمل بوضع التنظيم المناسب واللوائح الملائمة كل ذلك يصبح ضرورياً لتدعيم الترابط الاجتماعي واتقاء المخاطر التي يمكن أن تنتج من جراء الاتجاه نحو العولمة.

ولحل هذه المشكلة يجب البحث عن وسائل أكثر فعالية من حيث التكلفة لبلوغ الأهداف الاجتماعية والتقريب بين مستويات الدخل وتحقيق نتائج إيجابية بالنسبة لنظام العمل والعمالة.



دور جامعة طنطا فى المنظومة المتكاملة للتنمية الإدارية

الدكتور فؤاد هراس

فى إطار المنظومة المتكاملة للتنمية الشاملة

التى أرسى دعائمها السيد الرئيس محمد حسنى مبارك

إنتهجت جامعة طنطا نهجا معاصراً بارتياد آفاق جديدة لتحقق رسالتها
ودعم دورها الذى تضطلع به فانطلقت مسيرة العمل بها فى ظل رئاسة
السيد الأستاذ الدكتور / فؤاد خليفة هراس رئيس الجامعة
وفقاً لمنهج محدد وخطة متكاملة وضحت معالمها فى الإنجازات العديدة
التى شهدتها الجامعة فى مختلف المجالات

وقد خطت جامعة طنطا خطوات واسعة فى مجال التنمية الإدارية
حيث اتجهت إلى تطوير العمل الإدارى
بدراسة معدلات الاداء وتحديد المقررات الوظيفية والاهتمام بالتحديث المستمر لمواكبة
الثورة العلمية فى مجال المعرفة والنظم الإدارية المعاصرة

كما إتجهت الجامعة إلى تنفيذ خطط متكاملة للبرامج التدريبية
وتطبيق احدث الوسائل للارتقاء بقدرات عمل الجهاز الإدارى وتطوير البناء التنظيمى والوظيفى
للجامعة وأقسامها المتعددة لتتواءم مع الحركة النامية للتطور المتواصل الذى تشهده الجامعة
وتتناسب مع دور الجامعة كمصدر إشعاع علمى وحضارى
ورافد من روافد التنمية الشاملة للمجتمع



Egyptian Natiinal Railways

Since ,12 July 1851

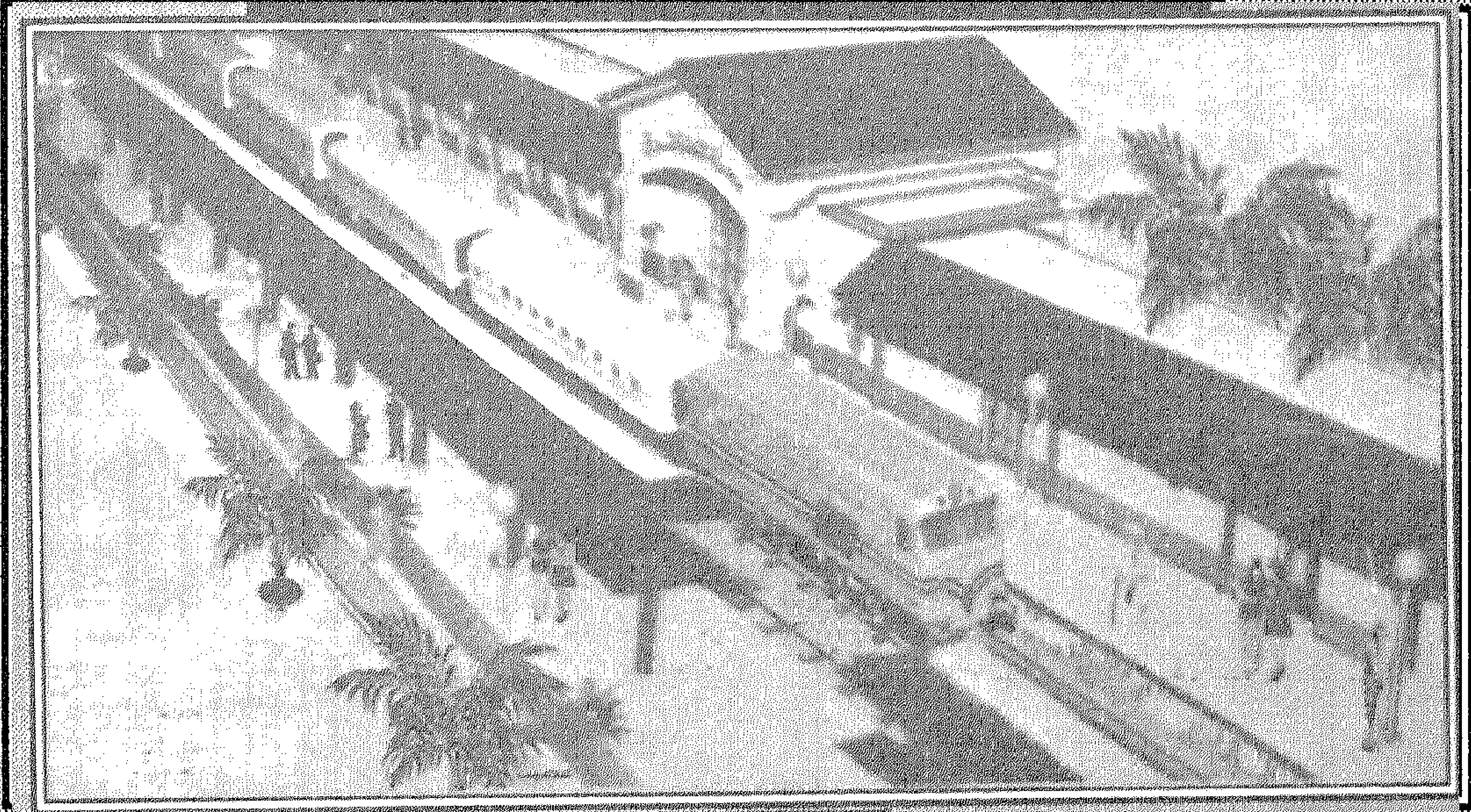
سكك حديد مصر

تأسست ١٢ يوليو سنة ١٨٥١

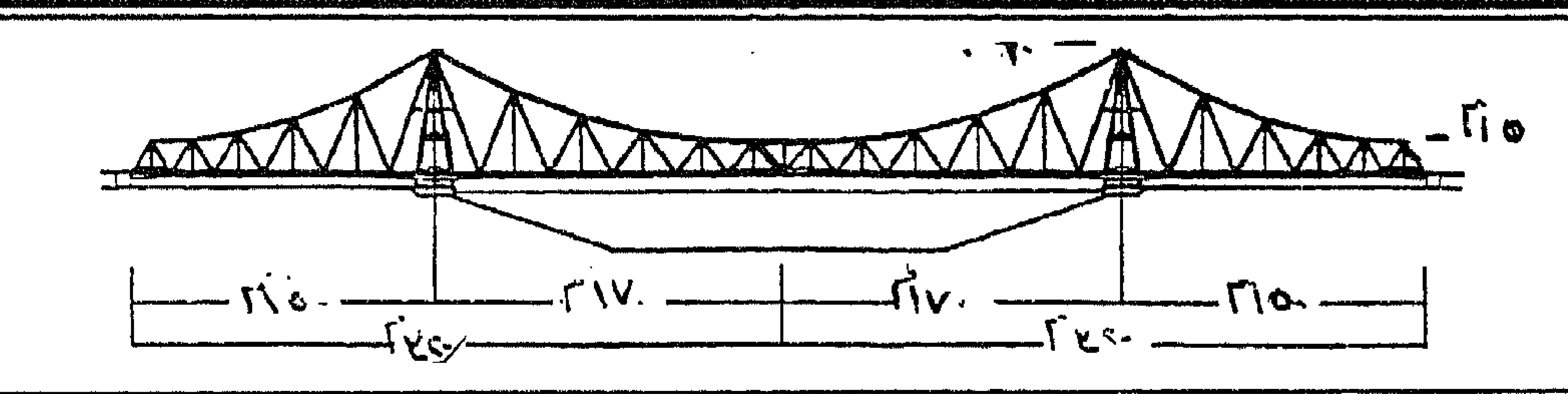
مكتب

رئيس مجلس الإدارة

إنجازات سكك حديد مصر ومشروعاتها المستقبلية



محطة القنطرة شرق



كوبرى الفردان - أكبر كوبرى معدنى متحرك فى العالم

حظيت سكك حديد مصر باهتماماً متميزاً فى عهد فخامة **السيد الرئيس محمد حسنى مبارك** رئيس الجمهورية - مما جعلها الاولى فى قمة اهتمامات الدولة من حيث توسعات شبكة الخطوط الحديدية للربط بين المراكز العمرانية والإقتصادية بوادى النيل والموانىء بشمال والشرق والدلتا وصحراء مصر الشرقية والغربية .

كما شهدت أيضا سكك حديد مصر طفرة كبيرة فى تطوير وتعزيز أسطول القاطرات وأسطول نقل الركاب العادية والمطورة والمكيفة وأسطول نقل عربات البضائع . لتساهم بفاعلية فى الصحوة الكبرى للإقتصاد القومى

ويتصدر هذه الإنجازات المشروعات التالية :

مشروع إزدواج الخط الحديدى (القاهرة / أسوان)

مشروع استكمال إزدواج الخط الحديدى مابين مدينتى القاهرة وأسوان فى المسافة مابين أسيوط حتى أسوان بطول ٥٠٥ كيلو متر وبتكلفة إجمالية بلغت ١٢٣٠ مليون جنيه . لترتفع سرعة سير القطارات إلى ١٢٠ كيلو متر فى الساعة بدلا من سرعة ٦٠ كيلو متر فى الساعة . ولتزيد معه طاقة استيعاب الخط إلى ١٢٠ قطار فى اليوم قبل الإزدواج وليوفر فى زمن الرحلة من القاهرة حتى أسوان ٦ ساعات ليصبح ١٢ ساعة بدلا من ١٨ ساعة وهكذا تضاعفت كل المعدلات .

مشروع الوادى الجديد (قنا / البحر الاحمر)

ولربط محافظة الوادى الجديد بمحافظات الوجه القبلى ومحافظة البحر الاحمر عند سفاجا - قامت الهيئة بإنشاء خط حديدى بطول ٦٨٠ كيلو متر مما استلزم معه إنشاء كوبرى قنا المعدنى بطول ١١٧٥ متر . وكذلك إنشاء وصلة حديدية بطول ١٠٫٥كيلو متر تنتهى بمحطة ركاب وبضائع بمدينة الخارجة عاصمة الوادى الجديد وبتكلفة إجمالية بلغت ١٨٠٥ مليون جنيه واسبوعيا يسير قطار ركاب مابين الخارجة والاقصر لخدمة المدينة بخلاف القطارات اليومية لنقل البضائع التى تتحرك مابين سفاجا وقنا والوادى الجديد . وهكذا أصبح خط (الوادى الجديد / قنا / سفاجا) أول خط حديدى عرضى بعد ما كانت توسعات شبكة الخطوط الحديدية تتبع طول البلاد من الجنوب إلى الشمال فى اتجاه وادى النيل .

مشروع الوصلة الحديدية (الواحة باريس)

ولأول مرة فى تاريخ البلاد تم ربط واحة باريس بمدينة الخارجة بخط حديدى يبلغ ٤٢ كيلو متر . وذلك لخدمة جميع القرى بالمنطقة من خلال خمس محطات هم (التفرع / فلسطين / جدة / بغداد) لينتهى الخط الحديدى بمحطة واحة باريس .

وقد بدأ العمل لتنفيذ هذا المشروع فى ابريل ١٩٩٧ وافتتح الخط فى اعياد أكتوبر ١٩٩٨ بتكلفة إجمالية بلغت ٧٥ مليون جنيه . وبتنفيذ هذا المشروع يتحقق ربط المناطق النائية بالصحراء الغربية بباقى محافظات الجمهورية من خلال شبكة السكك الحديدية .

مشروعات وصلات الربط مع موانى البحر الاحمر وتطوير الخطوط الحديدية المؤدية إلى موانى السويس / بور سعيد / دمياط :

وفى نطاق المشروعات الاستراتيجية للدولة والتى تهدف إلى تنمية وسائل النقل المتعددة الوسائط واللوجستيات بقطاع البحر الاحمر . وذلك بإنشاء الموانى البحرية الجديدة وإقامة المناطق الحرة المتعددة الاغراض - تقوم سكك حديد مصر بتنفيذ وصلات حديدية جديدة لخدمة هذه المشروعات . حيث يتم حاليا إنشاء وصلة جديدة من محطة بالوظة متجهة إلى ميناء شرق التفريعه الجديد بطول ٣٠ كيلو متر . مع إنشاء سكك داخلية للمشروع بطول ١٠ كيلو متر بتكلفة تقديرية حوالى ٧٥ مليون جنيه .

كما انه يجرى حاليا تنفيذ وصلة حديدية جديدة لخدمة المنطقة الاقتصادية للميناء الجديد بشمال غرب خليج السويس بطول ٣٥ كم بتكلفة تقديرية ٧٠ مليون جنيه . وسيشهد النصف الاخير من عام ٢٠٠٢ تشغيل تلك الوصلات .

هذا - وقد سبق قيام الهيئة بتنفيذ وصلات حديدية اخرى تربط جميع موانى الجمهورية (الإسكندرية / الدخلية / دمياط / بور سعيد / السويس / سفاجا) بشبكة السكك الحديدية بإجمالى اطوال بلغت (٣١ كم طوالى بالإضافة إلى ٧٢ كم سكك داخلية) وبتكلفة إجمالية تصل إلى ١٢٠ مليون جنيه .

مشروع الإسماعيلية / رفح

وفى إطار المشروع القومى لتنمية سيناء حتى عام ٢٠١٧ فقد بادرت سكك حديد مصر بإعداد الدراسات الفنية لتنفيذ مشروع إنشاء الخط الحديدى الإسماعيلية / رفح . وذلك باختيار أفضل المسارات لتحقيق الخدمة الطموحة للمجتمعات العمرانية والصناعية والزراعية على السواء . وخاصة بعد مد ترعة السلام إلى سيناء واستزراع مساحات كبيرة . وذلك الخط الذى يتفرع بمنطقة الفردان - غرب قناة السويس - من خط سكك حديد القاهرة / الاسماعيلية عند الكيلو ١٧٠ . ليعبر قناة السويس فى الكيلو ١٢١ من خلال كوبرى الفردان المعدنى المتحرك . أكبر كوبرى معدنى متحرك فى العالم . بطول ٦٤٠ متر . والذى يتكون من جزئين متماثلين لكل منهما كابولى مزدوج بطول ١١٠ متر ويرتكز على دعامات دوران كل جزء منه على احد جانبى القناه كما يبلغ طول الواقى الملاحى الخرسانى من الجانبين ٣٣٠ متر واقصى إرتفاع للهيكل عند الدعامات ٦٠ متر وتبلغ تكلفته ٣٨٥ مليون جنيه وهذا الكوبرى يربط قارة إفريقيا بقارة آسيا .

والخط الحديدى الفردان / رفح يتجه عند الفردان شمالا لمسافة ٥٠ كيلو متر . ثم يتجه شرقا بمحاذاة ساحل البحر المتوسط بشمال سيناء مارا بمنطقة الردويل حتى مدينة رفح على الحدود المصرية بطول ٢٢٥ كيلو متر . وجارى إنشاء عدد ١٣ مبنى محطة على هذا الخط تبدأ من القنطرة شرق وينتهى بمحطة رفح على الحدود المصرية . وقد اقتضى تنفيذ هذا المشروع إنشاء عدة كبارى وبرابخ للسيول . وكذلك تنفيذ نظم تشغيل اشارات واتصالات متطورة باستخدام شبكة الميكروويف . حيث روعى فى تنفيذ هذا المشروع الزيادة المتوقعة لاعداد القطارات التى يتم استيعابها . وذلك بتنفيذ احواش تخزين لقطارات البضائع على جانبى قناة السويس ليتم عبورها كوبرى الفردان خلال فترات السماح بمرور القطارات عليه . ويتفرع من محطة بالوظة وصلة حديدية بطول ٣٠ كيلو متر إلى ميناء شرق التفريعة الجديد ببور سعيد .

وسوف يتم إفتتاح كوبرى الفردان لمسير القطارات عليه متواكبا مع تشغيل المرحلة الاولى من خط الفردان / رفح فى المسافة مابين الفردان بئر العبد بطول ١٠٠ كيلو متر فى اعياد أكتوبر ٢٠٠١ أما باقى المسافة مابين بئر العبد حتى رفح على الحدود المصرية مع فلسطين بطول ١٢٥ كيلو متر فسوف يتم تشغيلها فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٣ وتبلغ التكلفة الإجمالية لهذا المشروع ١٥٠٠ مليون جنيه .

وبذلك تكون سكك حديد مصر قد استعادت وضع نواة قطار الشرق السريع للعبور إلى الدول العربية والاوربية .

التجديد وصيانة الخطوط الحديدية

ولقد سعت الهيئة لرفع كفاءة الخطوط العامة وزيادة سعة الاستيعاب والتي تتوازى مع الخطط السنوية لتجديد وصيانة الخطوط القائمة باستخدام الوسائل الميكانيكية .
والتي تم فيها تجديد (٥٤٤٠ كيلو متر) خلال الفترة من عام ٨١ وحتى يونية (حزيران) ٢٠٠١

تطوير نظم الإشارات وأمان المسير :

وليكتمل منهاج التطوير مع أمان مسير القطارات تم إدخال نظام التحكم الآلي والتلقائي بالخصوص العامة . مع تزويد جميع القطارات بأجهزة التحكم الآلي . بهدف تلافي الأخطاء البشرية . حيث يتم إيقاف القطارات أوتوماتيكيا في حالة الخطر دون إرادة السائق . بالإضافة إلى الارتقاء بمستويات تدريب سائقي القطارات ومساعديهم على أجهزة المحاكي لطرازي القاطرات الرئيسية بالهيئة (ألماني وكندي) . كذلك تم إدخال نظام المراقبة المركزية للسيطرة على حركة مسير القطارات والتي توزعت على ثمانية مناطق بالهيئة . كما تم تزويد جميع القطارات وأكشاك البلوك والأبراج بأجهزة لاسلكية لسرعة الاتصالات وتبادل المعلومات .

تطوير أساطيل الوحدات المتحركة قاطرات وعربات

ومازالت توالي الهيئة عناية واهتماما خاصا بمشروعات تطوير أسطول الوحدات المتحركة بنظام التنفيذ الذاتي بورش الهيئة . حيث يتم حاليا استغلال العربات العادية التي خرجت من الخدمة بإعادة بنائها وتطويرها بورش الهيئة بكوم أبو راضي . لكي تصبح عربات درجة أولى وثانية ونوم ونادي مكيفة ومجهزة بالفيديو والتي بلغت ٢٥٠ عربة . كما تم تطوير عدد ٧٦٠ عربة ركاب عادية من الدرجات الثالثة والثانية العادية إلى عربات مميزة ومطورة وحورس بهدف تحسين الخدمة بالقطارات العادية .

أما في مجال تجديد وإعادة تأهيل أسطول الجر فقد تم تطوير ورش بولاق والتبين والفرز المركزية بالهيئة . وذلك لتنفيذ برامج العمرة الشاملة للقاطرات . حيث تم تنفيذ برنامج المرحلة الأولى منه لعدد ١٠٠ قاطرة من الطرازات الألمانية والأمريكية . ويتم حاليا تنفيذ المرحلة الثانية بالقاطرات الإلمانية بعدد ٤٥ قاطرة والتعاقد على إعادة تأهيل ٦٠ قاطرة أمريكية أخرى . كما تم استيراد عدد ٦٨ قاطرة طراز ألماني حديثة . وكذلك عدد ٣٠ قاطرة طراز أمريكي . ويجري أيضا حاليا تنفيذ برنامج آخر لإعادة تأهيل عربات نقل البضائع لعدد ٨٥٠٠ عربة وتحديث القوة الفرملية لهم لتعمل على رفع السرعات بأمان كامل . وذلك لمجابهة الطلب المتزايد على نقل البضائع بالسكك الحديدية .

تطوير المزلقانات :

هذا وقد بلغ عدد المزلقانات ١٢٧٥ مزلقانا . تم تجهيزها باللافتات الإرشادية والتحذيرية الفسفورية عند نقاط الاقتراب بمداخل المزلقانات . والمزلقانات المنوطة منها تم تجهيزها بإشارات ضوئية متقطعة وأجراس ذات نغمات مرتفعة تسمع من حوالي ٥٠ متر . وكذلك شمل أعمال التطوير إنشاء أكشاك حديثة للخفراء . ويكتمل التجهيز بأرضيات بلاطية متداخلة ذات مواصفات تسمح وتعمل على سيولة المرور . مع إقامة الأسوار والتي يراعي معها السماح بالرؤية من الاتجاهين لضمان مسير السيارات بالإتجاه الصحيح .

تطوير وتحسين الخدمة للمسافرين من الإسكندرية فالقاهرة إلى أسوان :

وفي مجال تطوير وتحسين الخدمة المقدمة للسادة المسافرين بالقطارات . فقد تم إدخال نظام الحجز المسبق للتذاكر المكيفة باستخدام الحاسب الآلي بجميع المحطات المركزية على خطي الإسكندرية / القاهرة والقاهرة / أسوان . وبذلك يتيح هذا النظام للمسافرين إمكانية الحجز المسبق لمدة خمسة عشر يوما متوالية في الإتجاهين . كما يسير للمسافرين صرف التذاكر خلال فترة وجيزة . مما قضى على ظاهرة الازدحام . هذا بخلاف إنشاء مكاتب مجهزة بوحدات طرفية بهذا النظام بمدينتي القاهرة والإسكندرية ومعظم الجامعات المنتشرة بالوجه القبلي . كما يتم حاليا تنفيذ مشروع بإمكانية قيام الراكب باستخراج التذاكر المكيفة باستخدام الإنترنت والتليفونات المحمولة . هذا وقد تم إدخال خدمة الإذاعة المرئية والسمعية لنشر الثقافة . وكذا الخدمة التليفونية بالقطارات التوربينية لرجال الأعمال . وكذلك توافر الخدمة الفندقية والكافتيريات المتميزة . حيث تم إسنادها للشركات العالمية المتخصصة بالإضافة إلى خدمة قطارات النوم .

إدخال خدمة القطار الفائق السرعة :

وفي الألفية الجديدة الحالية . يجب أن تتم عملية ربط شمال الدلتا بجنوب الوادي بقطارات فائقة السرعة تصل إلى ٣٠٠ كيلو متر في الساعة . وقد قاربت سكك حديد مصر - مع الجانب الأسباني - من الإنتهاء من الأعمال الاستشارية ودراسات الجدوى الاقتصادية للمرحلة الأولى لهذا المشروع ليربط الإسكندرية بالجيزة والقاهرة عبر الصحراء الغربية . وذلك لتحقيق الأهداف التالية :

- خدمة المناطق الصناعية التي يمر بها هذا الخط بالموانيء .
- خدمة السياحة وجذب سياحة اليوم الواحد داخل مصر .
- ربط مناطق التعمير الجديدة مع بعضها البعض .
- تنمية المشروعات القومية الكبرى بالصحراء الغربية للعمل على اتساع رقعة وادي النيل .

هذا وسيمتد تنفيذ المشروع في المراحل التالية جنوبا مخترقا الصحراء الغربية إلى أسيوط وسوهاج وقنا والأقصر ثم إلى أسوان .

التدريب :

ويظل الاهتمام الأكبر للهيئة متمثلا في تدريب العاملين بمختلف طوائفهم الفنية . وذلك لتحسين مستواهم الفني لمجابهة التطورات العالمية بنظم التشغيل والصيانة . وذلك من خلال عقد دورات تدريبية سواء بمعهد التدريب المهني بوردان الذي يبعد نحو ٥٠ كيلو متر عن القاهرة ويستوعب ١٠٠٠ دارس في آن واحد بنظام الإقامة والإعاشة الكاملة . أو بمراكز التدريب المنتشرة بمناطق الهيئة والورش المركزية . وكذا مركز تدريب مهني السائقين .

خدمة تطوير سكك حديد مصر :

تخطط وزارة النقل لرفع كفاءة سكك حديد مصر وتحسين خدماتها في عدة محاور رئيسية . تعتمد على إعادة هيكلة الهيئة وتطوير أداء العمل بها . للتوافق مع آليات السوق وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في أنشطتها . للمساهمة في تنفيذ خططها المستقبلية لتطوير الخصوص العالية . وتحديث نوعية القطارات العاملة على هذه الخطوط وكذلك استثمار محطات الركاب الرئيسية لتصبح مراكز تجارية . وتحويل الجر الديزل الحالي بالهيئة إلى نظام الجر الكهربائي لتميز هذه النوعية من الجر بالوفر في استهلاك الطاقة بما يعادل ٣٠٪ . وإمكانية المسير بسرعات عالية تصل إلى ٣٠٠ كيلو متر / ساعة . وحمولة محورية تقدر بـ ٦٥٪ من الحمولة المحورية بنظيرها من القطارات الديزل لتحقيق وفرا في تكاليف صيانة الخطوط الحديدية . كما أن الجر الكهربائي صديق للبيئة .

وللإسراع في تنمية موارد الهيئة لتمويل مشروعاتها الاستثمارية بأقصى كفاءة ممكنة . لاسبيل للهيئة في ذلك إلا بإفساح مساحة كبيرة للقطاع الخاص لمشاركتها في أعمالها .

الموانيء الجافة :

حيث قامت الهيئة بتوقيع عقد مع إحدى شركات القطاع الخاص . لإنشاء وتشغيل ميناء جاف للحاويات في بشتيل بالقاهرة بنظام الإدارة المشتركة . وأن تتولى الشركة على نفقتها إنشاء وتجهيز وتشغيل الميناء التي تنقل إليها الحاويات الواردة للموانيء المصرية بقطارات السكة الحديد . ويتسلمها أصحابها من هذه الساحة بعد التخليص الجمركي داخلها . ويحقق هذا المشروع وفرا على المستوى القومي نتيجة استخدام السكك الحديدية بدلا من مئات الشاحنات الثقيلة التي تتحرك على الطرق السريعة . حيث يتم استلام العملاء لبضائعهم من القاهرة . وقياسا على ذلك . فإن الهيئة تعد لإنشاء ميناء جاف آخر للحاويات بالكيلو ٤٦ خط الواحات البحرية . لخدمة المنطقة الصناعية بمدينة السادس من أكتوبر . وميناء جاف ثالث لخدمة المنطقة الصناعية بمدينة العاشر من رمضان .

ربط المجتمعات العمرانية الجديدة بخطوط كهربائية

وفي إطار خطة وزارة النقل لربط المجتمعات العمرانية الجديدة شرق وغرب القاهرة بوسائل نقل كهربائية سريعة ومباشرة . فقد أشرفت سكك حديد مصر بالتعاون مع مكاتب استشارية إنجليزية وهولندية على الإنتهاء من دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الآتية :

- ربط مدينة عين شمس بالقاهرة والمدن الجديدة حتى مدينة العاشر من رمضان بخطوط سريعة كهربائية . كذلك ربط مدينة الإسكندرية بمدينة برج العرب مرورا بمحرم بك حيث لاتستغرق زمن الرحلة أكثر من ٤٠ دقيقة .

خاتمة :

وأخيرا . يقولون إن الأرقام والإحصائيات هي أفضل تعبير عن الإنجازات . وتظل أطوال الشبكة الحديدية نقله فاصلة ودالة على التطوير . حيث وصلت أطوال الشبكة الحديدية نقله فاصله ودالة على التطوير . حيث وصلت أطوالها حتى الآن ٩٤٠٠ كيلو متر . سكه وأسطول قاطراتها بلغ ٦٧١ قاطرة قدرات مابين ١٦٥٠ حصان و ٢٤٥٠ حصان . وأسطول نقل العربات العادية والمميزة وحورس والمكيفة بعدد ٣٢٠٠ عربة . تنقل ٢ر٣ مليون راكب يوميا من خلال أكثر من ١٣٠٠ قطار في اليوم الواحد . هذا وقد بلغ أسطول عربات البضائع ١٢٠٠٠ عربة متنوعة مختلفة الحمولات بلغت ١٥ مليار جنيه منذ عام ١٩٨١ وحتى يوليو (حزيران) ٢٠٠١ .

وسكك حديد مصر تعمل جاهدة على الاستمرار في تطوير وتحديث خدماتها . وتنطلق بقوه وثبات بما يتوافق مع تحديات القرن الحادي والعشرين . تحت قيادة الزعيم القائد محمد حسني مبارك

الهيئة القومية لسكك حديد مصر - ميدان رمسيس - القاهرة (٥١٥١٠٠٠) (٢٠٢) . (٥٧٧١٣٨٨) (٢٠٢) . فاكس (٥٧٤٠٠٠٠) (٢٠٢)

خصخصة المعاملات الإدارية في الأعمال الحكومية

بقلم الدكتور/ أحمد محمد المصرى
أستاذ متفرغ إدارة الأعمال بكلية التجارة
جامعة الأزهر فرع البنات

تقديم عام:

نشر فى مجلة «أكتوبر» من عدة شهور نص تصريح صادر من شخصية كبيرة على رأس جهاز رقابى هام بالحكومة المصرية يقول فيه أن صغار الموظفين العموميين يقومون بخصخصة الوظائف العامة لصالحهم. وفهم - فى وقتها - أن هذا التصريح يقصد به أن هناك خطر ما يهدد الأداء الحكومى ويجعل التعامل مع صغار الموظفين - وربما غيرهم - يحتاج إلى كثير من الحذر والاحتياط حتى لا تزيد معاناة الجماهير، وتصبح المصالح العامة مهددة بالاستغلال الغير مشروع، مما يفتح المجال أمام الكثيرون الذين يفضلون اتباع الأساليب الملتوية فى الحصول على ما ليس لهم حق فيه، ودفع مبالغ فى مقابل ذلك.

ومن هنا كان من الضرورى طرح هذا الموضوع ومناقشته بأسلوب علمى، والتصدى له حتى لا يتفاقم ويعم الفساد كافة أجهزة الدولة.

أولاً: تشخيص المشكلة:

من المؤكد أن هناك - البعض - الذين - يستغلون وظائفهم العامة فى الإثراء غير المشروع، ومما لا شك فيه أن التصدى لهذه المشكلة يتطلب الأمانة المطلقة من المراقبين، ومراجعة جميع الأعمال التى يمكن أن يحدث فيها انحراف أو استغلال ونسمع - من وقت لآخر - بأن هناك من دفع مبلغ معين وحصل على ترخيص غير قانونى. أو هناك من يضع الكثير من المعوقات أمام الجماهير. وإذا ظهرت المادة تعدل الوضع وأصبح الممنوع والمعقود سهل وبلا عوائق.

وعلى سبيل المثال - ما يحدث فى بعض مكاتب الشهر العقارى والتى ينشر عنها فى الصحف اليومية. أو ما يحدث فى مكاتب التراخيص للمبانى أو الإنشاءات أو غيرها.

ولقد كانت - بعض التصريحات - من كبار المسئولين فى الحكومة فى نهاية عام ١٩٩٩ توضح أن هناك انحرافات عديدة فى المحليات، وحُصرت الأعداد بالمنحرفين بما يزيد عن ثلاثة آلاف موظف كان من الواجب محاسبتهم.

كذلك ما يردده بعض المستثمرين العرب والأجانب من محاولات التعويق فى مكاتب الاستثمار، والجهات الرسمية التى تتعامل معهم، مما دفع البعض منهم إلى العودة إلى بلادهم بلا رجعة، مع ترديد الأقوال عن أهوال الاستثمار فى «مصر».

والسؤال المطروح. كيف يحدث ذلك وما هى أسبابه؟ هل هو ضعف المديرين؟ أم هو التسيّب؟ أم هو أن العقوبات والردع مفقودان؟ أو أن الضوابط الموضوعة هزيلة تسمح بكثير من التلاعب والانحراف؟

وبصفتى من الممارسين للعمل فى عدة أجهزة حكومية، وبتأليفى لعدة كتب فى الإدارة العامة والإدارة المحلية. وأول من تولى الأمانة الفنية لشعبة التنمية الإدارية والتخطيط الإقليمى فى المجالس القومية المتخصصة التابعة لرئاسة الجمهورية فى بداية الثمانينات. أقول أن تشخيصى لهذه السلوكيات من بعض الموظفين العموميين الذين وجدوا أمامهم المجال بلا رقيب أو حسيب، وفى بعض المنشآت الحكومية والمبانى الفاخرة.

ويذكرنى ذلك بما كان يتم فى أواخر السبعينات من محاولات جادة للثورة الإدارية، وتبسيط الإجراءات عن طريق الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، وتشكيل مجموعات متحركة من الخبراء والباحثين، ودراستهم لأماكن العمل على الطبيعة، وكتابة تقارير توضح نقاط الضعف، وصعوبات الأداء، ومنافذ الخدمة، واحتمالات التلاعب، وتشديد الرقابة فى البعض منها.

والتشخيص السليم يقول بأن هناك عدة أسباب لما وصلت إليه الصورة من محاولات الخصخصة هذه.

أسباب وجود محاولات للخصخصة الوظيفية:

يرى البعض أن «الخصخصة» تعبير يطلق على تحويل القطاع العام أو قطاع الأعمال العام إلى القطاع الخاص سواء بنسبة مئوية منه أو بالكامل. ولكن الخصخصة هنا يقصد بها الإثراء غير المشروع من تولى ـ بعض الأفراد ـ مهام وظائف عامة تسمح لهم بذلك.

وإذا أمكن حصر هذه الأسباب فنوجزها فيما يلى:

١ ـ ضعف الأجور:

يقول البعض أن الأجور المنخفضة هى السبب الرئيسى ولكن الحقيقة غير ذلك فلقد زادت الأجور بالإضافات المستمرة والأجر الإضافى والحوافز لكل الموظفين دون تمييز واضح، وأصبحت الأجور حجة لا مبرر لها سوى أن ارتفاع تكاليف المعيشة ووجود ضريبة مبيعات يتحملها محدودى الدخل.

٢ ـ انعدام الضمير لدى الموظف:

الموظف العام الفاقد أو المنعدم الضمير هو الذى يمد يده ويطالب بالرشوة، وأعرف أن هناك بعض هؤلاء من أصحاب المهن القانونية الذين يسمح لهم ضميرهم بإيجاد المخرج والمبرر لإتيان التصرف الخاطئ والذين ينطبق عليهم الآية الكريمة **﴿ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون﴾** صدق الله العظيم.

وهؤلاء لهم جزاء كبير عند الله سبحانه وتعالى.

٣ ـ فقدان الوعى الدينى:

ويقودنا هذا إلى السبب الثالث وهو فقدان الوعى الدينى، والوعى الدينى لا يأخذ بالظاهر دون الباطن. فكل شائبة لها عقوبتها فى الدنيا والآخرة. والمال الحرام لا يطهره أى شىء، لأنه أتى من حيث الحرمانية. ولا يكفى القول وإعلاء الصوت بالدين ولكن المضمون أهم.

٤ ـ ضعف الرقابة:

وهذه نقطة ذات أهمية كبيرة لأنها تبدأ من الرقابة الداخلية قبل الخارجية، وفى النظم الإدارية المتقدمة نجد أن الرقابة الذاتية، والأداء العلنى، والشفافية ما يمنع كثير من السلوكيات الخاطئة فى الأداء الحكومى وإن كان لا يمنعها تمامًا إلا أنه يسرع بالكشف عنها.

٥ ـ اختفاء الردع:

و «الردع» ومعناه أن من يخطئ يحاسب بالعدل وبلا تعسف أو قسوة زائدة. واختفاء الردع معناه لا توجد «عبرة» لدى الموظفين العموميين. وكلما كان البعض يفلتون لعدم كفاية الأدلة، فالمنحرف الذكى هو الذى يتقن فن الانحراف مستندًا لعدم وجود الردع الحاسم والشديد.

٦ ـ استجابة الجمهور لطلبات غير مشروعة:

وهناك من الناس من يستمرئ الغلط ويهوى الوصول على حساب الآخرين، وحتى من كان مدفوعًا بدافع قلة الحيلة فهؤلاء هم الشركاء الذين يجب أن تكون عقوبتهم رادعة وقوية لأن الرائش والمرتشى فى النار.

٧ ـ استغلال بعض الموظفين للجمهور:

لا ينكر أحد أن هناك من الجمهور من يجهل القواعد والقوانين، ويحاول أن يصل إلى مصالح عن طريق بعض النصابين والمضللين. وهذه فرصة للموظفين المنحرفين للاستغلال واستثمار جهل الجمهور.

وهناك أمثلة خطيرة فى بعض التنظيمات الجامعية التى تعمل تحت ستار الفضيلة.

٨ ـ وجود ثغرات فى الأداء:

وإذا راجعنا أداء الموظفين العموميين سوف نجد الكثير من الثغرات فى هذا الأداء والسبب فى ذلك أن جهات كثيرة لا تستعين بأهل الخبرة، وخبراء الأجهزة التنظيمية فى تحسين الأداء ورفع مستواه، وإيضاح خطواته سواء للمؤدى أو المتلقى للخدمة العامة.

٩ ـ كثرة القواعد والقوانين وتناقضها:

والكثرة لا تعنى بالضرورة الحنكة والانضباط لأن الكثير من القواعد والقوانين قد يأتى بكم هائل من التشريعات والقرارات المتناقضة، وخاصة فى مجالات التراخيص والبناء، وأداء الخدمات بلا تحديد واضح من قبل الجهات المختصة.

١٠ ـ التعديلات القانونية بغير دراسة كافية:

ويقول البعض أن التعديلات مطلوبة وملحة لمواجهة التغيرات المستمرة فى المجتمع والأداء. وإذا كنا نوافق على التعديل ولكن يشترط أن يسبقه دراسة كافية وشمول وعمق بحيث لا يخلق مشاكل فى الأداء الحكومى.

١١ ـ سوء اختيار الموظفين العموميين:

ومن الأسباب أيضًا ـ أن الوظيفة العامة أصبحت بلا اختبارات جادة للشخصية والأمانة والصدق وغيرها بخلاف المؤهل العلمى. وكما حدث فى فرنسا فى سنوات مضت أن أنشئت «المدرسة الوطنية للإدارة العامة» وخرجت كوادر مؤهلة ومدربة للوظيفة العامة مما رفع من مستوى الخدمة العامة والأداء الحكومى.

١٢ ـ التساهل وإيجاد المبررات الكاذبة:

ولقد شاهدت فى فترة عملى بالقطاع العام الكثير من التساهل ومحاولة تبرير المواقف، وكنت أتصدى لها بكل قوة بحيث «الحساب العادل» لكل شخص تسول له نفسه بالانحراف والتلاعب، ومهما كان مركزه فى الشركة التى ظلت لسنوات تحقق أرباحًا عالمية. ولم تعرف الخسارة بالرغم من تغير الإدارة العليا عدة مرات.

وهناك العديد من الأسباب، وسوف يجد القارئ أمثلة يشاهدها بنفسه من يوم لآخر عند تعامله مع الأجهزة الحكومية.

الختام:

وفى الختام نقول بأن المشاكل لن تنتهى فى يوم وليلة. ومهمة المختصين مستمرة ولن تتوقف ويلزم أن تأخذ الأمور بجدية وبتشدد حتى لا تستمر عملية الخصخصة الوظيفية من صغار الموظفين وإذا طبقت الدولة «الإصلاح الإدارى» فيجب أن يعتمد على الواقع والمنطق والتنمية الذاتية. وعلاج الانحرافات بشدة حتى لا تتفاقم ويصبح العلاج من أصعب الأمور.

والله ولى التوفيق.

دكتور/ أحمد محمد المصرى

يوليو سنة ٢٠٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم



المؤسسة الإجتماعية العمالية
فى سطور

الاتحاد العام لنقابات عمال مصر
المؤسسة الاجتماعية العمالية
شبرا الخيمة
تليفون: ٢٤٤١٤٥٢

تم إنشاء المؤسسة الإجتماعية العمالية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٦ لسنة ٦١ وهي مؤسسة ذات نفع عام لها الشخصية الإعتبارية وفقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ٧٦ وتتبع الإتحاد العام لنقابات عمال مصر.
وتقوم المؤسسة بنشر الوعى الإجتماعى والثقافى والرياضى بين جموع العاملين من خلال المنشآت الموجودة بها وهى:

١ - استاد كرة قدم مضاء لإقامة المباريات ليلا يتسع لحوالى عشرة آلاف متفرج.
٢ - ملاعب رياضية مختلفة (طائرة سلسه - يد كارتيه) ويبلغ عدد الممارسين لهذه الأنشطة حوالى خمسة آلاف لا عب ولاعبه عن عام ٢٠٠٠/٩٩.
٣ - المؤسسة بها فرق رياضة مختلفة مكونة من ابناء العمال والعاملات فى كل الألعاب الرياضية سواء الجماعية أو الفردية وهي مشتركة بهذه الفرق فى الدورى الخاص بكل لعبة وبلغ عدد المتضمنين لهذه الفرق عن عام ٢٠٠٠/٩٩ حوالى ستة آلاف لا عب ولاعبه.
٤ - حمام سباحة للكبار - حمام سباحة للأطفال ويبلغ عدد المترددين على هذا النشاط الصيفى حوالى خمسة آلاف من الجنسين.
٥ - حديقة ألعاب للأطفال تتسع لحوالى (٥٠٠ طفل)
٦ - صالة للألعاب الرياضية وتضم بعض الأجهزة وكذلك جهاز ساونا وقد بلغ عدد المترددين على هذه الصالة حوالى ثلاثة آلاف رياضى من الجنسين خلال عام ٢٠٠٠/٩٩.
٧ - صالة مفتوحة للبليارد ويتردد عليها يوميا حوالى مائتان لاعب ولاعبة خلال عام ٢٠٠٠/٩٩.
٨ - صالة للمصارعة الحره والرومانية ويمارس هذه اللعبة مايقرب من ألف لاعب وتشترك المؤسسة فى البطولات التي يقيمها اتحاد هذه اللعبة.
٩ - أماكن لممارسة الأنشطة الثقافية والفنية والإجتماعية ويبلغ عدد الممارسين لهذا النشاط عن عام ٢٠٠٠/٩٩ حوالى الفان وخمسمائة عامل وعاملة.
١٠ - مركز لتعليم الكمبيوتر ويلغ عدد المترددين عليه عن عام ٢٠٠٠/٩٩ حوالى الفان متدرب ومتدربه.
١١ - قاعة مكيفة بتكييف مركزى تتسع لحوالى ٥٠٠ فرد يقام عليها كافة الندوات والاحتفالات فى الأعياد القومية والمناسبات المختلفة.

مدرسة مصر الخاصة

تابعة للمؤسسة الإجتماعية العمالية وتتسع إلى ٨٠٠ طالب وطالبه وهى مقامه على مساحة (٨٠٠م٢) تقريبا بأرض الفرنوانى بشبرا الخيمة - هذا بخلاف مبنى ملحق لرياض الأطفال الذى يوجد داخل مبنى المؤسسة الإجتماعية العمالية وتضم المدرسة نخبة ممتازة من المدرسين والمدرسات المتخصصين فى جميع المراحل التعليمية المختلفة وتحقق المدرسة بصفه دائمة نتائج مبهرة.

مدير عام المؤسسة

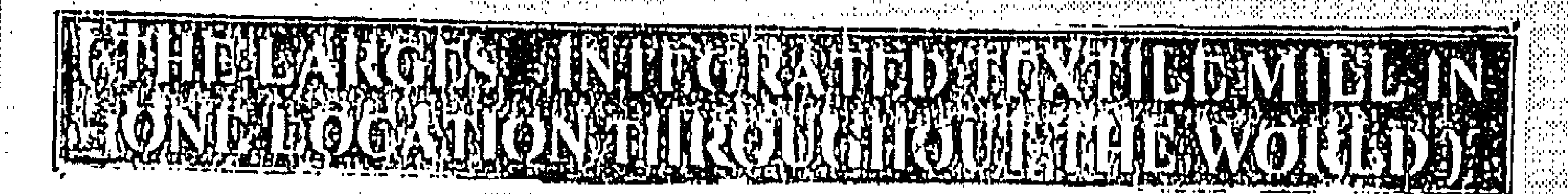
(فتحى نعمة الله)

شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى

تأسست شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى تحت اسم (شركة مصر لغزل ونسيج القطن) كشركة مساهمة مصرية بموجب المرسوم الملكى الصادر بدار المفوضية الملكية المصرية بباريس فى ٢٦ أغسطس ١٩٢٧ ، وقد عدل اسم الشركة إلى (شركة مصر للغزل والنسيج) بموجب قرار الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة فى يونيو ١٩٣٤ م والمرسوم الصادر فى سبتمبر ١٩٤١

تعمل الشركة فى مجال صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والتبيض والصباغة والتجهيز النهائى وتجارة الخيوط والمنسوجات وشراء وبيع الاقطان زهرا وشعرا ومخلفاتها فى الداخل والخارج

وتعتبر شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى أضخم مصنع متكامل للمنتجات القطنية والصوفية والملابس الجاهزة فى العالم وهذا مايحدده الاسم الذى يطلقونه عليها



- تأسست الشركة كأولى مشروعات بنك مصر والذى كان يرأسه الاقتصادى المصرى الكبير المرحوم / محمد طلعت حرب باشا ، برأس مال أصلى قدرة ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى ، وأدى الطلب المتزايد على منتجات الشركة إلى التوسع المستمر حتى بلغ رأس المال الآن ٣٠و٠٠٠و٠٠٠ جنيه .
- استخدمت الشركة فى الإبتداء ٢٠٠٠ عامل بمتوسط أجر سنوى ١٢ر٥ جنيه للعامل ، تزايد العاملون منذ ذلك الحين حتى بلغوا ٢٩ر٠٠٠ عامل بمتوسط أجر سنوى يبلغ ٧٠٠٠ جنيه وبلغ مجموع أجورهم ٢١٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه سنويا .

ومن الجدير بالذكر أن حوالى سدس القوى العاملة من الإناث ، يعملن خلال الوردية النهارية فقط فى أماكن تلائم طبيعتهن مثل : الملابس الجاهزة ، ورفى الملابس الصوفية ومستشفى الشركة ومصنع القطن الطبى .

- فى بداية المشروع ، كانت الشركة تشغل مساحة قدرها ٣٢ فدانا ، ثم زادت تدريجيا إلى أن بلغت ٦٠٠ فدانا تشغل المصانع ٣٤٠ فدانا بينما تغطى المراكز الإجتماعية والمساكن والملاعب المساحة الباقية .
- بدأ المشروع بمصنع غزل وحيد بطاقة ١٢ر٠٠٠ مغزل وصالة نسيج واحدة يدور بها ٤٨٠ نولا آليا . والآن تبلغ الطاقة الآلية ٣٣٦ر٠٠٠ مغزل تدور فى ثمانية مصانع غزل ، و ٢٥٠٠ نولا آليا فى ١٢ صالة نسيج من أحدث الطرز العالية .
- تمتلك الشركة قطاعا كاملا لتجهيز الأقمشة القطنية يشتمل على عمليات : التبيض والصباغة والطباعة لإكساب الأقمشة الخام المظهر النهائى الذى ستصل به إلى العميل .

وكافة أقسام التجهيز مزودة بأحدث الآلات وتستخدم أفضل الصبغات التى تنتجها الشركات ذات الشهرة العالمية حفاظا من الشركة على تميز منتجاتها فى المظهر والجودة .

- كما أن بالشركة مصنعا كاملا للصوف تأسس فى عام ١٩٣٩ ، يشتمل على أقسام الغزل والنسيج والتجهيز .
يبلغ إنتاج المصنع ٤٠٠٠ طن من الخيوط المختلفة لأغراض النسيج والتريكو . كما يبلغ إنتاج الأقمشة الصوفية حوالى ٤ر٠٠٠ر٠٠٠ مترا من أقمشة السيدات والرجالى بالإضافة إلى مايقرب من ٧٥٠ر٠٠٠ بطانية سادة وجاكارد بجميع مقاساتها ويفى المصنع بجزء كبير من احتياجات السوق المحلية وأصبحت منتجاتها الصوفية تضارع أرقى الأصناف العالمية .
- تنفرد الشركة بأنها تضم أكبر مصنع فى الشرق الأوسط لإنتاج القطن الطبى والغيارات الطبية والأربطة الشاش ، تفى إحتياجات السوق المحلية ويتم تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية ، حيث يبلغ انتاجه حوالى ٢١٥٠ طن من القطن الطبى ومايقرب من ٨ مليون رباط شاش .
- تضم الشركة ٨ مصانع للملابس الجاهزة بطاقة آلية تبلغ ٢٠٠٠ ماكينة من أحدث الطرز العالمية ، وتنتج حوالى ٥ر٠٠٠ر٠٠٠ قطعة من الملابس الجاهزة سنويا تشتمل على :

البدل الرجالي الشتوية والصيفية والقمصان والبيجامات ، إلى جانب الجيبات والتاييرات ومفارش السفرة والملايات وأكياس المخدات .. مسايرة أرقى المستويات والتصميمات العالمية ، يتم تصدير ها حاليا إلى العديد من الدول الأوربية والولايات المتحدة بدرجة فائقة من الجودة .

- تقوم بخدمة المصانع الإنتاجية مجموعة متكاملة من الورش الانشائية وورش الصيانة والكهرباء لتصنيع قطع الغيار وعمل الصيانات اللازمة .
- كما أن بالشركة قطاع كامل للتدريب المهنى يقوم بتوفير العمالة الفنية المدربة فى كافة الأعمال والتخصصات ، كما يقوم بتنظيم دورات تدريبية لعمال وموظفى الشركات الشقيقة .
- لاتدخر الشركة جهدا فى إدخال التكنولوجيا الحديثة لتطوير نظمها الإدارية ، لذلك فقد أنشأت الشركة مركزا للحاسب الآلى ونظام الميكروفيلم توفيرا للجهد ولسرعة الحصول على البيانات والمعلومات ، وكانت بذلك أولى الشركات التى تستخدم هذا النظام فى مصر .
- وانطلاقا من سياسة الإكتفاء الذاتى ، فقد أنشأت الشركة محطتين رئيسيتين للكهرباء والبخار ، ومحطة مياه ، بالإضافة إلى محطة لمعالجة مياه الصرف الصناعي وذلك للحفاظ على بيئة مدينة المحلة الكبرى حيث تستخدم المياه المعالجة فى رى عدد كبير من الافدنة الزراعية المحيطة بالشركة ، بالإضافة إلى ثلاث محطات للإطفاء .
- هذا إلى جانب مصنع لإنتاج الأزرار والأكياس البلاستيك اللازمة لتعبئة المنتجات توفيرا للوقت وتقليلا للتكلفة النهائية للمنتج مما يتيح طرح منتجاتنا بالأسواق بأسعار لاتقبل المنافسة .

حجم الإنتاج :

غزل القطن	٤٠	ألف طن
نسيج القطن	١٠٠	مليون متر
غزل الصوف	٤٠٠٠	طن
نسيج الصوف	٤	مليون متر
بطاطين صوفية	٧٥٠	ألف بطانية
ملابس جاهزة	٥	مليون قطعة
القطن الطبى	٢١٥٠	طن
الوبريـــات	١٠٠٠	طن
أربطة شــاش	٨	مليون رباط

المبيعات والصادرات :

بلغت قيمة المبيعات السنوية للشركة خلال العام المالى المنصرم حوالى ٨٠٠ مليون جنيه ، منها ٣٥٠ مليون جنيه مبيعات محلية وحوالى ٤٥٠ مليون جنيه صادرات إلى أكثر من ثلاثون دولة فى مختلف أنحاء العالم .

وبنظرة عاجلة إلى أرقام الصادرات فى السنوات القليلة الماضية ، نجد أن حجم الصادرات قد أرتفع من نسبة ٢٥٪ من إجمالى المبيعات أكثر من ٥٦٪ ، مما يعطى مؤشرا إيجابيا على مدى نجاح شركتنا العملاقة فى الحفاظ على عملائها إلى جانب فتح أسواق جديدة لما نتميز به منتجاتنا من جودة عالية ، وأسعار لاتنافس ، بالإضافة إلى سياسة الإحلال والتجديد التى تنتهجها الشركة فى مجال التصنيع .

وإيمانا من الشركة بأن العنصر البشرى هو أهم وأغلى عناصر العملية الإنتاجية ، فقد قدمت شركتنا العديد والعديد من الخدمات الإجتماعية والصحية للحفاظ على هذا العنصر الحيوى ، مما لا يتسع المجال هنا لذكر كافة الخدمات المقدمة ولكن سوف نذكر بعض هذه الخدمات على سبيل المثال لا الحصر :

★ ثلاث مدن سكنية بأجور رمزية يقطن بها الجزء الأكبر من جمهور العاملين بالشركة .
★ حضانتان لأبناء العاملات تستقبل من سن ٦ شهور وحتى سن ٦ سنوات .
★ مستشفى مزودة بأحدث الأجهزة الطبية بطاقة ٣٦٠ سرسر وحجرتان للعمليات مجانية العلاج لجمهور العاملين وبأجر رمزي لأسر هم .
★ حمام سباحة أولمبى وصالة جمنزيوم ومجموعة متكاملة من الملاعب التدريبية .

★ اسطول من اتوبيسات الشركة لنقل ابناء العاملين من وإلى المدارس والجامعات .
★ رحلات ترفيهية يومية إلى القاهرة والمدن الشاطئية للترفيه عن العمال . بالإضافة إلى إقامة مصايف بأجور زهيدة .

وحرصا من الشركة الأم على رعاية العاملين بها . وتحقيقا لسبيل الراحة والاستقرار النفسى لهم بهدف تحسين وزيادة الإنتاج قامت الشركة بإنشاء العديد من الجمعيات التعاونية بمدينة المحلة الكبرى ومراكزها لتكون بمثابة منافذ بيع لكافة منتجات الشركة والشركات الأخرى بأسعار مخفضة خدمة لجمهور مدينة المحلة الكبرى .

.. وعرفنا بالجميل من شركتنا لمدينة المحلة الكبرى التى تحمل اسمها . فقد عبرت الشركة عن هذا العرفان فى صورة خدمات كبيرة ومتنوعة منها :

فى مجال الرعاية الصحية :

- بناء مستشفى للصدر بالمدينة
- بناء قسمين فى مستشفى المبرة
- بناء قسمين فى مستشفى الحميات
- بناء قسم فى المستشفى الأميرى

وقد جهزت الشركة تلك الأقسام بالمعدات وقدمتها إلى وزارة الصحة .

فى مجال التعليم :

تم بناء تسعة مدارس ابتدائية وإعدادية وثانوية . تم تأثيثها بالكامل وتسليمها إلى وزارة التربية والتعليم لتتولى إدارتها .

فى مجال المواصلات :

عقدت الشركة اتفاقا بينها وبين هيئة السكك الحديدية لعمل برنامج تسيير قطارات حتى يتمكن العمال القاطنون على مسافة ٦٠ . ٧٠ كليو متر للوصول إلى وردياتهم فى المواعيد المحددة .
كما عقدت الشركة اتفاقا آخر مع مرفق النقل الداخلى لتسيير عربات أتوبيس لنقل العمال القاطنين فى قرى ومراكز المحلة الكبرى .

فى مجال الإجتماعيات :

تقدم الشركة الإعانات المستمرة للجمعيات المحلية بالمدينة إلى جانب قيام الشركة بتوفير اماكن لعقد الندوات والمؤتمرات لكافة الهيئات بالمدينة .

والله ولى التوفيق ..

مع تحيات العلاقات العامة



الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحى
مكاتب الهيئة الداخلية

اسم المكتب	العنوان	التليفون	كود
١ - المركز الرئيسى	برج مصر للسياحة العباسية	٢٨٤١٩٧٠ ٢٨٣٩٩٦٨ ف٢٨٥٤٣٦٣	٠٢
القاهرة الكبرى			
١ - عدلى	٥ ش عدلى	٣٩١٣٤٥٤	٠٢
٢ - الهرم	ش الهرم أمام مينا هاوس.	٣٨٥٠٢٥٩	
٣ - المطار	المطار الدولى المطار الجديد	٢٩١٤٢٥٥ ٦٦ ٢٢٢٧ ٧٧ ٢٢٢٤	
الاسكندرية			
١ - محطة الرمل	ميدان سعد زغلول	٨٠٧٩٨٥	٠٣
٢ - النزهة	مطار النزهه	٤٢٠٢٠٢١	
٣ - محطة الركاب البحريه	ميناء الاسكندرية	٨٠٣٤٩٤	
٤ - السكه الحديد	محطة مصر سيدى جابر	٤٩٢٥٩٨٥ ٨٠٧٦١١	
بورسعيد			
١ - المكتب الرئيسى	عمارة المساجيرى ش فلسطين	٢٣٥٢٨٩	٠٦٦
٢ - مكتب الميناء	داخل الدائرة الجمركية باب (٢٠)	٢٢١٦٨٧	
السويس			
١ - المكتب الرئيسى.	مبنى المجمع السياحى ش القناة - بورتوفيق	٢٢١١٤١ ٢٢٣٥٨٩	٠٦٢
- مكتب الميناء	ميناء بورتوفيق	٢٢٢٠٤	

اسم المكتب	العنوان	التليفون	كود
البحر الأحمر			
الغردقة	ش بنك مصر القديمة	٤٤٠٥١٣	٠٦٥
المنيا			
مكتب شئون السياحة	محافظة المنيا	٣٢٠١٥٠	٠٨٦
الأقصر			
استعلامات الأقصر	ش النيل - السوق السياحى	٣٧٢٢١٥	٠٩٥
مطار الاقصر		٣٧٢٢٩٤	
اسوان			
استعلامات اسوان	السوق السياحى	٣٢٣٢٩٧	٠٩٧
الوادى الجديد			
استعلامات الوادى	الخارجة - مبنى المحافظة	٩٠١٢٠٦	٠٨٨
شمال سيناء			
العريش	ش الفريق فؤاد ذكرى	ت شرطة السياحة ٣٤١٠١٦	٠٦٨
مرسى مطروح			
مطروح	مبنى محافظة مطروح	٩٣١٨٤١	٠٣
سيوه	مبنى مجلس المدينة	٢٢٨٣٥٥	٠٦٤



الجديد فى التشريعات الوظيفية

إعداد
سلوى حسين الروينى
باحثة بالإدارة المركزية للشكاوى والتفتيش
بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

ننشر فى هذا الباب النصوص الكاملة لأهم ما صدر حديثًا من القوانين والقرارات المتصلة بالشئون الوظيفية حسب تدرجها التشريعى وتسلسلها التاريخى.

وكذلك ننشر فى هذا الباب الكتب الدورية الصادرة حديثًا عن وزير الدولة للتنمية الإدارية من أجل معاونة القائمين بتطبيق قوانين ونظم الخدمة المدنية فى مختلف قطاعات الدولة على متابعة كل ما هو جديد متعلق بأعمالهم بهدف المعاونة على التطبيق الصحيح لنظم الخدمة الوظيفية ورفع معدلات الأداء وحسمًا للشكاوى الناجمة عن التطبيق الخاطئ وهى إحدى الرسالات الهامة التى تحرص المجلة على تقديمها دائمًا فى كل عدد.

وفى هذا العدد ننشر الآتى :

أولاً : القوانين :

- قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١ بتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من الضريبة العامة على المبيعات المنصوص عليها فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١.
- قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠١ بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة.
- قانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعى.
- قانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠١ بزيادة المعاشات العسكرية وتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥.

الجريدة الرسمية العدد ٢١ تابع ٢٤/ ٥/ ٢٠٠١

- قانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠١ بتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.

(الجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكرر (أ) فى ٢٤/ ٦/ ٢٠٠١)

ثانيًا : قرارات رئيس الجمهورية :

قرار رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٠١ فى شأن إنشاء مركز معلومات التجارة.

الجريدة الرسمية العدد ١٩ تابع ١٠/ ٥/ ٢٠٠١

قرار رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠١ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات.

الجريدة الرسمية العدد ٢٣ فى ٧/ ٦/ ٢٠٠١

ثالثًا : قرارات رئيس مجلس الوزراء :

قرار رقم ٥٥٧ لسنة ٢٠٠١ فى شأن إنشاء لجنة مراجعة وتدقيق البيانات على مستوى جمهورية مصر العربية.

الجريدة الرسمية العدد ٩٩ فى ٦/ ٥/ ٢٠٠١

قرار رقم ٨١٦ لسنة ٢٠٠١ باستمرار العمل بأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤ لسنة ٨١.

الجريدة الرسمية العدد ٢٦ فى ٢٨/ ٦/ ٢٠٠١

رابعًا : قرارات الوزراء :

وزير التربية والتعليم :

قرار وزارى رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠١ فى ٨/ ٥/ ٢٠٠١ بشأن تغيير المسمى الرسمى لشهادة الثانوية الإيطالية.

الوقائع المصرية العدد ١١٣ فى ٢٢/ ٥/ ٢٠٠١

وزير المالية :

قرار رقم ٤٨٦ لسنة ٢٠٠١ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية.

الوقائع المصرية العدد ٩٤ تابع فى ٢٩/ ٤/ ٢٠٠١

قرار رقم ٦٩٤ لسنة ٢٠٠١ بقواعد صرف العلاوة الخاصة الشهرية المقررة وفقًا للقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠١.

الوقائع المصرية العدد ١٣٤ فى ١٧/ ٦/ ٢٠٠١

وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية :

قرار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠١ بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ٦٣ لسنة ٢٠٠٠ بشأن أجر الاشتراك المتغير.

الوقائع المصرية العدد ١٠٢ تابع فى ٩/ ٥/ ٢٠٠١

وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى:

قرار وزارى رقم ٢٣٩ لسنة ٢٠٠١ بشأن إنشاء شعبة نظم المعلومات الإدارية بالمعهد العالى للأكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر.

الوقائع المصرية العدد ١٣١ تابع فى ١٣/ ٦/ ٢٠٠١

قرار وزارى رقم ٦٤٨ لسنة ٢٠٠١ بتعديل المادة (١)، (٣) من القرار الوزارى رقم ٥٣ فى ١٦/ ٥/ ٩٩.

الوقائع المصرية العدد ١٢٦ تابع فى ٧/ ٦/ ٢٠٠١

قرار وزارى رقم ٣٧٣ لسنة ٢٠٠١ بشأن إنشاء شعبة علوم الحاسب بالمعهد التكنولوچى العالى بمدينة العاشر من رمضان.

الوقائع المصرية العدد ٩٦ تابع فى ٢/ ٥/ ٢٠٠١

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية :

قرار رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠٠١ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادر بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣.

الوقائع المصرية العدد ١٠٨ تابع (أ) فى ١٦/ ٥/ ٢٠٠١

خامسًا : الكتب الدورية:

- كتاب دورى رقم ٣ بشأن تطوير اختصاصات التقسيم التنظيمى للتوثيق والمكتبات بمراكز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار بالوحدات الإدارية المختلفة.
- كتاب دورى رقم ٤ بشأن أن السن القانونية لترك الخدمة تحكمه المواد ٩٥، ٩٥ مكررًا، ٩٥ مكررًا (أ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ٧٨ والذى لم يمسه التعديل منذ صدوره.

- كتاب دورى رقم ٥ بشأن المبادئ الحاكمة لتنفيذ توصيات لجان التوفيق فى المنازعات التى تكون الوزارات والأشخاص الاعتبارية العامة طرفًا فيها.

أولاً : القوانين :

قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١
بتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة
من الضريبة العامة على المبيعات
المنصوص عليها فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه، وقد أصدرناه؛

(المادة الأولى)

تسرى اعتبارًا من تاريخ العمل بهذا القانون المرحلتان الثانية والثالثة من مراحل تطبيق الضريبة العامة على المبيعات المنصوص عليها فى قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١.

ومع عدم الإخلال بحد التسجيل المنصوص عليه فى ذلك القانون بالنسبة للمنتج الصناعى ومؤدى الخدمة والمستورد ومنتج سلع الجدول رقم (١) المرافق لذات القانون يكون حد التسجيل للتاجر مائة وخمسين ألف جنيه.

وعلى التاجر المكلف وفقًا لأحكام هذا القانون أن يتقدم إلى مصلحة الضرائب على المبيعات لتسجيل اسمه وبياناته وفقًا للأحكام المنصوص عليها بالمادة (١٨) من ذات القانون. وذلك خلال ثلاثين يومًا من تاريخ العمل بهذا القانون، على أن يتم تحصيل الضريبة اعتبارًا من أول الشهر التالى لانتهاء تلك المدة.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتبارًا من اليوم التالى لتاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى غرة ربيع الأول سنة ١٤٢٢هـ (الموافق ٢٤ مايو سنة ٢٠٠١م).

حسنى مبارك

الجريدة الرسمية العدد ٢١ تابع فى ٢٤/ ٥/ ٢٠٠١

قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠١
بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه، وقد أصدرناه؛

(المادة الأولى)

يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة (١٠٪) من الأجر الأساسى لكل منهم فى ٣٠/ ٦/ ٢٠٠١ أو فى تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ، ولا تعتبر هذه العلاوة جزءًا من الأجر الأساسى للعامل، ولا تخضع لأية ضرائب أو رسوم.

ويصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه العلاوة الخاصة.

(المادة الثانية)

يقصد بالعاملين بالدولة فى تطبيق أحكام هذا القانون العاملون داخل جمهورية مصر العربية الدائمون والمؤقتون بمكافآت شاملة بالجهاز الإدارى للدولة، أو بوحدات الإدارة المحلية، أو بالهيئات العامة، أو بالمؤسسات العامة، أو بشركات القطاع العام، أو بشركات قطاع الأعمال العام، وكذلك العاملون بالدولة الذين تنظم شئون توظفهم قوانين أو لوائح خاصة، وذوو المناصب العامة والربط الثابت.

(المادة الثالثة)

لا يجوز الجمع بين العلاوة الخاصة المنصوص عليها فى هذا القانون وبين الزيادة التى تتقرر اعتبارًا من أول يوليو سنة ٢٠٠١ فى المعاش المستحق للعامل عن نفسه، وذلك بمراعاة ما يأتى:

١ - إذا كانت سن العامل أقل من الستين استحق العلاوة الخاصة، فإذا كانت هذه العلاوة أقل من الزيادة فى المعاش زيد المعاش بمقدار الفرق بينهما.

٢ - إذا كانت سن العامل ستين سنة فأكثر استحق الزيادة فى المعاش، فإذا كانت الزيادة فى المعاش أقل من العلاوة أدى إليه الفرق بينهما من الجهة التى يعمل بها.

(المادة الرابعة)

تضم العلاوة الخاصة المقررة بهذا القانون إلى الأجور الأساسية للخاضعين لأحكامه اعتبارًا من أول يوليو سنة ٢٠٠٦ ولو تجاوز بها العامل نهاية ربط الدرجة أو المربوط الثابت المقرر لوظيفته أو منصبه، ولا يترتب على الضم حرمان العامل من الحصول على العلاوات الدورية أو الإضافية أو التشجيعية أو علاوات الترقية طبقًا للأحكام المنظمة لها فى القوانين أو اللوائح، وذلك بافتراض عدم ضم هذه العلاوة.

ولا تخضع العلاوة المضمومة لأية ضرائب أو رسوم، ويعامل بذات المعاملة المقررة بهذه المادة من يعين اعتبارًا من أول يوليو سنة ٢٠٠١.

(المادة الخامسة)

لا تخضع للضرائب والرسوم العلاوة الخاصة التى تقرر للعاملين بالقطاع الخاص اعتبارًا من أول يوليو سنة ٢٠٠١ وبما لا يجاوز (١٠٪) من الأجر الأساسى للعامل فى ٣٠/ ٦/ ٢٠٠١.

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتبارًا من أول يوليو سنة ٢٠٠١.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى غرة ربيع الأول سنة ١٤٢٢هـ (الموافق ٢٤ مايو سنة ٢٠٠١م).

حسنى مبارك

الجريدة الرسمية العدد ٢١ تابع فى ٢٤/ ٥/ ٢٠٠١

قانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١
بزيادة المعاشات
وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعى

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه، وقد أصدرناه؛

(المادة الأولى)

تزاد بنسبة (١٠٪) اعتبارًا من ١/ ٧/ ٢٠٠١ المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ، وفقًا لأحكام القوانين التالية:

١ - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية.

٢ - قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

٣ - قانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦.

٤ - قانون التأمين الاجتماعى على العاملين المصريين فى الخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨.

٥ - القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

وتعتبر هذه الزيادة جزءًا من المعاش، وتسرى فى شأنها جميع أحكامه، وذلك بمراعاة ما يأتى:

١ - تحسب الزيادة على أساس مجموع المعاش المستحق عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش والزيادات والإعانات فى ٣٠/٦/٢٠٠١.

وبالنسبة للمعاملين بقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، يراعى ما يأتى:

(أ) يقصدبالمعاش الذى تحسب على أساسه الزيادة معاش الأجر الأساسى.

(ب) لا تعتبر إعانة العجز الكامل جزءًا من المعاش الذى تحسب على أساسه الزيادة.

٢ - تكون الزيادة بحد أدنى عشرة جنيهات وبحد أقصى ستون جنيهًا شهريًا.

٣ - تستحق الزيادة بالإضافة إلى الحدود الدنيا للمعاش.

٤ - تستحق الزيادة بالإضافة إلى الحدود القصوى للمعاش.

٥ - تستحق الزيادة بالنسبة للمعاملين بقانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم، وقانون التأمين الاجتماعى للعاملين المصريين بالخارج المشار إليهما، بالإضافة إلى الحد الأقصى للمعاش والزيادات والإعانات.

٦ - توزع الزيادة بين المستحقين بنسبة ما يصرف لهم من المعاش بافتراض وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش فى ٣٠/٦/٢٠٠١.

ولا تسرى هذه الزيادة على معاش العجز الجزئى الذى لم يؤد إلى إنهاء الخدمة.

وتتحمل الخزانة العامة بقيمة هذه الزيادة.

(المادة الثانية)

يضاف لمعاش الأجر المتغير المحسوب وفقًا لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المستحق اعتبارًا من ١/٧/٢٠٠١ للمؤمن عليه الذى تسرى بشأنه العلاوة الخاصة المقررة اعتبارًا من ١/٧/٢٠٠١ زيادة بواقع (٨٠٪) من قيمة هذه العلاوة، وذلك متى توافرت الشروط الآتية:

١ - أن يكون استحقاق المعاش فى حالات بلوغ سن الشيخوخة أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه.

٢ - أن يكون المؤمن عليه فى تاريخ انتهاء الخدمة مشتركًا عن العلاوة المشار إليها.

ويراعى فى شأن هذه الزيادة ما يأتى:

(أ) تحسب قيمة الزيادة على أساس قيمة العلاوة منسوبة إلى أجر اشتراك المؤمن عليه الأساسى المنصوص عليه بقانون التأمين الاجتماعى المشار إليه، وذلك بما لا يجاوز الحد الأقصى لأجر الاشتراك المشار إليه فى ٣٠/٦/١٩٩٢.

(ب) تستحق الزيادة دون التقيد بالحدود القصوى للمعاش.

(جـ) بالنسبة للمؤمن عليه العائد لمجال تطبيق قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه، والذى كان قد سبق منحه أيًا من الزيادتين المقررتين بهذا القانون أو أى زيادة مماثلة مقررة بقانون آخر، يستحق أفضل الزيادتين.

وتتحمل الخزانة العامة بقيمة هذه الزيادة.

(المادة الثالثة)

يراعى فى شأن العلاوة الخاصة المقررة اعتبارًا من ١/٧/٢٠٠١ ما يلى:

١ - تضاف إلى أجر الاشتراك الأساسى فى قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، وذلك اعتبارًا من ١/٧/٢٠٠٦.

٢ - تدخل قيمة العلاوة الخاصة التى تتم إضافتها فى أجر تسوية معاش الأجر الأساسى.

٣ - لا تستحق الزيادة المقررة اعتبارًا من ١/٧/٢٠٠١ عن العلاوة الخاصة فى ذات التاريخ، وذلك بالنسبة

لحالات استحقاق المعاش التى تنشأ اعتباراً من تاريخ ضم العلاوة الخاصة المستحقة عنها الزيادة إلى الأجر الأساسى.

ويصدر وزير التأمينات والشئون الاجتماعية قراراً بقواعد تنفيذ الأحكام المشار إليها.

وتتحمل الخزانة العامة بقيمة الزيادة والحقوق التأمينية الناتجة عن ضم هذه العلاوة إلى أجر الاشتراك الأساسى.

(المادة الرابعة)

يستبدل بنص المادة ٥ ـ بند ط/ ١ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، النص الآتى:

مادة ٥ (ط/١):

«١ ـ الأجر الأساسى. ويقصد به:

(أ) الأجر المنصوص عليه فى الجداول المرفقة بنظم التوظف بالنسبة للمؤمن عليهم من العاملين بالجهات المنصوص عليها فى البند (أ) من المادة (٢) وما يضاف إليه من علاوات خاصة أو الأجر المنصوص عليه بعقد العمل وما يضاف إليه من علاوات مستبعداً منه العناصر التى تعتبر جزءاً من الأجر المتغير، وذلك بالنسبة للعاملين الذين تربطهم بالجهات المشار إليها علاقة تعاقدية أو عرضية بحسب الأحوال.

(ب) الأجر المنصوص عليه بعقد العمل وما يطرأ عليه من علاوات مستبعداً منه العناصر التى تعتبر جزءاً من الأجر المتغير بالنسبة للمؤمن عليهم المنصوص عليهم فى البندين (ب، ج) من المادة (٢).

وفى جميع الأحوال يراعى فى الأجر الأساسى ما يأتى:

(أ) ألا يقل عن الحد الأدنى للأجر الوارد بجدول التوظف للعاملين بالجهاز الإدارى بالدولة.

(ب) ألا يزيد على ٣٠٠٠ جنية سنويًا.

(ج) إذا كان الأجر كله محسوبًا بالإنتاج أو بالعمولة فيعتبر هذا الأجر أجرًا أساسيًا بما لا يجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه فى البند (ب).

ويزاد الحدان الأدنى والأقصى المشار إليهما فى البندين (أ ، ب) بقيمة العلاوات الخاصة منسوبة إلى كل منهما، وذلك فى التواريخ المحددة لضمها».

(المادة الخامسة)

يستبدل بنص المادة (١٠) من قانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦، النص الآتى:

«**مادة ١٠.** يؤدى المؤمن عليه الاشتراكات على أساس دخل الاشتراك الذى يختاره من بين الدخول الواردة بالجدول رقم (١) المرفق، ويراعى فى تحديده ما يأتى:

١ ـ ألا يقل عن أكبر أجر اشتراك شهرى مسدد على أساسه اشتراكات العاملين لديه المنتفعين بأحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

٢ ـ ألا يقل عن أجر اشتراكه الأخير إذا كان قد سبق التأمين عليه وفقًا لأحكام قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه.

٣ ـ ألا يقل دخل اشتراكه الشهرى عن المتوسط الشهرى لدخله السنوى المتخذ أساسًا لربط الضريبة عن السنة السابقة.

ويحدد وزير التأمينات والشئون الاجتماعية بقرار يصدره، الشروط والأوضاع التى تتبع فى تحصيل وأداء الاشتراكات المستحقة وفقًا لهذا القانون».

(المادة السادسة)

يستبدل بالجدول رقم (١) المرفق بقانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم الجدول المرفق بهذا القانون.

(المادة السابعة)

يستبدل بالجدول رقم (١) المرفق بقانون التأمين الاجتماعى على العاملين المصريين بالخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ الجدول المرفق بهذا القانون.

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من ١/٧/ ٢٠٠١.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى غرة ربيع الأول سنة ١٤٢٢هـ (الموافق ٢٤ مايو سنة ٢٠٠١م).

حسنى مبارك

جدول رقم (١)

المرفق بقانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ بتحديد الدخول الشهرية التى تؤدى على أساسها الاشتراكات وقيمة الاشتراكات الشهرية :

رقم	دخل الاشتراك الشهرى	قيمة الاشتراك الشهرى بنسبة (١٥٪)	
	جنيه	قرش	جنيه
١	١٠٠	—	١٥
٢	١٢٥	٧٥	١٨
٣	١٥٠	٥٠	٢٣
٤	٢٠٠	—	٣٠
٥	٢٥٠	٥٠	٣٧
٦	٣٠٠	—	٤٥
٧	٣٥٠	٥٠	٥٢
٨	٤٠٠	—	٦٠
٩	٤٥٠	٥٠	٦٧
١٠	٥٠٠	—	٧٥
١١	٥٥٠	٥٠	٨٢
١٢	٦٠٠	—	٩٠
١٣	٦٥٠	٥٠	٩٧
١٤	٧٠٠	—	١٠٥
١٥	٧٥٠	٥٠	١١٢
١٦	٨٠٠	—	١٢٠
١٧	٨٥٠	٥٠	١٢٧
١٨	٩٠٠	—	١٣٥
١٩	٩٥٠	٥٠	١٤٢
٢٠	١٠٠٠	—	١٥٠

ملاحظات :

١ ـ لوزير التأمينات بقرار يصدره زيادة شرائح دخل الاشتراك الشهرى، وذلك بما لا يجاوز مجموع أجر الاشتراك الأساسى والمتغير، وفقًا لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه.

٢ ـ يشترط لصرف الحقوق التأمينية المستحقة، وفقًا لأحكام هذا القانون أداء الالتزامات المقررة وفقًا لأحكامه.

٣ ـ تلغى تباعًا فئات دخل الاشتراك التى تقل عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسى فى قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه.

جدول رقم (١)

المرفق بقانون التأمين الاجتماعى على العاملين المصريين بالخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بتحديد الدخول الشهرية التى تؤدى على أساسها الاشتراكات :

الفئات	دخل الاشتراك الشهرى
	جنيه
١	١٠٠
٢	١٢٥
٣	١٥٠
٤	٢٠٠
٥	٢٥٠
٦	٣٠٠
٧	٣٥٠
٨	٤٠٠
٩	٤٥٠
١٠	٥٠٠
١١	٥٥٠
١٢	٦٠٠
١٣	٦٥٠
١٤	٧٠٠
١٥	٧٥٠
١٦	٨٠٠
١٧	٨٥٠
١٨	٩٠٠
١٩	٩٥٠
٢٠	١٠٠٠

ملاحظات:

١ - لوزير التأمينات بقرار يصدره زيادة شرائح دخل الاشتراك الشهرى، وذلك بما لا يجاوز مجموع أجر الاشتراك الأساسى والمتغير، وفقًا لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه.

٢ - يشترط لصرف الحقوق التأمينية المستحقة، وفقًا لأحكام هذا القانون أداء الالتزامات المقررة وفقًا لأحكامه.

٣ - تلغى تباعًا فئات دخل الاشتراك التى تقل عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسى فى قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه.

الجريدة الرسمية العدد ٢١ تابع فى ٢٤/ ٥/ ٢٠٠١

قانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠١

بزيادة المعاشات العسكرية وتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه، وقد أصدرناه:

(المادة الأولى)

تزاد بنسبة (١٠٪) المعاشات المستحقة فى ٣٠/ ٦/ ٢٠٠١ وفقًا لأحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ٩٧.

وتعتبر هذه الزيادة جزءًا من المعاش، وتسرى فى شأنها جميع أحكامه، وذلك بمراعاة ما يأتى:

١ - تحسب الزيادة على أساس مجموع المعاش المستحق لصاحب المعاش والمستحقين من معاش الراتب الأصلى وإعانات وزيادات هذا المعاش، وذلك عدا إعانة العجز الكلى المنصوص عليها فى المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥.

٢ - يكون الحد الأقصى للزيادة فى حدود الزيادة المستحقة على المعاش الأصلى مضافًا إليه الزيادات المستحقة على المعاش حتى تاريخ العمل بهذا القانون بما لا يجاوز الزيادة المقررة للمعاملين بأحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقرارات المنفذة له، وذلك باستثناء معاشات المصابين أو الشهداء فى العمليات الحربية.

٣ - تستحق هذه الزيادات بالإضافة للحدين الأدنى والأقصى للمعاش.

٤ - توزع الزيادة بين المستحقين بنسبة أنصبتهم بافتراض وفاة صاحب المعاش فى ٣٠/٦/٢٠٠١.

٥ - تستبعد إعانة غلاء المعيشة المقررة بمقتضى قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٩/ ٢/ ١٩٥٠، ٣٠/ ٦/ ١٩٥٣ من المجموع المشار إليه فى البند (١) عند توزيع أو رد المعاش على المستحقين وتستحق لهم وفقًا للقواعد المنصوص عليها فى هذين القرارين.

(المادة الثانية)

يستبدل بنصوص المواد ٤٩ - بند (٥) فقرة أخيرة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه والمادة الثانية (فقرة أولى) من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤، النصوص الآتية:

مادة ٤٩ . بند (٥) فقرة أخيرة:

«ويصرف للابن أو الأخ فى حالة قطع معاشه منحة تساوى معاش سنة بحد أدنى مقداره مائتى جنيه ولا تصرف إلا لمرة واحدة، ويصدر وزير الدفاع بالاتفاق مع وزير التأمينات قراراً بقواعد وشروط صرف هذه المنحة».

المادة الثانية (فقرة أولى):

«يقتطع احتياطى معاش إضافى من الفئات المنصوص عليها فى البندين (أ، ب) من المادة (١) من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بنسبة (٩٪) شهريًا من العناصر الآتية:

(أ) بدل طبيعة العمل، وما زاد عن الحد الأقصى للأجر الأساسى.

(ب) بدل الجهود الإضافية بفئة المنطقة المركزية.

(جـ) علاوة أركان حرب التخصصية والوظيفية وعلاوة التشكيل حسب الأحوال.

(د) العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٩٧ اعتباراً من ١/ ٧/ ١٩٩٧.

(هـ) العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٨ اعتباراً من ١/ ٧/ ١٩٩٨.

(و) العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٩ اعتباراً من ١/ ٧/ ١٩٩٩.

(ز) العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٠ اعتباراً من ١/ ٧/ ٢٠٠٠.

(ح) العلاوة الخاصة المقررة اعتباراً من ١/ ٧/ ٢٠٠١».

(المادة الثالثة)

يراعى فى شأن العلاوات الخاصة المقررة اعتباراً من ١/ ٧/ ٢٠٠١ ما يلى:

١ - تضاف إلى أجر الاشتراك الأساسى فى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه، وذلك اعتباراً من التاريخ المحدد لضمها إلى الأجر الأساسى، وفقًا للقانون الصادر بمنحها.

٢ - لا يستحق المعاش الإضافى عن هذه العلاوة الخاصة لحالات استحقاق المعاش التى تنشأ اعتباراً من تاريخ ضمها للأجر الأساسى.

(المادة الرابعة)

تضاف فقرة جديدة إلى المادة (٢) من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة المشار إليه، نصها الآتى:

«ويزاد الحد الأقصى المشار إليه بقيمة العلاوات الخاصة منسوبة إليه فى التواريخ المحددة لضمها».

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من ٣٠/ ٦/ ٢٠٠١.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى غرة ربيع الأول سنة ١٤٢٢هـ (الموافق ٢٤ مايو سنة ٢٠٠١م).

حسنى مبارك

الجريدة الرسمية العدد ٢١ تابع فى ٢٤/ ٥/ ٢٠٠١

قانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠١
بتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه، وقد أصدرناه:

(المادة الأولى)

تضاف إلى المادة (١٤) من قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ فقرة جديدة، نصها الآتى:

«ولوزير المالية أو من يفوضه الخصم من خلال البنك المركزى المصرى بمستحقات الدولة فى أرباح الشركات القابضة طبقًا لحساب التوزيع المصادق عليه من الجمعية العامة على حسابات هذه الشركات بالجهاز المصرفي، وذلك فى حالة تخلفها عن السداد فى موعد غايته ستة أشهر من قرار الجمعية العامة بتوزيع الأرباح».

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ربيع الآخر سنة ١٤٢٢هـ (الموافق ٢٤ يونية سنة ٢٠٠١م).

حسنى مبارك

الجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكرر (أ) فى ٢٤/٦/٢٠٠١

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٠١
فى شأن إنشاء مركز معلومات التجارة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية؛

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش؛

وعلى المرسوم بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين؛

وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ الخاص بالأسماء التجارية؛

وعلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة؛

وعلى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالتعاون الاستهلاكى؛

وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى؛

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة؛

وعلى القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن إصدار قانون الجهاز المركزى للمحاسبات والمعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨؛

وعلى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ بأحكام الرقابةالمالية للهيئات العامة الاقتصادية؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ فى شأن الوزن والقياس والكيل؛

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان (بورصة ميناء البصل)؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم تجارة القطن فى الداخل؛

وعلى القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٤ بشأن اتحاد مصدرى القطن؛

وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ بإصدار قانون التجارة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٣ لسنة ١٩٦٢ بإلحاق بعض المصالح بوزارة التموين؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن إنشاء مراكز المعلومات والتوثيق فى الأجهزة الإدارية للدولة والهيئات العامة وتحديد اختصاصاتها؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٩٩ بتنظيم وزارة الاتصالات والمعلومات؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨١ لسنة ١٩٩٩ بتنظيم وزارة التموين والتجارة الداخلية؛

وبناء على موافقة مجلس الوزراء؛

قرر:

(المادة الأولى)

ينشأ مركز يسمى (مركز معلومات التجارة) وتكون له الشخصية الاعتبارية العامة كهيئة اقتصادية عامة ويتبع وزير التموين والتجارة الداخلية ويكون مقره مدينة القاهرة، ويجوز للمركز إنشاء فروع له فى المحافظات الأخرى.

(المادة الثانية)

يهدف مركز معلومات التجارة إلى تحقيق الأهداف والأغراض الآتية:

أولا. توفير المعلومات الدقيقة والكاملة عن نظم التجارة والسلع والخدمات والأسواق والطاقات الإنتاجية المحلية والمؤسسات العامة فى التجارة الداخلية بمراحلها ابتداء من تحرك المنتجات من المصانع وحتى وصولها إلى المستهلك الأخير وتسجل هذه المعلومات بجميع أنواعها وأشكالها باستخدام مختلف الوسائط المادية والألكترونية وتتاح هذه الخدمة للتجار والمصنعين والمستثمرين والباحثين والمتعاملين فى مجال التجارة والصناعة والإنتاج باستخدام وسائل الاتصالات المباشرة واللاسلكية والألكترونية والفاكس وغيرها من الوسائل الحديثة لتحقيق فاعلية وكفاءة قطاعات الإنتاج والخدمات المحلية والاستغلال الأمثل لإمكانياتها ورفع الكفاءة التنافسية للاقتصاد القومى وتنمية الكوادر البشرية فى هذه المجالات.

ثانيا. توفير وتعميق وتحديث قنوات الاتصال بين المراكز ومصادر المعلومات فى الداخل فى مجال السلع التى تستوردها هيئة السلع التموينية وتتعامل فيها وزارة التموين والتجارة الداخلية باستخدام وسائل التقنية الحديثة بما يحقق السرعة والدقة بهدف الوفاء بمتطلبات المركز من المعلومات لإنجاز خدمات المعلومات لمن يطلبها من الأفراد والجهات المعنية المختلفة.

ثالثا. تنمية الكوادر اللازمة لبناء قواعد المعلومات الدقيقة والكاملة عن نظم التجارة والسلع والخدمات والأسواق المحلية من جميع مصادرها فى الداخل والخارج بوضع النظم القادرة على أداء خدمات المعلومات فى هذا المجال وبما يدخل فى اختصاصات وتحقيق أهداف وأغراض المركز.

رابعا. إعداد ونشر البيانات بشكل منتظم عن حركة الصرف من مبيعات - ومخزون وأسعار - ومؤسسات جديدة.

(المادة الثالثة)

يقوم مركز معلومات التجارة بجميع الأنشطة والأعمال اللازمة لتحقيق أهدافه وأغراضه، وعلى الأخص ما يلى:

١ - بناء قواعد المعلومات المتكاملة والدقيقة وتحديثها باستمرار فى مجال التجارة بجميع صورها ووسائلها فى الأسواق المحلية.

٢ - التنسيق مع كافة الجهات المعنية داخليًا وخارجيًا من خلال شبكات المعلومات المحلية والعالمية خاصة فيما يتعلق بالفرص التجارية بالنسبة للسلع التى تستوردها هيئة السلع التموينية وتتعامل فيها وزارة التموين والتجارة الداخلية.

٣ - التنسيق مع الجهات المعنية لعقد الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات والمعارض وإعداد النشرات والكتالوجات الورقية والألكترونية للإعلان عن أنشطة وخدمات المركز ونتائج بحوثه فى مجال التجارة.

٤ - المشاركة فى الأنشطة الدولية المرتبطة بمعلومات التجارة الداخلية بكافة أنواعها والتجارة الألكترونية

وكذلك دراسات الجدوى للمشروعات وبحوث التسويق والمتعلقة بتحقيق أهداف المركز وحماية الملكية الفكرية الألكترونية وضمان سرية وأمن المعلومات المتعلقة بها.

٥ ـ التنسيق مع الغرف التجارية والصناعية وشركات التأمين والقطاع المصرفى لتأمين صحة العمليات التى تتم عن طريق الإنترنت فى مجال التجارة الألكترونية.

(المادة الرابعة)

مع عدم الإخلال بسرية البيانات المحددة فى القوانين المختلفة، تلتزم جميع الوزارات والمصالح والمحافظات وشركات قطاع الأعمال العام والخاص والجامعات والكليات ومراكز البحوث والاتحادات والجمعيات والبنوك والغرف التجارية والصناعية وجمعيات رجال الأعمال والمستثمرين بتزويد مركز معلومات التجارة بما يطلبه من بيانات وإحصاءات وبحوث ودراسات متعلقة بالنشاط التجارى وتنمية حركة التجارة والاستثمار وتكون لازمة لتحقيق أهدافه وأغراضه طبقًا للخطة التى يتم وضعها لتوفير المعلومات اللازمة للمركز.

(المادة الخامسة)

يصدر الهيكل التنظيمى لمركز معلومات التجارة من التقسيمات الرئيسية والفرعية بقرار من مجلس الإدارة كما تعتمد اللوائح المالية والإدارية ولوائح العاملين الخاصة بالمركز وذلك دون التقيد باللوائح والقواعد الحكومية ومع الالتزام بالقانون الصادر باعتماد موازنة المركز والأحكام العامة المنظمة للهيئات الاقتصادية.

(المادة السادسة)

يكون للمركز مجلس إدارة من ٧ أعضاء ويشكل برئاسة وزير التموين والتجارة الداخلية، وعضوية ممثلين عن كل من الجهات الآتية:

١ ـ وزارة التموين والتجارة الداخلية.

٢ ـ وزارة الاتصالات والمعلومات.

٣ ـ الاتحاد العام للغرف التجارة المصرية.

٤ ـ الاتحاد العام للصناعات.

٥ ـ جمعيات المستثمرين فى المناطق الصناعية.

ويجوز للمجلس أن يستعين بمن يراه من ذوى الخبرة فى مجالات عمل المركز، دون أن يكون لأى منهم صوت معدود.

ويصدر المجلس قراراته بأغلبية أصوات أعضائه، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس.

(المادة السابعة)

يختص مجلس الإدارة بإصدار كافة اللوائح ونظم العمل والقواعد المتعلقة بشئون المركز وهيكله التنظيمى ونظام تعامله مع الغير، وأساليب مباشرته لنشاطه كمركز له طبيعة خاصة، وذلك دون التقيد بالنظم والقواعد الحكومية وفى إطار القانون الصادر باعتماد موازنة المركز وبمراعاة الأحكام القانونية التى تخضع لها الهيئات الاقتصادية ويكون له متابعة تنفيذ أهدافه وإعداد تقارير سنوية عن سير العمل للجهات المؤسسة.

ويحدد مجلس الإدارة دور كل من الجهات المشاركة فى مجلس إدارةالمركز فى بناء مقوماته المادية والفنية وتدعيمها، كما يضع مجلس الإدارة الأسلوب الأمثل لإدارة المركز وفقًا للنظام العام المتبع فى إدارة الهيئات الاقتصادية وللمركز أن يتعاقد مع الجهات المتخصصة لتنفيذ بعض أنشطته وفقًا لمعايير الكفاءة والفاعلية المستهدفة.

ويعين المجلس مديرًا للمركز يمثله أمام القضاء وفى صلاته بالغير، كما يحدد مسئولياته واختصاصاته ومعاملته المالية، للمجلس دعوته لحضور جلساته دون أن يكون له صوت معدود.

(المادة الثامنة)

تتكون موارد المركز من :

١ ـ مساهمة الخزانة العامة والأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى فى رأس مال المركز والتى يتفق عليها مع وزيرى المالية والتخطيط.

٢ ـ التبرعات والمعونات والهبات التى ترد من الأشخاص الطبيعية والاعتبارية المحلية والإقليمية والدولية، التى يصدر بقبولها قرار من مجلس الإدارة.

٣ ـ المبالغ التى يحصل عليها المركز مقابل الخدمات التى يؤديها للغير.

٤ ـ عائد استثمارات أموال المركز.

٥ ـ أى موارد أخرى للمركز يقرها مجلس الإدارة.

وينشأ حساب خاص للمركز فى أحد البنوك الوطنية تودع فيه هذه الموارد، ويتم الصرف من هذا الحساب لمواجهة نفقات المركز وتحقيق أهدافه وممارسة نشاطه.

(المادة التاسعة)

يكون رأس مال المركز مبلغ ٤ ملايين جنيه تساهم فيه الجهات التالية، موزعًا كالآتى:

وزارة التموين والتجارة الداخلية	(٥ر١ مليون جنيه)
وزارة الاتصالات والمعلومات	(٥ر١ مليون جنيه)
كما يساهم الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية بمبلغ	(٠ر١ مليون جنيه)

(المادة العاشرة)

تتم إدارة المركز على أساس اقتصادى ويكون للمركز موازنة خاصة تشتمل على إيراداته ومصروفاته، وتعد على نمط موازنات الهيئات العامة الاقتصادية، ويتحتم تحقيق التوازن المالى فى الموازنة الجارية للمركز وتوفير مقومات التوازن الطويل الأجل بالنسبة للموازنة الرأسمالية.

وتبدأ السنة المالية للمركز وتنتهى مع بداية ونهاية السنة المالية للدولة.

(المادة الحادية عشرة)

يخضع المركز لأحكام الرقابة المالية المقررة بالنسبة للهيئات العامة الاقتصادية بمقتضى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ وقانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والمعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨.

(المادة الثانية عشرة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره.

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ صفر سنة ١٤٢٢هـ (الموافق ١٠ مايو سنة ٢٠٠١م).

حسنى مبارك

* الجريدة الرسمية العدد ١٩ تابع فى ١٠/٥/٢٠٠١

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠١ (*)
بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥؛

وعلى ما عرضه وزير التعليم العالى بعد أخذ رأى مجالس الجامعات وموافقة المجلس الأعلى للجامعات؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة؛

قـــرر:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص الفقرة الرابعة من المادة (٢٧١) أولاً من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليها النص الآتى:

«ويعفى المعيدون والمدرسون المساعدون وسائر القائمين بالتدريس بالجامعات والكليات والمعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالى وطلاب منح التفرغ للدراسات العليا بالجامعات من أداء هذه الرسوم مع الاستفادة من هذه الخدمات».

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره.

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ ربيع الأول سنة ١٤٢٢هـ (الموافق ٣١ مايو سنة ٢٠٠١م).

حسنى مبارك

* الجريدة الرسمية العدد ٢٣ فى ٧/٦/٢٠٠١

ثالثاً : قرارات رئيس مجلس الوزراء :

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٥٧ لسنة ٢٠٠١ (*) فى شأن إنشاء لجنة مراجعة وتدقيق البيانات على مستوى جمهورية مصر العربية

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٨١ فى شأن إنشاء مراكز المعلومات والتوثيق فى الأجهزة الإدارية للدولة والهيئات العامة واختصاصاتها؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن استخدام الأجهزة الحكومية والقطاع العام للحاسبات الإلكترونية ومستلزماتها؛

وعلى قرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ١ لسنة ١٩٩٢ فى شأن إنشاء وتنظيم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء.

قــرر :

(المادة الأولى)

تشكل لجنة دائمة لمراجعة وتدقيق البيانات على مستوى الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات العامة برئاسة رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، وعضوية:

ممثل لوزارة التخطيط والدولة للتعاون الدولى.

ممثل للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

أربعة من أساتذة الجامعات، يتم اختيارهم بالتنسيق بين رئيس اللجنة ورؤساء الجامعات. اثنين من خبراء أمن المعلومات.

(المادة الثانية)

تستهدف اللجنة خلق الثقة فى البيانات والمعلومات التى تصدر عن الجهات الحكومية، وإزالة أسباب التناقض والتضارب فيها والارتقاء بجودة البيانات والمعلومات وزيادة الاعتماد عليها بما يسهم فى دعم القرار على المستوى القومى، وتلبية متطلبات التخطيط والتنمية.

(المادة الثالثة)

تختص اللجنة بتحقيق المستهدف من إنشائها، ولها على الأخص:

مراجعة ما تم تحقيقه وتنفيذه من أنشطة بخصوص تكامل قواعد البيانات على المستوى القومى.

وضع الأسس والمعايير القياسية والضوابط التى تضمن جودة البيانات واكتمالها وتأمينها وإزالة أسباب التناقض بها.

مراجعة ودراسة التشريعات المتعلقة بتخزين وتداول وتأمين ونشر البيانات والمعلومات بما يتمشى مع المفاهيم الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة.

وضع أو تبنى منهجية موحدة للتطبيق على نظم المعلومات وقواعد البيانات فى الجهات الحكومية.

حصر ومراجعة قواعد البيانات لدى الوزارات والجهات الحكومية المختلفة.

مراجعة الأكواد ونظم التكويد المستخدمة فى الجهات المختلفة ووضع أساليب التحويل فيما بينها، ووضع أو تبنى نظام موحد للتطبيق فى المستقبل.

وضع تعاريف كاملة ودقيقة للبيانات والمؤشرات والمعلومات المتداولة فى كل قطاع أو وزارة وتعميم ذلك على المستوى القومى.

تحديد المصادر الأولية لكل بيان.

تحديد مسئولية وأساليب ودورية جمع ومراجعة وتحديث البيانات.

إعداد وإصدار دليل بيانات قومى موحد استناداً إلى معايير قياسية.

وضع وتحديد أساليب وآليات تدفق وتبادل البيانات والمعلومات داخل الجهة الواحدة وبين الجهات بعضها البعض وخاصة أساليب التداول والتبادل الإلكترونى.

وضع وتحديد أساليب وآليات ومحددات نشر البيانات والمعلومات سواء فى وسائل الإعلام أو الإنترنت.

دراسة متطلبات التنمية الشاملة من البيانات والمعلومات والمؤشرات ووضع الآليات اللازمة لبناء قواعد البيانات القومية التى تحقق ذلك وضمان تحديثها وجودتها واعتماديتها.

(المادة الرابعة)

تعاون اللجنة الدائمة فى مهامها لجنة موسعة تضم ممثلين للوزارات والأجهزة والهيئات المعنية بتنفيذ هذا القرار، يصدر بتشكيلها قرار من رئيس اللجنة الدائمة، بناء على ترشيح الجهات المشار إليها.

كما تشكل بكل وزارة أو جهاز أو هيئة معنية لجنة يرأسها ممثل الجهة فى اللجنة الموسعة، وتكون مهمتها تنفيذ القرارات التى تصدر عن اللجنة الدائمة واللجنة الموسعة.

(المادة الخامسة)

تكون للجنة الدائمة واللجنة الموسعة، أمانة فنية، يتم اختيار العاملين فيها، من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التخطيط والدولة للتعاون الدولى، يرأسها ويدير شئونها رئيس يصدر بتعيينه قرار من رئيس اللجنة، محدداً معاملته المالية، ويكون مقرراً للجنة الدائمة.

(المادة السادسة)

تقدم اللجنة الدائمة تقارير دورية لرئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الأمانة الفنية، وما يقدم من اللجنة الموسعة واللجان الفرعية.

(المادة السابعة)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار.

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢ صفر سنة ١٤٢٢هـ (الموافق ٢٦ أبريل سنة ٢٠٠١م).

رئيس مجلس الوزراء
دكتور/ عاطف عبيد

* الوقائع المصرية العدد ٩٩ فى ٦/ ٥/ ٢٠٠١

قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ٨١٦ لسنة ٢٠٠١ (*)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقرار رقم ٨١١ لسنة ١٩٨٢؛

وبناء على ما عرضه وزير الدولة للتنمية الإدارية؛

قـــرر:

(المادة الأولى)

ووفق على استمرار العمل بأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤ لسنة ١٩٨١ المشار إليه على أن يقوم الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بالموافقة على النقل من مجموعة الخدمات المعاونة التى تم تدريبها تدريباً تحويلياً إلى المجموعة الحرفية فى الجهات الإدارية التى

تعانى من عجز فى هذه النوعية من العمالة ويوجد بها فائض من العاملين بمجموعة الخدمات المعاونة، وذلك مع مراعاة أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره.

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٢ ربيع الأول سنة ١٤٢٢هـ (الموافق ١٤ يونية سنة ٢٠٠١م).

رئيس مجلس الوزراء
دكتور/ عاطف عبيد

* الوقائع المصرية العدد ٢٦ فى ٢٨/ ٦/ ٢٠٠١

رابعًا : قرارات الوزراء :

وزارة التربية والتعليم

قرار وزارى رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠١ (*)
بتاريخ ٢٠٠١/٥/٨

وزير التربية والتعليم

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته؛

وعلى محضر اجتماع لجنة معادلة المؤهلات الوطنية بتاريخ ٢١/ ٨/ ١٩٦٧ والمعتمد منا فى ٢١/ ٩/ ١٩٦٧؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٢؛

وعلى موافقتنا بتاريخ ٨/ ٩/ ٢٠٠٠؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٩ بتاريخ ٢٢/ ٢/ ٢٠٠١؛

قــرر :

المادة الأولى - تغيير المسمى الرسمى لشهادة الثانوية الإيطالية ـ القسم العلمى

(al Diploma Di Maturità Scientifica).

ليصبح على النحو التالى :

Diploma Di Superamento dell'Esame di stato Conclusivo del corso di studio di Liceo Scientifico.

وتعادل شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة بجمهورية مصر العربية.

المادة الثانية- على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار، وينشر فى الوقائع المصرية.

وزير التربية والتعليم
دكتور/ حسين كامل بهاء الدين

* الوقائع المصرية العدد ١١٣ فى ٢٢/ ٥/ ٢٠٠١

وزارة المالية

قرار وزارى رقم ٤٨٦ لسنة ٢٠٠١ (*)
بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣؛

وعلى قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦؛

قــرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة (٢٦) من قرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه النص الآتى:

مادة (٢٦) :

١ ـ لا يجوز نقل ملكية الأصناف المعفاة كليًا أو جزئيًا أو المتمتعة بتخفيضات فى التعريفة الجمركية أو التى أخضعت لحكم المادة (٤) من قانون الإعفاءات الجمركية، وذلك لغير من تم الإفراج عن تلك الأصناف باسمه.

٢ ـ يقصد بالاستعمال فى غير الغرض الذى تقرر الإعفاء أو التيسير الجمركى من أجله استخدام الأشياء بواسطة نفس الشخص الذى تقرر له الإعفاء أو التيسير ولكن فى غير ما تقرر له، أو بواسطة أشخاص أو جهات غير التى تقرر لها الإعفاء أو التيسير، ويعتبر الاستخدام على ذلك الوجه مخالفة جمركية تطبق بشأنها حكم المادة (١١٨) من قانون الجمارك.

٣ ـ فى حالة التصرف فى مشروع بكامله أو أيلولته للغير أو تخارج المستوردين منه، يكون للجمارك حق تتبع الأشياء المعفاة فى هذا المشروع تحت أى يد بغرض التحقق من استخدامها فى الغرض الذى أعفيت من أجله طوال مدة حظر التصرف.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره.

صدر فى ٢٩/ ٤/ ٢٠٠١.

وزير المالية

دكتور/ مدحت حسانين

* الوقائع المصرية العدد ٩٤ تابع فى ٢٩/ ٤/ ٢٠٠١

وزارة المالية

قرار وزارى رقم ٦٩٤ لسنة ٢٠٠١ (*)
بقواعد صرف العلاوة الخاصة الشهرية
المقررة وفقًا للقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠١

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠١ بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة؛

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعى؛

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠١ بزيادة المعاشات العسكرية وتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥؛

قرر:

(المادة الأولى)

تمنح العلاوة الخاصة الشهرية المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠١ المشار إليه آنفًا للعاملين داخل جمهورية مصر العربية الدائمين والمؤقتين بمكافآت شاملة بالجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام والعاملين بالدولة الذين تنظم شئون توظفهم قوانين أو لوائح خاصة، وذوو المناصب العامة والربط الثابت.

(المادة الثانية)

تحسب العلاوة الخاصة الشهرية المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القرار والمقررة بالمادة الأولى من القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠١ بواقع (١٠٪) من الأجر الأساسى أو المكافأة الشاملة المستحقة للعامل فى ٣٠/ ٦/ ٢٠٠١ أو عند التعيين لمن يعين بعد هذا التاريخ، ولا تعتبر هذه العلاوة جزءاً من الأجر الأساسى للعامل، ولا تخضع هذه العلاوة لأية ضرائب أو رسوم.

ولا يعتد عند حساب هذه العلاوة بأية مكافآت أو رواتب إضافية أو بدلات أو علاوة اجتماعية أو علاوة إضافية أو بالعلاوات الخاصة المقررة بالقوانين أرقام ٨٥ لسنة ١٩٩٦، ٨٢ لسنة ١٩٩٧، ٩٠ لسنة ١٩٩٨، ١٩ لسنة ١٩٩٩، ٨٤ لسنة ٢٠٠٠.

(المادة الثالثة)

لا تصرف العلاوة الخاصة الشهرية المقررة بالمادة الأولى من القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠١ المشار إليه للعاملين الآتى بيانهم:

(أ) العاملون الذين يعملون فى الخارج فى مختلف الجهات المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذا القرار.

(ب) العاملون المعارون للعمل خارج البلاد أو للعمل بالداخل لغير الجهات المنصوص عليها بالمادة الأولى من هذا القرار.

(ج) العاملون الموجودون بالداخل فى إجازة خاصة بدون مرتب.

(د) من لا يتقاضى مرتبه فى الداخل من العاملين الموجودين بالخارج فى إجازات خاصة أو إجازات أو منح دراسية أو بعثات، وذلك طوال مدة الإجازة أو المنحة أو البعثة.

وتصرف العلاوة للفئات المشار إليها آنفًا عند العودة من العمل فى الخارج أو الإعارة أو الإجازة أو المنحة أو البعثة، وذلك اعتباراً من تاريخ تسلمهم العمل بالداخل وعلى أساس الأجر الأساسى فى ٣٠/٦/٢٠٠١ أو عند التعيين لمن يعين بعد هذا التاريخ، ووفقًا للقواعدالمنصوص عليها فى المادة الثانية من هذا القرار.

(المادة الرابعة)

يكون صرف العلاوة الخاصة الشهرية بالنسبة للمنتدبين والمعارين، على النحو التالى:

المنتدبون تصرف لهم العلاوة الخاصة من الجهة المنتدبين منها.

المعارون للعمل بالجهات المنصوص عليها بالمادة الأولى من هذا القرار، تصرف لهم العلاوة الخاصة من الجهة المعارين إليها.

(المادة الخامسة)

تصرف العلاوة الخاصة للعاملين المؤقتين بالشروط التالية:

١ - أن يكون قد صدر بشأنهم قرار من السلطة المختصة.

٢ - أن يتم الخصم بالعلاوة المذكورة على الاعتمادات التى يخصم عليها بأجورهم، وذلك تحت عنوان (العلاوة الخاصة).

ولا يستحق هذه العلاوة العمال التابعون للمقاولين أو لمتعهدى أداء أشغال أو أعمال معينة.

(المادة السادسة)

فى حالة الجمع بين المعاش ودخل من العمل فى إحدى الجهات المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القرار، يكون صرف العلاوة الخاصة والزيادة فى المعاش التى تقررت بالقانونين رقمى ١٩، ٢٠ لسنة ٢٠٠١، وفقًا للضوابط التالية:

أولاً . إذا كان العامل مستحقًا لمعاش عن نفسه ويقل سنه عن الستين تصرف له العلاوة الخاصة بتوافر شروط استحقاقها، وعلى جهة عمله أن تخطر جهة صرف المعاش بذلك، فإن كانت هذه العلاوة أقل من الزيادة فى المعاش زيد المعاش بمقدار الفرق بينهما، أما إن كانت العلاوة تساوى الزيادة فى المعاش أو تزيد عنها فلا تصرف له الزيادة فى المعاش.

وبالنسبة لحالات العاملين من أصحاب المعاشات العسكرية التى يوقف فيها صرف المعاش، لا تدخل العلاوة الخاصة ضمن العناصر التى تستبعد عند تحديد جزء المعاش الواجب صرفه.

ثانيًا . إذا كان العامل مستحقًا لمعاش عن نفسه وبلغ سن الستين أو جاوزها تصرف له الزيادة فى المعاش، فإن كانت هذه الزيادة أقل من العلاوة الخاصة أدى إليه الفرق بينهما من الجهة التى يعمل بها بعد الحصول على بيان رسمى من الجهة القائمة بصرف المعاش بقيمة الزيادة المستحقة له.

ثالثًا . إذا كان العامل مستحقًا لمعاش عن الغير يحق له الجمع بين العلاوة الخاصة والزيادة فى المعاش بمراعاة أحكام قانون التأمين الاجتماعى وقانون التأمين والمعاشات للقوات المسلحة بحسب الأحوال.

(المادة السابعة)

يخصم بالعلاوة الخاصة الشهرية المقررة بالمادة الأولى من القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠١ المشار إليها على

اعتمادات الباب الأول «الأجور» بموازنة كل جهة بالمجموعة (١) أجور وبدلات ومزايا نقدية بالبند (٧) مزايا نقدية تحت عنوان خاص باسم «العلاوة الخاصة».

وعلى الجهات الداخلة ضمن الموازنة العامة للدولة (جهاز إدارى - وحدات الإدارة المحلية - هيئات خدمية) موافاة وزارة المالية فى موعد غايته آخر يناير ٢٠٠٢ بموقف الصرف الفعلى واحتياجاتها لتعزيز الباب الأول «الأجور» بعد استنفاد وفوره فى حدود ما لا يتجاوز قيمة هذه العلاوة.

ويسرى هذا الحكم على الهيئات الاقتصادية.

(المادة الثامنة)

على الجهات المختصة اتخاذ الإجراءات اللازمة لصرف العلاوة الخاصة الشهرية المقررة فى المادة الأولى من القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠١ فى مواعيدها، وذلك بمراعاة أحكام هذا القرار الوزارى.

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية.

صدر فى ١٦/٦/٢٠٠١.

وزير المالية

دكتور / مدحت حسانين

* الوقائع المصرية العدد ١٣٤ تابع فى ١٧/٦/٢٠٠١

وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية

(قطاع التأمينات)

قرار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠١ (*)

بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ٦٣ لسنة ٢٠٠٠ بشأن أجر الاشتراك المتغير

وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥؛

وعلى قرار وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ٢٠٠٠ بشأن أجر الاشتراك المتغير؛

وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ١١/٣/٢٠٠١؛

قـرر:

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة الثالثة من قرار وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ٢٠٠٠ المشار إليه، النص الآتى:

«يراعى فى العلاوة التى تم إضافتها إلى أجر الاشتراك الأساسى عند تحديد أجر تسوية معاش تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة المستحق فى حالات بلوغ سن الشيخوخة أو العجز أو الوفاة، ما يلى:

١ - فى الحالات التى يتحدد فيها أجر تسوية المعاش بمتوسط الأجور التى أديت على أساسها الاشتراكات تضاف العلاوة إلى أجور فترة المتوسط السابقة على إضافة العلاوة إلى أجر الاشتراك الأساسى.

٢ - فى الحالات التى يتحدد فيها أجر تسوية المعاش بغير متوسط الأجور التى أديت على أساسها الاشتراكات وبغير أجر الاشتراك الأخير تضاف إلى أجر التسوية العلاوة التى تم إضافتها لأجر الاشتراك الأساسى بما لا يجاوز الحد الأقصى لأجر الاشتراك، ويسرى ذلك فى شأن حالات انتهاء الخدمة نتيجة إصابة عمل بالنسبة للمعاملين بكادرات خاصة، وذلك فى حالة تسوية المعاش، وفقًا للقوانين الخاصة بها.

٣ - فى الحالات التى يتحدد فيها أجر تسوية المعاش على أساس أجر الاشتراك الأخير تتم التسوية على أساس هذا الأجر وبما لا يجاوز الحد الأقصى لأجر الاشتراك.

ويراعى فى تطبيق البندين (١ و ٢) ألا تزيد قيمة العلاوة على ٢٥ جنيهًا شهريًا.

وفى جميع الأحوال يراعى أن يكون المؤمن عليه مشتركًا عن العلاوة الخاصة فى تاريخ انتهاء خدمته».

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويعمل به اعتباراً من ١/ ٧/ ٢٠٠٠.

تحريراً فى ١١/ ٣/ ٢٠٠١

وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية

دكتورة/ أمينة الجندى

* الوقائع المصرية العدد ١٠٢ فى ٩/ ٥/ ٢٠٠١

قرارات
وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى

قرار وزارى رقم ٢٣٩ لسنة ٢٠٠١ (*)
بتاريخ ٢٦/٢/٢٠٠١

وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تنظيم المعاهدالعالية الخاصة ولائحته التنفيذية؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فى شأن تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وتعديلاته؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٩٧ بمسئوليات وتنظيم وزارة التعليم العالى؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٨٨ لسنة ١٩٨٧ بإصدار لائحة المعاهد التابعة والخاضعة لوزارة التعليم العالى؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٧٠ بتاريخ ٩/ ١٢/ ١٩٩٣ بإنشاء المعهد العالى لعلوم الكمبيوتر وتكنولوچيا الإدارة بالمعادى؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٥ بالأحكام والضوابط بشأن المعاهد العالية والمتوسطة الخاصة الخاضعة لإشراف الوزارة؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٦٣٤ بتاريخ ١٠/ ١٢/ ١٩٩٨ بالأحكام والضوابط فى شأن المعاهد العالية والمتوسطة الخاصة الخاضعة لإشراف الوزارة؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٣ بتاريخ ٦/ ١/ ٢٠٠١ بتغيير اسم المعهد العالى لعلوم الكمبيوتر وتكنولوچيا الإدارة بالمعادى ليصبح المعهد العالى للأكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر وتكنولوچيا الإدارة بالمعادى؛

وعلى الطلب المقدم من المعهد العالى للأكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر وتكنولوچيا الإدارة بالمعادى بتاريخ ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٠؛

وعلى موافقة لجنة قطاع المعاهد التجارية والدراسات العامة بتاريخ ٢٠/ ١/ ٢٠٠١؛

وعلى ما عرضه السيد رئيس قطاع التعليم؛

قــرر:

مادة ١. تنشأ شعبة نظم المعلومات الإدارية بالمعهد العالى للأكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر وتكنولوچيا الإدارة بالمعادى التابع لجمعية الأكاديمية الحديثة بالمعادى.

مادة ٢. تبدأ الدراسة بهذه الشعبة اعتباراً من العام الدراسى (٢٠٠١/ ٢٠٠٢).

مادة ٣. يتم قبول الطلاب بالشعبة عن طريق مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد العالية.

مادة ٤. تسير خطة الدراسة بالشعبة وفقًا لخطة الدراسة المعتمدة من لجنة قطاع المعاهد التجارية والدراسات العامة بتاريخ ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٠.

مادة ٥. مدة الدراسة بالشعبة أربع سنوات دراسية يمنح من يجتازها بنجاح درجة البكالوريوس فى العلوم الإدارية ويعتمد هذا المؤهل من السيد الأستاذ الدكتور الوزير.

مادة ٦. يقبل بهذه الشعبة الحاصلون على المؤهلات الآتية:

شهادة الثانوية العامة بقسميها العلمى والأدبى وما يعادلها من الشهادات العربية والأجنبية.

شهادة الثانوية التجارية نظام (٣ ، ٥) سنوات.

شهادة الثانوية الصناعية نظام (٣ ، ٥) سنوات.

شهادة الثانوية الزراعية.

مادة ٧. تخضع امتحانات الشعبة لإشراف وزارة التعليم العالى.

مادة ٨. ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية.

مادة ٩. على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار من تاريخ صدوره.

وزير التعليم العالى
والدولة للبحث العلمى
دكتور/ مفيد محمود شهاب

* الوقائع المصرية العدد ١٣١ تابع فى ٢٠٠١/٦/١٣

وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى

قرار وزارى رقم ٦٤٨ لسنة ٢٠٠١ (*)

بتاريخ ٢٠٠١/٥/١٥

وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة ولائحته التنفيذية؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فى شأن تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وتعديلاته؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٩٧ بمسئوليات وتنظيم وزارة التعليم العالى؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٨٨ لسنة ١٩٨٧ بإصدار لائحة المعاهد التابعة والخاضعة لوزارة التعليم العالى؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٥ بالأحكام والضوابط فى شأن المعاهد العالية والمتوسطة الخاصة الخاضعة لإشراف الوزارة؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٦/ ٥/ ١٩٩٩ بإنشاء معهد أكاديمية أخبار اليوم للهندسة وتكنولوجيا الطباعة والصحافة بمدينة السادس من أكتوبر ويتبع جمعية الصحافة للخدمات التعليمية والاجتماعية بدار أخبار اليوم؛

وعلى الطلب المقدم من رئيس مجلس إدارة أكاديمية أخبار اليوم بتاريخ ٦/ ٥/ ٢٠٠١؛

وعلى ما عرضه السيد رئيس قطاع التعليم؛

قـــرر:

مادة ١. تعديل المادة (١)، (٣) من القرار الوزارى رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٦/ ٥/ ١٩٩٩ على النحو التالى:

مادة (١) تعدل كلمة معهد وتصبح أكاديمية أخبار اليوم بمدينة السادس من أكتوبر وتتبع جمعية الصحافة للخدمات التعليمية والاجتماعية بدار أخبار اليوم.

مادة (٣) تعديل التقسيم الداخلى للأكاديمية من شعبة إلى قسم على النحو التالى:

١ - قسم تكنولوچيا الصحافة ومدة الدراسة به أربع سنوات دراسية ويمنح من يجتازها بنجاح درجة البكالوريوس.

٢ - قسم هندسة الإنتاج وتكنولوچيا الطباعة ومدة الدراسة به خمس سنوات دراسية ويمنح من يجتازها بنجاح درجة البكالوريوس.

ويعتمد هذا المؤهل من السيد الأستاذ الدكتور الوزير.

مادة ٢. ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية.

مادة ٣. على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار من تاريخ صدوره، ويلغى كل ما يخالف ذلك.

وزير التعليم العالى
والدولة للبحث العلمى
دكتور/ مفيد محمود شهاب

* الوقائع المصرية العدد ١٢٦ تابع فى ٢٠٠١/٦/٧

قرارات
وزارة التعليم العالى والدولة للبحث العلمى

قرار وزارى رقم ٣٧٣ لسنة ٢٠٠١ (*)

وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تنظيم المعاهد العالية الخاصة ولائحته التنفيذية؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فى شأن تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وتعديلاته؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٩٧ بمسئوليات وتنظيم وزارة التعليم العالي؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٨٨ لسنة ١٩٨٧ بإصدار لائحة المعاهد التابعة والخاضعة لوزارة التعليم العالى؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٥ بالأحكام والضوابط بشأن المعاهد العالية والمتوسطة الخاصة الخاضعة لإشراف الوزارة؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٦٣٤ بتاريخ ١٠/ ٢/ ١٩٩٨ بالأحكام والضوابط فى شأن المعاهد العالية والمتوسطة الخاصة الخاضعة لإشراف الوزارة؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١١٣٣ بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ١٩٨٨ بإنشاء المعهد التكنولوجى العالى بمدينة العاشر من رمضان؛

وعلى الطلب المقدم من المعهد التكنولوجى بمدينة العاشر من رمضان بشأن إنشاء شعبة حاسب آلى بالمعهد؛

وعلى موافقة لجنة قطاع المعاهد التجارية والدراسات العامة بجلسة ٢٧/ ٢/ ٢٠٠١؛

وعلى ما عرضه السيد رئيس قطاع التعليم؛

قـــرر:

مـــادة ١. تنشأ شعبة علوم الحاسب بالمعهد التكنولوجى العالى بمدينة العاشر من رمضان.

مـــادة ٢. تسير خطة بالدراسة بالشعبة طبقًا لخطة الدراسة التى تطبق بكليات الحاسبات بالجامعات المصرية.

مـــادة ٣. مدة الدراسة بالشعبة أربع سنوات دراسية يمنح من يجتازها بنجاح درجة البكالوريوس ويعتمد هذا المؤهل من السيد الأستاذ الدكتور الوزير.

مـــادة ٤. يقبل بهذه الشعبة الطلاب الحاصلون على شهادة الثانوية العامة (شعبة رياضة).

مـــادة ٥. يقبل طلاب هذه الشعبة عن طريق مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد.

مـــادة ٦. تخضع امتحانات الشعبة لإشراف وزارة التعليم العالى.

مادة ٧. ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية.

مادة ٨. على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار من تاريخ صدوره.

وزير التعليم العالى
والدولة للبحث العلمى
دكتور/ مفيد محمود شهاب

* الوقائع المصرية العدد ٩٦ تابع فى ٢/ ٥/ ٢٠٠١

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

قرار رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠٠١ (*)
بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣؛

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال؛

قـــرر:

(المادة الأولى)

تضاف للمادة (٢٠٥) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ فقرة ثانية نصها الآتى:

«وإذا كان التظلم من القرارات الإدارية الصادرة من الهيئة إعمالاً لأحكام المادتين (٣٠)، (٣١) من القانون المشار إليه فإن هذه القرارات لا يبدأ تنفيذها قبل البت فى التظلم أو انقضاء مواعيد التظلم المنصوص عليها فى المادة (٣٢) من القانون المشار إليه».

(المادة الثانية)

يستبدل بنص الفقرة الأولي من المادة (٢٠٨) من اللائحة التنفيذية المشار إليها النص الآتي:

«يقوم المكتب بعرض التظلم فور وروده على رئيس اللجنة لاتخاذ إجراءات عرضه عليها وتحديد تاريخ لنظره يخطر به المتظلم بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول للحضور أمام اللجنة بنفسه أو بنائب عنه أو بمن يمثله، فإذا كان المتظلم شركة من الشركات العاملة فى مجال الأوراق المالية أو كان التظلم يتعلق بإحدى هذه الشركات، فعلى اللجنة ـ بناءً على طلب الشركة ـ أن تدعو لحضور جلسة نظر التظلم مندوب عن الجمعية المهنية للأوراق المالية التى تشترك فيها الشركة، وللجنة أن تطلب من ذوى الشأن ما تراه من إيضاحات ومستندات».

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ويلغى كل حكم يخالفه.

صدر فى ١٥/ ٥/ ٢٠٠١.

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

د. يوسف بطرس غالى

* الوقائع المصرية العدد ١٠٨ تابع (أ) فى ١٦ مايو ٢٠٠١

خامسًا : الكتب الدورية :

كتاب دورى رقم (٣) لسنة ٢٠٠١
بشأن
تطوير اختصاصات التقسيم التنظيمى للتوثيق والمكتبات بمراكز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار بالوحدات الإدارية المختلفة

فى إطار حرص الدولة على التأصيل التاريخى لتراث الوطن باعتباره أحد المقاييس الرئيسية للحكم على حضارة الشعوب، فقد أوصى مجلس الوزراء بجلسته المعقودة بتاريخ ٨/ ١/ ٢٠٠١ بإنشاء مركز مواز للوثائق بكل وزارة يتولى مراجعة وإفراز وفهرسة كافة الوثائق وتطبيق التعريف الخاص بدرجات السرية لتحديد ما يمكن إعتباره وثيقة تسهيلاً وتيسيراً للعمل بدار الوثائق القومية لتحقيق الأهداف المنشودة من القانون.

ولما كان تقسيم التوثيق والمكتبات أحد مكونات البناء التنظيمى الحالى لمراكز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار الصادر بها كتاب دورى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ١٠ لسنة ١٩٩٢ تنفيذاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن إنشاء مراكز المعلومات والتوثيق فى الأجهزة الإدارية للدولة والهيئات العامة.

وحيث تضمنت اختصاصات تقسيم التوثيق والمكتبات كافة الجوانب المتصلة بتجميع الوثائق، وفرزها وتسجيلها، وتوصيفها وإعداد فهارس موضوعية لها، مع التحليل العلمى لمحتوياتها وإعداد مستخلصات لها وكذلك استخدام الوسائل التكنولوچية الحديثة عند ممارسة أنشطة التوثيق.

لهذا فإنه تنفيذاً لتوصية مجلس الوزراء بخصوص الحفاظ على الوثائق القومية التى تهدف إلى صيانة تلك الوثائق وحمايتها من المخاطر المختلفة باعتبارها من الأدوات المهمة للمعرفة فإن ذلك يقتضى إضافة الإختصاص التالى إلى اختصاصات تقسيم التوثيق والمكتبات :ـ

* تطبيق التعريف الخاص بدرجات السرية لتحديد ما يمكن إعتباره وثيقة تسهيلاً وتيسيراً للعمل وذلك بالتنسيق مع دار الكتب والوثائق القومية.

والمرجو التفضل بالتنبيه على الوحدات التابعة لسيادتكم بمراعاة ما تقدم.

وتفضلوا بقبول وافر تحياتى وخالص تقديرى.

وزير الدولة للتنمية الإدارية

« دكتور/ محمد زكى أبو عامر »

صدر فى ٢٧/ ٥/ ٢٠٠١

كشف التوزيع: السادة:

* نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء.
* المحافظـون.
* رؤساء الهيئات العامة والأجهزة المستقلة.
* مديرو مديريات التنظيم والإدارة بالمحافظات.
* رؤساء وحدات التنظيم والإدارة بالوزارات والهيئات والمصالح.

كتاب دورى رقم (٤) لسنة ٢٠٠١

نظرًا لما لوحظ من قيام مجهولين بتوزيع أوراق مكتوبة بخط اليد على الجهات الحكومية توحى بأن هناك إحصاء بأعداد العاملين الذين سوف يبلغون سن الخامسة والخمسين عامًا من الرجال، وسن الخمسين عامًا بالنسبة للسيدات على مدار السنوات القادمة، بما يوحى بأن هناك نية لإعادة النظر فى سن انتهاء الخدمة، وإقرار نظام المعاش المبكر الإختيارى الأمر الذى أثار بلبلة فى نفوس العاملين.

وتؤكد وزارة التنمية الإدارية أن هذا الإتجاه ليس له أى أساس من الصحة، وأن السن القانونية لترك الخدمة تحكمه المواد (٩٥ ، ٩٥ مكررًا، ٩٥ مكررًا « ١ ») من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والذى لم يمسه التعديل منذ صدوره. وأن وزارة التنمية الإدارية لم تصدر أى قرارات أو تعليمات أو توجيهات أو طلبات حول هذا الموضوع، كما أنه ليس لدى الوزارة أية نية للتفكير فى تعديل السن القانونية المقررة لترك الخدمة. كما أن وزارة التنمية الإدارية وأجهزتها ملتزمة تمامًا بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة وبكافة القوانين والقرارات واللوائح الخاصة والمبادئ المستقرة بخصوص موضوع السن القانونية المقررة لترك الخدمة والأوضاع المتعلقة بانتهاء الخدمة والتى تحكمها القواعد القانونية المطبقة والسارية على العاملين دون أى تعديل.

لذا يرجى التنبيه على مسئولى شئون العاملين بالجهات التابعة لسيادتكم بحظر إعطاء أية بيانات حول هذا الموضوع أو غيره إلا بقرار صريح وقاطع من السلطة المختصة أو منا، مع إبلاغ النيابة العامة فورًا بمن يقوم بتوزيع هذه الاستمارات على العاملين بوحدات الجهاز الإدارى للدولة.

مع إحاطة جميع العاملين لديكم علمًا بأن ما تم كان عملاً غير مشروع، وسوف تتم محاسبة المسئول عنه جنائيًا وإداريًا.

وتفضلوا بقبول وافر تحياتى وخالص تقديرى.

وزير الدولة للتنمية الإدارية

« دكتور/ محمد زكى أبو عامر »

صدر فى ٣/ ٦/ ٢٠٠١

كشف التوزيع: السادة:

* نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء.
* المحافظـون.
* رؤساء الهيئات العامة والأجهزة المستقلة.
* مديرو مديريات التنظيم والإدارة بالمحافظات.
* رؤساء وحدات التنظيم والإدارة بالوزارات والهيئات والمصالح.

كتاب دورى رقم (٥) لسنة ٢٠٠١
بشـأن
المبادئ الحاكمة لتنفيذ توصيات لجان التوفيق فى المنازعات التى تكون الوزارات والأشخاص الإعتبارية العامة طرفـا فيـهـا

تلاحظ لوزارة التنمية الإدارية ووزارة المالية أن بعض التوصيات الصادرة عن لجان التوفيق فى المنازعات المشكلة وفقًا لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ قد صدرت دون مراعاة للمبادئ والإجراءات التى تحكم إصدارها.

هذا إلى جانب أن التوصيات الصادرة عن لجان التوفيق فى المنازعات قد تضمنت عددًا من التوصيات التى تخالف المبادئ المستقرة التى تحكم شئون العاملين المالية والوظيفية وعلاقتهم بالإدارة، مما يهدد وحدة المعاملة بين العاملين بالجهاز الإدارى للدولة، كما يرتبط تنفيذها بترتيب أعباء مالية غير متوقعة على الموازنة العامة للدولة.

وعملاً على توفير متطلبات الصلاحية الكاملة لتنفيذ توصيات لجان التوفيق فى المنازعات وضمانًا لسلامة التطبيق بما يتفق مع مبادئ العدالة.

فقد تم إعداد بعض المبادئ الحاكمة لتنفيذ توصيات لجان التوفيق فى المنازعات حرصًا على نجاح هذه التجربة وتوفير الضمانات الكفيلة بتحقيق أهدافها، ومن منطلق القاعدة الأساسية بأن يظل باب القضاء مفتوحًا أمام الصادر له توصية من لجنة التوفيق فى المنازعات إعمالاً لحكم سيادة القانون.

والمرجو التفضل بالتنبيه على الوحدات التابعة لسيادتكم بمراعاة ما جاء بالمبادئ المرفقة بكل دقة لتنفيذ توصيات لجان التوفيق فى المنازعات التى تكون الوزارات والأشخاص الإعتبارية العامة طرفًا فيها.

وتفضلوا بقبول وافر تحياتى وخالص تقديرى.

وزير المالية	وزير الدولة للتنمية الإدارية
«دكتور/ محمد مدحت حسانين»	«دكتور/ محمد زكى أبو عامر»

صدر فى ١٩/ ٦/ ٢٠٠١

كشف التوزيع: السادة:

* نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء.
* المحافظــون.
* رؤساء الهيئات العامة والأجهزة المستقلة.
* مديرو مديريات التنظيم والإدارة بالمحافظات.
* رؤساء وحدات التنظيم والإدارة بالوزارات والهيئات والمصالح.

(القواعد الأساسية لتنفيذ توصيات لجان التوفيق فى المنازعات)

١ ـ تصدر السلطة المختصة تكليفًا لممثلى الجهة الإدارية باللجان برفض جميع الطلبات التى تقدم للجان التوفيق فى المنازعات إذا كانت لا تتفق مع المبادئ الحاكمة لعلاقة العاملين المالية والوظيفية بالإدارة التى يصدرها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وتبلغ بها الوحدات الإدارية المختلفة أو التى يترتب عليها عبء مالى إلا بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ووزارة المالية على تدبير الإعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ التوصية فى حالة صدورها.

٢ ـ لا يجوز للسلطة المختصة إعتماد توصيات اللجان إلا إذا كانت قد صدرت بالإجماع، كما لا يستقيم إعتماد التوصيات التى يترتب عليها أعباء مالية جديدة ـ حتى ولو كانت صادرة بإجماع الآراء إلا بعد التأكد من ورود ما يفيد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ووزارة المالية قبل إصدارها ضمانًا لإمكانية وضع التوصيات موضع التنفيذ.

٣ ـ يجب أن تتحقق السلطة المختصة من أن التوصية التى انتهت إليها اللجنة فى أى منازعة قد استندت إلى الأسانيد القانونية القائمة عليها، وتأسست على أسباب ومبررات موضوعية ومنطقية مع ذكر لتلك الأسانيد والأسباب والمبررات الموضوعية وذلك وفقًا لحكم المادة التاسعة من القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء لجان التوفيق فى بعض المنازعات.

٤ ـ بالنسبة للتوصيات التى سبق وأن اعتمدتها السلطة المختصة لأى سبب من الأسباب ـ دون مراعاة للقواعد ـ فإنه من البديهى أن السلطة المختصة لا يصح أن تعتمد أية توصية بالمخالفة للمبادئ المستقرة لعلاقة العاملين الوظيفية والمالية بالإدارة والمستمدة أساسًا من أحكام القانون والمبادئ

الأساسية التى قررها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة أو كان من شأن اعتمادها ترتيب أعباء مالية على الموازنة العامة للدولة إلا بعد إستيفاء الشرطين الواردين فى البندين (١) ، (٢).

على السلطة المختصة تكليف ممثلها فى اللجنة بعدم التوقيع على المحضر المشار إليه فى البند رقم (٥)، ويظل باب اللجوء إلى القضاء مفتوحًا لمن صدرت لصالحه التوصية التى يتم توثيق إعتمادها فى المحضر المشار إليه.

٥ - بعد اعتماد التوصية من السلطة المختصة وقبول الطرف الآخر لها كتابة. يعاد الأمر إلى اللجنة المختصة، لإثبات ما تم الإتفاق عليه فى محضر يوقع من الطرفين ويلحق بمحضرها، ويتولى قلم الكتّاب بالمحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها مقر لجنة التوفيق وضع صيغة التنفيذ المنصوص عليها بالمادة (٢٨٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على محاضر اللجنة وأوراقها التى يجعل لها القانون قوة السند التنفيذى، وذلك تنفيذًا للمادة الثالثة من قرار وزير العدل رقم ٦٢٢٣ لسنة ٢٠٠٠ ببعض أحكام تنظيم العمل فى لجان التوفيق فى المنازعات.

ويكون للسلطة المختصة إذا كانت قد سبق لها الموافقة على التوصية قبل أن تأخذ قوة السند التنفيذى على النحو السابق، ثم استبان لها مخالفة ما جاء بالتوصية لأحكام القانون والمبادئ المستقرة، أو تبين لها عدم ورود موافقات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ووزارة المالية على تدبير الإعتمادات المالية فإن لها أن تطلب من ممثلها فى اللجنة عدم التوقيع على المحضر الذى له قوة السند التنفيذى حتى لا يترتب على نفاذ هذه التوصية ترتيب آثار مالية غير مستحقة، وبما يحقق الحفاظ على المال العام، تأكيدًا لوحدة المعاملة أمام القاعدة القانونية الواحدة، ويظل باب القضاء مفتوحًا أمام الصادر له التوصية.

إجراءات تنفيذ التوصيات:

١ - يشترط لمخاطبة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بالمقترحات اللازمة لتنفيذ توصيات لجان التوفيق فى المنازعات أن تكون تلك التوصيات متفقة مع المبادئ المستقرة المستمدة من أحكام القانون، وأن تكون معتمدة من السلطة المختصة ومستوفاة من ناحية تسبيبها مع تحديد السند القانونى للنتيجة التى إنتهت إليها كل توصية، وأن تكون كذلك مستوفاة لموافقات وزارة المالية والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة المشار إليهما فى البندين (١) ، (٢)، مع التأكد من أنه قد حرر بعد اعتماد السلطة المختصة المحضر المثبت لموافقة الطرفين على التوصية والملحق بالمحضر الأصلى، وقد قام قلم الكُتّاب بالمحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها مقر لجنة التوفيق بوضع صيغة التنفيذ عليها.

وسوف يقوم الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة باتخاذ ما يلزم، وإخطار الجهة الطالبة برأى الجهاز، وما يفيد إحالة الموضوع إلى وزارة المالية لاتخاذ شئونها.

٢ - أما إذا كانت التوصية واردة دون اعتماد من السلطة المختصلة، أو بعد اعتماد السلطة المختصة فقط، دون تحرير المحضر المثبت لموافقة الطرفين على التوصية والملحق بالمحضر الأصلى، أو لم يقم قلم كُتّاب المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها مقر لجنة التوفيق بوضع الصيغة التنفيذية عليها فسوف يقوم الجهاز بإعادة الموضوع إلى الجهة الإدارية مشفوعًا برأيه لإعادة العرض على السلطة المختصة شخصيًا، وذلك على أساس أنه من البديهى أن السلطة المختصة لن تعتمد التوصية (فى حالة عدم إعتمادها من قبل)، كما أنها سوف تطلب من ممثلها عدم التوقيع على المحضر الذى يأخذ حكم السند التنفيذى فى حالة سبق توقيعها، وذلك على ضوء المبادئ الواردة فى هذا الكتاب.

ويظل باب القضاء مفتوحًا أمام من صدرت له التوصية.

* * *

المحلات الصناعية للحرير والقطن (اسكو)

البيانات الأساسية

اسم الشركة : المحلات الصناعية للحرير والقطن اسكو
تاريخ التأسيس : ١٩٤٠
الشكل القانوني : شركة مساهمة مصرية تابعة لقطاع الأعمال العام
العنوان : بهتيم / القليوبية
المركز الرئيسي : بهتيم / القليوبية
الفاكس : ٢٢١٢١٧٠ بهتيم
التليفونات : ٢٢٠٥٧٣٣ - ٢٢٠٢١٨٥ بهتيم
٣٩٣٨٩٦٣ - ٣٩٣٦٧٦٣ القاهرة
انواع النشاط : غزل ونسيج وصباغة وطباعة وتجهيز القطن والصوف وتجارة القطن

المصانع :

اسم المصنع	العنوان	شكل الحيازة
الغزال المصرى	مسطرد / القليوبية	ملك الشركة
الغزل الجديد	مسطرد / القليوبية	ملك الشركة مؤجر للجانب الكورى
غزل بهتيم	بهتيم / القليوبية	ملك الشركة
غزل القليوب	قليوب / القليوبية	ملك الشركة
مجمع النسيج	بهتيم / القليوبية	ملك الشركة
تجهيزات القطن	مسطرد / القليوبية	ملك الشركة

الخدمات :

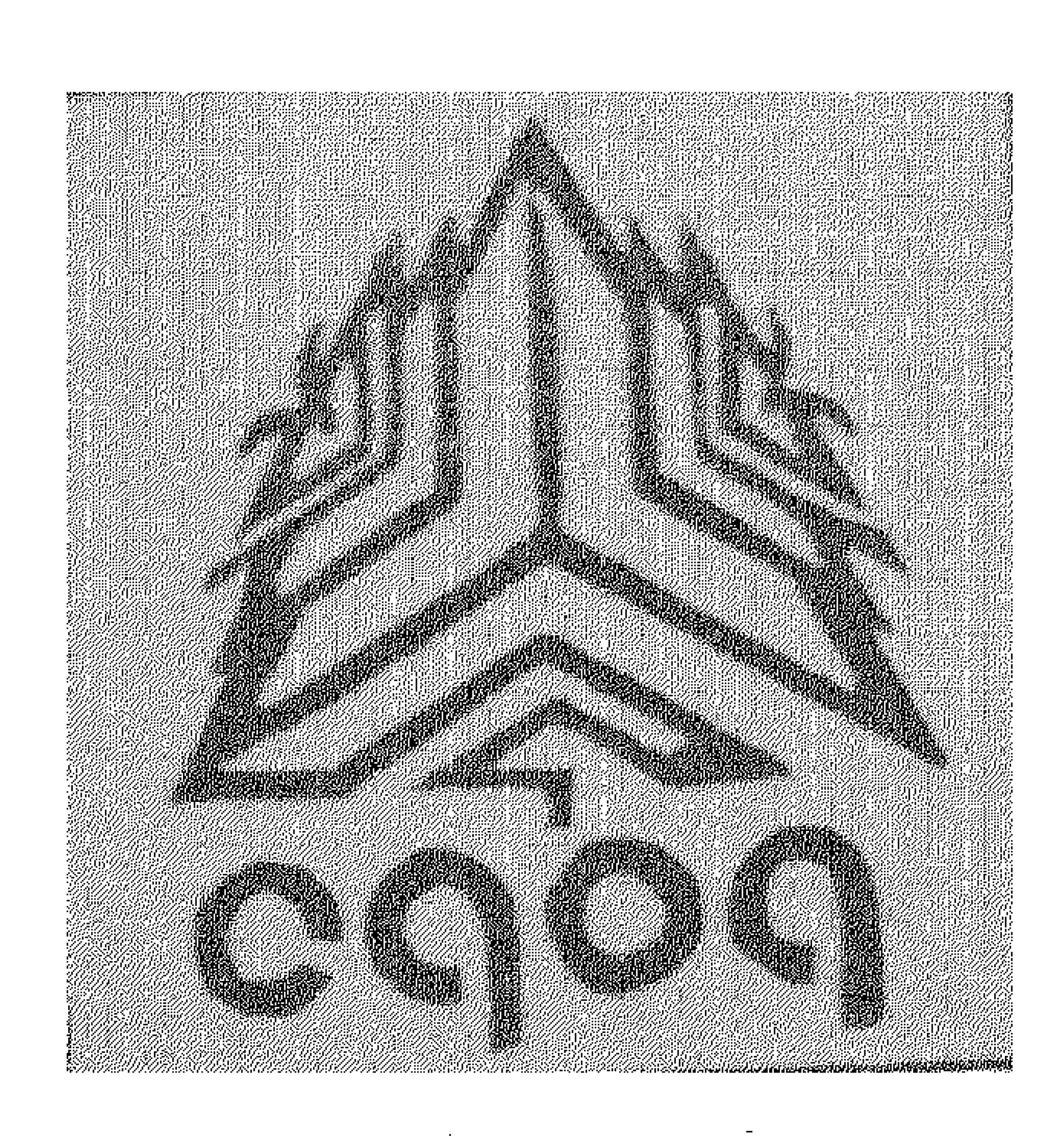
مبنى الإدارة	١٥ شارع جواد حسنى / القاهرة	مؤجر وغير مستغل بالكامل
مرفق النقل والمواصلات	شبرا الخيمة / القليوبية	ملك الشركة

محلات ومراكز التوزيع

الاسم	الموقع	المساحة	شكل الحيازة
مكتب البيع المحلى	٩ شارع الحمزاوى الكبير / القاهرة	١٧٠ م٢	بالإيجار
معرض بهتيم	شارع أسكو - بهتيم	٥٠ م٢	مملوك للشركة
معرض عرابى	أسفل كوبرى عرابى شبرا الخيمة	٤٠ م٢	بالإيجار
مكتب البيع بالإسكندرية	٧٥ شارع سعد زغلول الإسكندرية	٩٣م٢	بالإيجار

منتجات الشركة

- غزل قطن ومخلوط
- أقمشة قطنية
- أقمشة صوفية
- قطن تنجيد



الجهاز المركزى للتنظيم والادارة

● أنشىء الجهاز بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ .

(*) هدف الجهاز :

● تطوير مستوى الخدمة المدنية ورفع الكفاية الانتاجية وتحقيق العدالة بين العاملين والتاكد من مدى تحقيق الأجهزة التنفيذية لمسئولياتها فى ميدان الانتاج والخدمات .

(*) اختصاصات الجهاز :

● إقتراح القوانين واللوائح الخاصة بالعاملين وابداء الرأى فى المشروعات المتعلقة بشئونهم قبل اقرارها .
● تطوير نظم شئون الخدمة المدنية .
● دراسة وتقييم الموقف التنظيمى لكافة الأجهزة الادارية وكذلك مواجهة مشروعات إنشاء الأجهزة الجديدة او تعديل الهياكل التنظيمية للأجهزة القائمة قبل اعتمادها من السلطة المختصة .
● وضع القواعد والنظم الخاصة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف فى الأجهزة الادارية وتطويرها ومراجعة مشروعات ترتيب وموازنات الوظائف للأجهزة الادارية قبل اعتمادها من السلطة المختصة واقتراح القواعد والأسس العامة التى تحكم نظام الحوافز وتقديم المعونة الفنية عند طلبها للأجهزة الادارية بالدولة فى مجال ترتيب وموازنة الوظائف .
● اعداد الدراسات الخاصة بمشروعات تطوير الادارة الحكومية بهدف اجراء تحسين سريع على الاسلوب الذى تؤدى به الخدمات للجماهير .
● اقتراح ومتابعة تنفيذ سياسات وخطط التدريب الادارى للعاملين بالدولة وتقدير الاعتمادات المالية اللازمة لها .

الاشتراكات والمراسلات
وقواعد النشر بالمجلة

المراسلات :

توجه المراسلات باسم الاستاذ/ مدير تحرير مجلة التنمية الادارية الجهاز المركزى للتنظيم والادارة - ١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة - ت : ٢٦٠٢٠٨٣

الاشتراكات :

الاشتراك السنوى داخل الجمهورية اثنى عشر جنيها شاملة مصروفات البريد تسدد الاشتراكات نقدا او بشيك باسم السيد/ امين صندوق مجلة التنمية الادارية - الجهاز المركزى للتنظيم والادارة (اعتبارا من ١٩٩٥/٧/١) .

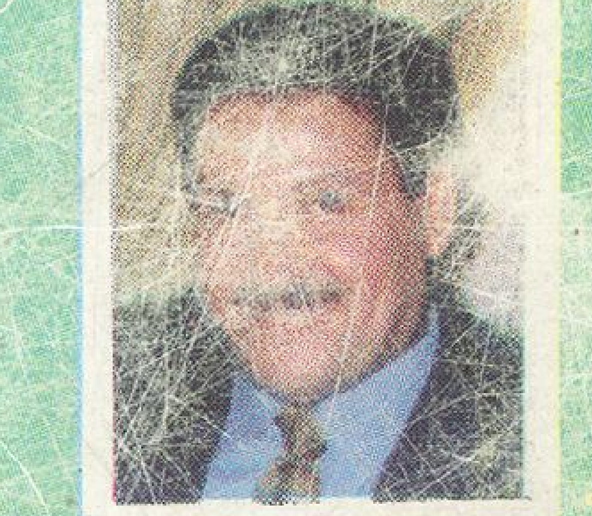
الاعلانات :

يتفق عليها مع ادارة المجلة وفقا للشروط المحددة للاعلان بها ولقائمة الاسعار المعتمدة من المجلس الأعلى للصحافة .

● قواعد النشر فى المجلة :

تقبل ادارة المجلة نشر البحوث والدراسات والمقالات العلمية بعد فحصها واعتماد نشرها إذا توفرت فيها الشروط التالية :

- أن تكون ذات علاقة وثيقة برسالة المجلة التى صدرت من أجلها كمجلة علمية تهتم بموضوع التنمية الادارية .
- تكون اصول هذه الموضوعات مكتوبة حديثا ولم يسبق نشرها وتضيف المعلومات الجديدة المفيدة لفكر القارىء .
- تتسم الدراسات والبحوث والمقالات بالمنهج العلمى فى البحث والاسناد الموضوعى وتعد بلغة عربية سليمة وتكتب على الآلة الكاتبة .
- تعبر البحوث والدراسات عن رأى كتابها ، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلة ، وتقع مسئولية الآراء وصحة المعلومات والبيانات الواردة بها والمراجع المستند اليها عليهم شخصيا .
- كل ما ينشر او يقبل للنشر فى المجلة لا يجوز اعادة نشره باية طريقة من طرق النشر الا بإذن كتابى من ادارة المجلة .
- تنشر الموضوعات فى المجلة فى الموعد الذى تحدده ادارات المجلة ووفقا للسياسة التحريرية التى تحدد اولويات النشر .
- للمجلة الحق فى قبول او رفض نشر اية موضوعات ترد اليها ولا تلتزم برد الموضوعات التى لا يتم قبولها او نشرها .



د. عبدالفتاح زيدان

مطابع الأهرام بكورنيش النيل